



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.



تقرير
الاستقرار
المالي
—
2020

04	كلمة المحافظ
06	ملخص تنفيذي
10	لمحة عامة على خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة
13	الجزء الأول: الأوضاع الاقتصادية الكلية والدورة المالية
14	1.1 التطورات المالية الكلية
17	2.1 الدورات المالية الكلية
19	3.1 قطاعات الأفراد والشركات
22	4.1 سوق العقارات
24	الجزء الثاني: تقييم القطاع المصرفي
25	1.2 تقييم النظام المصرفي
35	2.2 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
36	3.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات
40	4.2 عرض عام للمستجدات الرقابية
43	5.2 تنفيذ معايير رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة
	الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية وأسواق رأس المال
44	المال
45	1.3 قطاع التأمين في دولة الإمارات
47	2.3 شركات التمويل
50	3.3 شركات الصرافة في دولة الإمارات
53	4.3 أسواق رأس المال
	الجزء الرابع: أنظمة الدفع والتسوية والتكنولوجيا المالية والمخاطر الإلكترونية
56	1.4 أنظمة الدفع والتسوية في دولة الإمارات
59	2.4 التكنولوجيا المالية
61	3.4 المخاطر الإلكترونية
63	مرفق

كلمة المحافظ

معالي خالد محمد بالعمه

المحافظ



واجهت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم خلال العام 2020، تحديات غير مسبقة بسبب تفشي جائحة كوفيد - 19. وبما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعدّ مركزاً عالمياً وإقليمياً رئيسياً للسفر والتجارة، فقد تعرض اقتصادها لتبعات الجائحة. وأدت القيود التي فرضت على السفر، إلى جانب تدابير الرعاية الصحية الضرورية إلى تأثيرات سلبية على النشاط التجاري وعلى سلوك المستهلك على حد سواء. وكانت دولة الإمارات من بين الدول الرائدة على مستوى العالم في اتخاذ تدابير لاحتواء انتشار وباء كوفيد - 19 والسيطرة عليه، بما في ذلك توزيع اللقاحات في الوقت المناسب على نطاق واسع.

لقد جاء إطلاق حزمة التحفيز في وقت بالغ الأهمية، وعملت على تعزيز قدرة البنوك على التخفيف من ضغوط التمويل والسيولة، ومواصلة قدرتها على الإقراض. وبعد عام واحد من طرحها، نرى بأن خطة الدعم أتت ثمارها وحققت نتائج إيجابية على القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني عموماً. وعادت السيولة الإجمالية للقطاع المصرفي إلى مستويات ما قبل الجائحة، وتمكن القطاع من تقديم تأجيلات القروض والتمويل لأكثر من 300 ألف شخص، و10 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وعدد كبير من شركات القطاع الخاص.

واستجابة للتداعيات المالية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حزمة تحفيز شاملة تدعم خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، في مارس 2020. وتم اعتماد تلك الخطة على نطاق واسع من قبل جميع البنوك الوطنية في الدولة، وبمشاركة العديد من البنوك الأجنبية العاملة في الدولة، حيث تم طرحها لدعم عملاء البنوك من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التي تأثرت سلباً بتلك البيئة الاقتصادية الصعبة. وعملت الخطة على دعم البنوك بالسيولة والتخفيف من المتطلبات الرقابية.

وبحلول العام 2021، تحول تركيز جهود إدارة الأزمات التي يبذلها المصرف المركزي نحو دعم الانتعاش الاقتصادي، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، حيث ستظل معظم تدابير الدعم قائمة في العام 2021، وستنزل جنباً إلى جنب مع القطاع المالي في الدولة على حذر تام تجاه التحديات المقبلة، وتمهيد الطريق لتحقيق انتعاش اقتصادي تدريجياً. وخلال فترة الجائحة، أظهر المصرف المركزي مستويات عالية من الجاهزية والاستعداد لإدارة الأزمات، وكان ذلك أحد مجالات التركيز الاستراتيجية الرئيسية لدينا، تماشياً مع تفويض المصرف المركزي لضمان الاستقرار المالي والنقدي.

ملخص تنفيذي

واجه الناتج الاقتصادي العالمي في العام 2020 انكماشاً نتيجة لجائحة كوفيد-19. وعلمت مستومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تشير التقديرات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.1٪ خلال العام، مما يعكس تأثيرات الجائحة على الاقتصاد غير النفطي، فضلاً عن انخفاض العوائد الهيدروكربونية على ضوء اتفاقية «أوبك+». وكان لتباطؤ النشاط التجاري تأثيرات سلبية على قطاع الشركات، وتحديدًا على الخدمات والسياحة. وواصلت أسعار العقارات في دولة الإمارات انخفاضها، على الرغم من اعتدال معدل الانخفاض مقارنة بالسنوات السابقة، وتماشياً مع الاقتصاد العالمي، يتوقع أن يتعافى الاقتصاد في دولة الإمارات تدريجياً خلال العام الجاري 2021، مع توقعات بأن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.4٪.

وأظهر النظام المصرفي في الدولة صموده في مواجهة التحديات الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19. ففي الربع الأول من العام 2020، قدم المصرف المركزي حزمة دعم شاملة وهي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة. وأظهر النظام المصرفي دوراً مهماً في المحافظة على الاستقرار خلال فترة الانقطاعات بسبب جائحة كوفيد-19، وتمكن من مواصلة الإقراض وزيادة الودائع، كما قدمت البنوك فرصاً لتأجيل سداد القروض لعملائهم من الشركات والأفراد الذين تأثروا سلباً. ورغم انخفاض الأرباح بسبب زيادة صافي رسوم اضمحلال القيمة وأيضا البيئية العامة لأسعار الفائدة المنخفضة، واصل القطاع المصرفي تحقيق الربحية بشكل عام، وعادت معدلات السيولة والملاءة المالية إلى مستويات تزيد عما كانت عليه قبل الجائحة مع نهاية العام. وأظهرت المؤسسات المالية غير المصرفية، والتي تضم شركات الصرافة والتمويل وقطاع التأمين، قدرتها على الصمود في ظل هذه الظروف الصعبة.

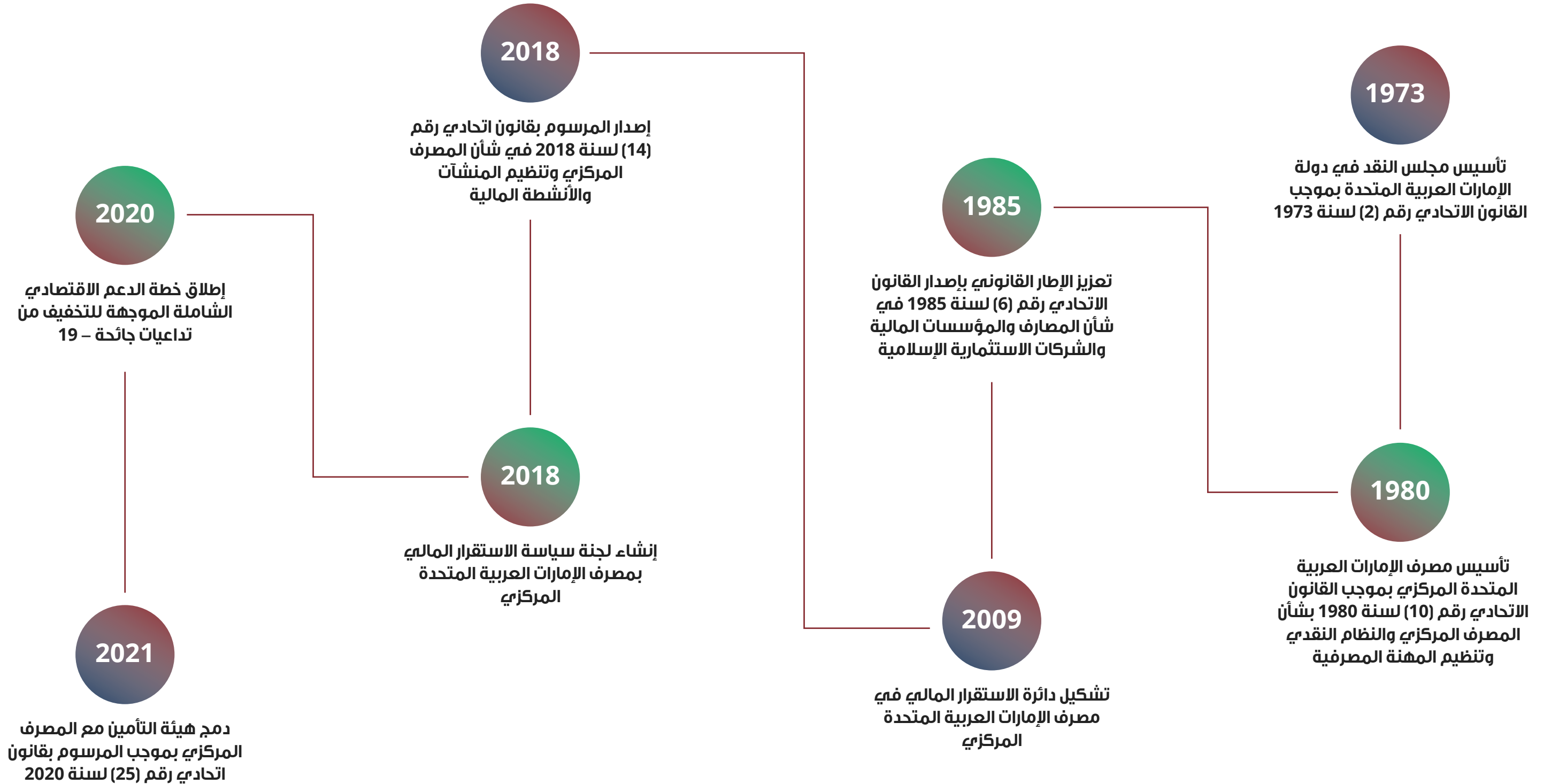
وكان المصرف المركزي يراقب الوضع بفعالية عبر مقاييس إشراف رئيسية أثناء الجائحة، لاسيما تلك الجوانب المتعلقة برأس المال والسيولة وجودة الائتمان. وإضافة إلى ذلك، أجرى اختبارات متكررة للملاءة المالية وضغوط السيولة في مراحل مختلفة خلال جائحة

كوفيد-19، بالاعتماد على افتراضات بديلة حول شدة وتوقيت الجائحة والتعافي الاقتصادي. وبشكل عام، أشارت عمليات التقييم الإشرافية واختبارات الضغط إلى أن النظام المصرفي في الدولة يمتلك احتياطات كافية من رأس المال والسيولة لتساعده على تحمل صدمات كبيرة مماثلة لتلك التي ظهرت في العام 2020. ومع ذلك، ظلت نقاط الضعف قائمة، حيث يؤثر التباطؤ الاقتصادي على جودة الأصول. ولا تزال الشكوك قائمة حول وتيرة وتوازن الانتعاش بين القطاعات الاقتصادية. لذلك، يتعين على القطاع المصرفي مواصلة توخي الحذر ومواجهة التحديات الناتجة.

وتمكنت أنظمة الدفع التي يديرها المصرف المركزي من الحفاظ على أدائها بسلاسة دون انقطاع. وفي سياق جائحة كوفيد-19، تزايد استخدام المدفوعات الرقمية، بينما انخفضت معاملات الشيكات الورقية وعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي. وأصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في المنطقة، وأدت الجائحة إلى تسريع اعتماد خدمات التكنولوجيا المالية وزيادة الطلب عليها. ويتطلب استخدام الرقمنة في الخدمات المالية مزيداً من الاهتمام للتخفيف من المخاطر الإلكترونية. وقام المصرف المركزي بتنفيذ وتعزيز الركائز الأساسية للمرونة الإلكترونية الفعالة للنظام المصرفي في الدولة، والبنية التحتية للمصرف المركزي.

وحقق المصرف المركزي مزيداً من الإنجازات في تعزيز الإطار الرقابي في جميع المجالات التي تدرج ضمن اختصاصاته، مع تزويد البنوك بإمكانات تشغيلية إضافية للاستجابة لتداعيات الجائحة من خلال تطبيق تدابير مؤقتة على رأس المال والسيولة. وقام المصرف المركزي بمراجعة إطار السياسة الاحترازية الكلية الذي يهدف إلى تعزيز المرونة، والحد من تراكم مخاطر الاستقرار المالي النظامي. وبالنظر إلى المستقبل، ومع استمرار حالة عدم اليقين والمخاطر التي تحف النظرة المستقبلية للعام الجاري 2021، سيواصل المصرف المركزي مراقبة التطورات الاقتصادية والسوقية عن كثب من أجل ضمان الاستقرار المالي.

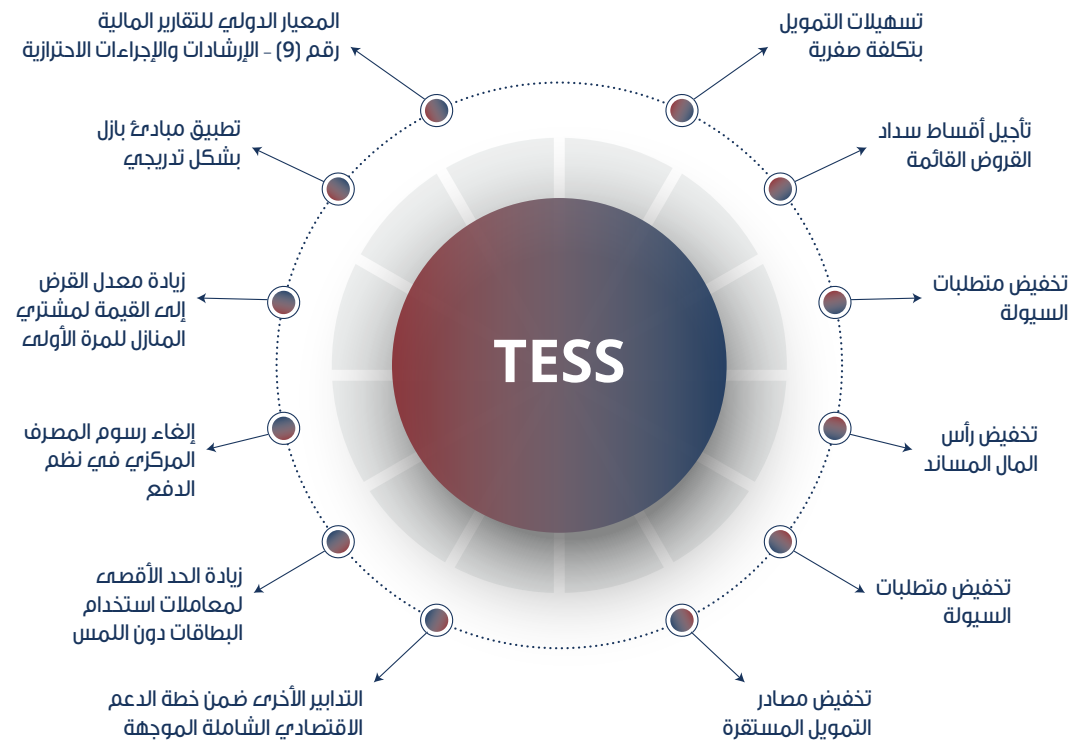
التواريخ الرئيسية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي



لمحة عامة على خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة للتعامل مع جائحة كوفيد-19

استجابة لتداعيات الجائحة على النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة والاقتصاد على نطاق أوسع، قام المصرف المركزي بتطبيق حزمة شاملة، تسمى خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، والتي نجحت في تخفيف ضغوط السيولة والتمويل، وتعزيز قدرة البنوك على الإقراض، ودعم التحديات التشغيلية للنظام المالي.

لقد كانت تلك الخطة إحدى أكثر البرامج شمولاً التي ينفذها النظام المصرفي في المنطقة وعلى المستوى الدولي أيضاً. وحظي المصرف المركزي بالاعتراف به كخط الدفاع الأول من قبل مكتب فخر الوطن تقديراً لهذه التدابير، واعترافاً بدوره كمؤسسة رئيسية في الدولة تحمل على عاتقها مهمة حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني خلال جائحة كوفيد-19¹.



مجموع العملاء المستفيدين

مجموع العملاء المستفيدين	321,823	56.0 مليار درهم
الأفراد	309,393	4.9 مليار درهم
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10,005	5.4 مليار درهم
الشركات	1,847	41.9 مليار درهم
الأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة	578	3.8 مليار درهم

ولعبت جميع البنوك الوطنية في الدولة، إلى جانب العديد من البنوك الأجنبية المشاركة العاملة في الدولة، دوراً نشطاً وفعالاً في توفير الدعم المالي للشركات والأفراد، والإسهام بشكل إيجابي في الاقتصاد الوطني.

واستفاد من برنامج تأجيل القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، وهو أحد الإجراءات التي تم اتخاذها، ما يزيد على 320 ألف عميل مصرفي، منهم ما يصل حتى 310 آلاف عميل من الأفراد، و10 آلاف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وما يصل حتى ألفي شركة من القطاع الخاص خلال العام 2020.

¹ أشاد مكتب فخر الوطن بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باعتباره إحدى المؤسسات الهامة في خط الدفاع الأول (وكالة أنباء الإمارات، 2020).

الجزء الأول: الأوضاع الاقتصادية الكلية والدورة المالية

مجموعة من التدابير الرئيسية المختارة التي تم تنفيذها في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

- أدت برنامج تأجيل القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة إلى إعفاء مؤقت من مدفوعات أصل الدين و/أو الفائدة/ الربح على القروض/ التمويل المستحق لشركات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المتأثرين بتبعات الجائحة.
- وفرت تسهيلات التكلفة الصفريّة ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة للبنوك تمويلًا مضمونًا بقيمة 50 مليار درهم بتكلفة صفريّة من المصرف المركزي. وكان سحب هذه التسهيلات مشروطاً بالمشاركة في برامج تأجيل القروض والتعافي في إطار الخطة ذاتها.
- خفض متطلبات الاحتياطي وتقليل متطلبات الاحتياطي إلى النصف بالنسبة للودائع تحت الطلب لجميع البنوك، والتي يمكن استخدامها لدعم الإقراض من قبل البنوك لدعم اقتصاد الدولة وإدارة السيولة لديها.
- أدت برنامج التعافي ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، والذي تم تطبيقه اعتباراً من 1 يناير 2021 إلى تسهيل توفير قروض/ تمويل جديد لدعم تعافي شركات القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المتأثرين بالجائحة.
- تسهيل المزيد من الإقراض وتعزيز قدرات السيولة لدى البنوك لدعم اقتصاد الدولة، كما وفرت الخطة تخفيفاً إضافياً للمتطلبات الرقابية الحالية على رأس المال والسيولة والتمويل.
- أصدر المصرف المركزي إرشادات بشأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمرشد الاحترازي لكفاية رأس المال، والجدول الزمني للتنفيذ التدريجي لبقية معايير بازل.
- دعماً للأفراد وقطاع العقارات، قام المصرف المركزي بتخفيض الدفعة الأولى المطلوبة للرهون العقارية على العقارات السكنية التي يشغلها مالكوها من المشتريين لأول مرة بمقدار 5 نقاط مئوية.
- في مجال نظم الدفع، تنازل المصرف المركزي عن رسوم التعامل بنظام المدفوعات الذي يديره، كما رفع سقف مدفوعات البطاقات غير التلامسية لتسهيل المعاملات غير النقدية حتى نهاية عام 2020.

1.1 التطورات المالية الكلية

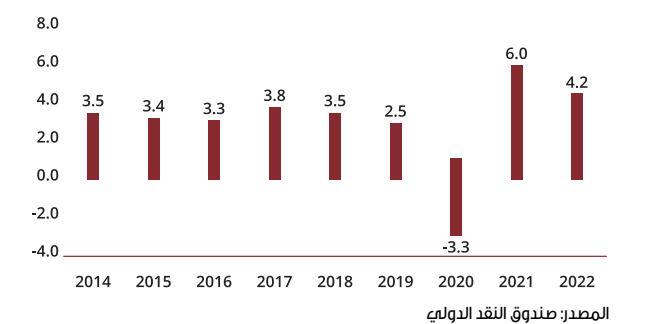
انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، نتيجة لتداعيات عمليات الإغلاق، والاضطرابات التي طالت سلسلة التوريد، والأثر الذي طال نتيجة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إضافة إلى التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق. وبالمثل، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات نمواً سلبياً في العام 2020، وشمل الانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطية وغير النفطية. وبالنظر إلى المستقبل، احتواء جائحة كوفيد-19 وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية سيؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي خلال العام الجاري 2021. ومع أن النظام المالي في دولة الإمارات يمتاز بالقوة والمرونة، يتعين على المشاركين في النظام المالي إظهار قدر من الحذر باستمرار في ظل عدم التيقن بشأن التوقعات الاقتصادية.

الاقتصاد العالمي

تعرض الاقتصاد العالمي لانكماش حاد خلال جائحة كوفيد-19 في العام 2020، رغم التوقعات الأولية التي خضعت للتعديل لتحقيق ارتفاع. وفي التقرير الصادر في إبريل 2021، أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى احتمال حدوث انكماش بنسبة 3.3% في الاقتصاد العالمي، وهو تعديل بالزيادة بمقدار 1.1 نقطة مئوية، مقارنة بتوقعات أكتوبر 2020. ويعكس التوقع بتحقيق ارتفاع في النشاط الاقتصادي تخفيف عمليات الإغلاق، والاستئناف الجزئي للسفر التجاري، واحتواء الفيروس الناجح نسبياً، وبدء إنتاج اللقاح وإدارته. ومع ذلك، فإن الانكماش العام في 2020 يعكس بشكل أساسي تداعيات عمليات الإغلاق، والاضطرابات التي طرأت على سلسلة التوريد، والأثر الذي طال نتيجة للحرب التجارية القائمة بين الولايات المتحدة والصين، والتوترات الجيوسياسية.

وبالنسبة للعام 2021، قد تبشّر موافقات اللقاحات على نطاق واسع وإدارتها على مستوًى العالم بحدوث تحول، بشأن تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي نمواً بنسبة 6% خلال العام، وفقاً للسيناريو الأساسي لصندوق النقد الدولي المنشور في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في إبريل 2021. ومن المتوقع أن يختلف توقيت وقوة التعافي بين الدول، معتمداً ذلك على قوة النظام العام للصحة، وفعالية السياسات المتبعة، ومدى التعرض للأثار غير المباشرة والخصائص الهيكلية الأخرى.

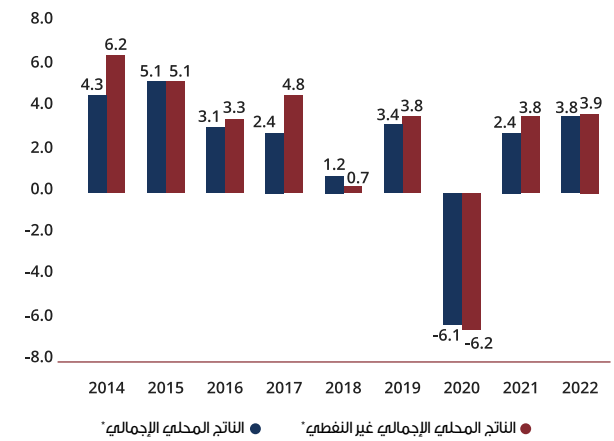
الرسم البياني 1.1.1: معدلات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي



الاقتصاد المحلي

باعتبارها المركز الإقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية والسياحة، فقد تأثر الاقتصاد المفتوح لدولة الإمارات بتداعيات الجائحة. نتيجة لذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأولي بنسبة 6.1% في العام 2020، مقارنة بالزيادة التي تحققت في العام 2019 وقدرها 3.4%. ويعزى النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطية بنسبة 6.2%، يضاف إلى ذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بسبب خفض الإنتاج من قبل منظمة "أوبك +"، في إطار جهودها الرامية لتحقيق استقرار في أسعار النفط في بيئة منخفضة الطلب. ويتوقع المصرف المركزي أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليحقق نمواً مقداره 2.4% في العام 2021، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية بنسبة 3.8% في حين يتوقع حدوث انتعاش كامل في العام 2022، مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.8%، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطية بنسبة 3.9%.

الرسم البياني 2.1.1: نسبة نمو وتوقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والغير النفطية لدولة الإمارات



سجلت أسعار المستهلك في دولة الإمارات انخفاضاً بنسبة 2.1% في العام 2020، بعد انخفاضها بنسبة 1.9% في العام 2019. وكان هذا الاتجاه مدفوعاً بشكل أساسي بالانخفاض المستمر في الإيجارات والمرافق، والتي تمثل 34% من السلة الاستهلاكية، وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض تكاليف الوقود، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم.

تطورات السوق المالية

انخفض سعر الفائدة / سعر الأساس بحسب سياسة المصرف المركزي بما يتماشى مع سعر الفائدة الأساسي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2020.

وفي الوقت نفسه، ظلت فروق العائد على السندات السيادية لمبادلة مخاطر الائتمان في دبي وأبوظبي منخفضة على مدار العام، مقارنة بالمستويات التاريخية. ومع ذلك، فقد ارتفعت في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، ويرجع ذلك أساساً إلى انتشار الجائحة، ووصل متوسط فروق مبادلة مخاطر الائتمان في دبي لمدة 5 سنوات في العام 2020 إلى 171.4 نقطة أساس (2019: 128.2 نقطة أساس). في حين سجل متوسط فروق مبادلة مخاطر الائتمان في أبوظبي 64.5 نقطة أساس في العام 2020 (2019: 54.0 نقطة أساس). ومع نهاية العام، عادت الفروق إلى المستويات السابقة.

وتمكنت أسواق رأس المال في أبوظبي ودبي من تحقيق النمو، حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية لكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالية 1.1 تريليون درهم، بزيادة قدرها 19.6% عن عام 2019. ومع ذلك، فقد سجل مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي انخفاضاً بنسبة 9.9% على أساس سنوي، بينما انخفض مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.6% على أساس سنوي في العام 2020.

المخاطر المالية الكلية

لا زال يحيط بمستوى عالٍ من عدم اليقين والمخاطر بتوقعات العام 2021، بعد أن قامت دول عديدة بإعادة تطبيق تدابير الإغلاق في أعقاب زيادة أعداد الإصابات فيها، ما قد يؤدي إلى نمو أقل مما

كان متوقعاً. أيضاً بعض المخاطر مثل الاتفاقية في ديسمبر بشأن شروط خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والتي أنهت مخاطر عدم التوصل لاتفاق (بريكست) بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وعلى الجانب السلبي، سيكون النمو العالمي أضعف إذا لم يتم احتواء الفيروس وسلاسله الجديدة بشكل جيد، مع زيادة عدد الإصابات والوفيات قبل توفر اللقاحات على نطاق واسع، حتى تثبت إجراءات التباعد الطوعي أو الإغلاق فعاليتها أكثر مما كان متوقعاً. ويمكن أن يؤدي التوزيع البطيء وبفعالية أقل من المتوقع للقاحات كوفيد-19 إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي.

وقد يؤدي الانسحاب المبكر لدعم السياسات إلى إفلاس شركات قادرة على البقاء، ولكنها تفقر للسيولة، ما يؤدي بدوره إلى تسجيل خسائر في الوظائف والدخل. وقد تؤدي الظروف المالية السلبية إلى زيادة مخاطر التمديد للمقرضين المعرضين للخطر، خاصة في ظل وجود عدد من الاقتصادات التي تعاني ضائقة الديون، وزيادة حالات الإفلاس بين الشركات والأفراد.

ويمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة، والتخفيف المالي العالمي المستمر، وازدهار أسواق الأوراق المالية إلى تفاقم المخاطر. وفي المقابل، يمكن أن تقود التقلبات في أسعار العملات المشفرة مخاطر التصحيح لأسعار الأصول.

ورغم عودة أسعار النفط إلى مستوياتها الطبيعية مؤخراً بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط، مثل الإمارات العربية المتحدة، قد يمثل الانخفاض المحتمل طويل الأجل في الطلب على النفط و/أو الأسعار خطراً، لاسيما وأن هذه السلعة لا تزال تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات المالية.

ومن الناحية الإيجابية، قد يؤدي المزيد من أنشطة تصنيع اللقاحات وإدارتها، بما في ذلك تلك التي لا تزال قيد التطوير، وزيادة فعالية العلاجات، إلى احتواء الجائحة بشكل أسرع، وانتعاش الثقة بين الشركات والأفراد. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك والإقبال على الاستثمار، وتعافي سوق العمل، مع إقبال الشركات على التوظيف، وتوسيع قدراتها استعداداً للزيادة المتوقعة على الطلب. ومن شأن الدعم الإضافي للسياسة المالية والنقدية أن يعزز الآثار الإيجابية للشركاء التجاريين، وتحسين النشاط العالمي.

2.1 الدورات المالية الكلية

شهدت الدورة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة تقلبات على مدار العام خلال 2020، وفي الوقت الذي أظهرت فيه بوادر تحسن في نهاية العام، ولعب الائتمان الخاص وأداء سوق الأوراق المالية دوراً أسمى في توجيه الدورة المالية، بينما استمر سوق العقارات في ممارسة الضغط على الدورة المالية. وشهدت دورة الائتمان انعكاساً قوياً في اتجاهها خلال العام، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بينما واصل الائتمان تدفقه في الاقتصاد. وظل الهيكل التمويلي للنظام المصرفي في الإمارات، والمتمثل في الخصوم الأساسية والثانوية عند مستويات مشابهة للسنوات السابقة.

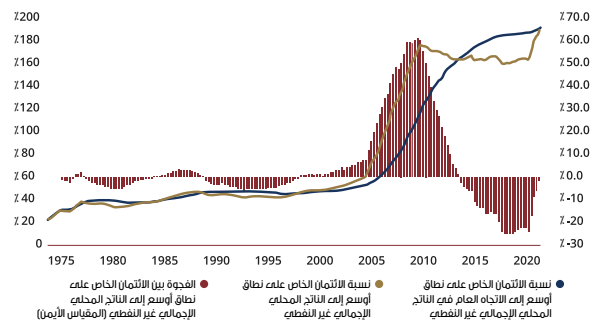
الأصول العقارية في الأداء دون المستوى على مدار العام. وبشكل عام، واعتباراً من ديسمبر 2020، ظلت الدورة المالية متذبذبة حول متوسطها.

دورة الائتمان

شهد الائتمان الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً أسمى خلال العام 2020 مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية. وتحقق نمو الائتمان الخاص بنسبة 3.8%⁶ للعام المذكور من ثلاثة مكونات، وهي: القروض المصرفية في دولة الإمارات، وإصدار السندات، والاقتراض من الخارج. ومع ذلك، أدى الانخفاض الاسمي التقديري للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2020 إلى تأثير كبير على معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والذي بلغ 188% حتى ديسمبر 2020، ليسجل بذلك ارتفاعاً من 163% في ديسمبر 2019. ومع تقلص الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي المتمثل في (المقام)، شهد الائتمان الخاص (البسط) توسعاً.

وفي العام 2020، تقلصت فجوة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ويعد ذلك مؤشراً معتمداً على نطاق واسع لمراقبة نمو الائتمان المفرط المحتمل، حيث بلغت 1-٪ فقط (2019: -20٪) بعد حوالي خمس سنوات من الاستقرار في المنطقة السلبية. ويشير هذا إلى أن الائتمان ارتفع بمعدل نمو مماثل للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بالمقارنة مع الاتجاه طويل الأجل، بسبب تقلص الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام 2020.

الرسم البياني 2.2.1: الائتمان الخاص على نطاق واسع للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي: المستوي والاتجاه العام والفجوة

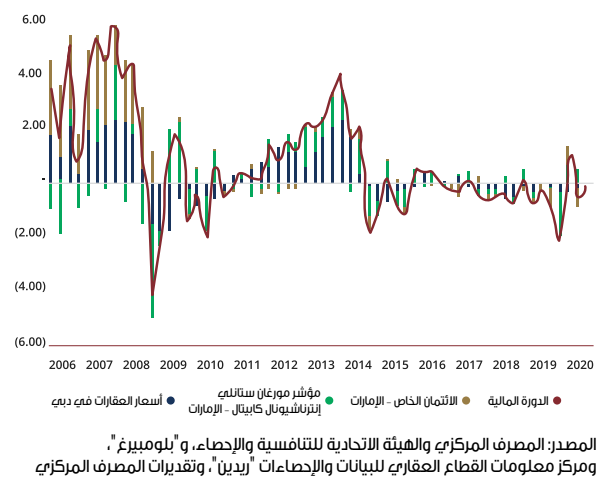


الدورة المالية

يعد قياس الدورات المالية³ قياساً جذاً لقياس مستويات الارتفاع والانخفاض في النشاط الاقتصادي. وبما أن الدورات المالية المتصاعدة يمكن أن تنتهي بأزمة، تبرز أهمية قياس هذه الاتجاهات باستمرار، ومقارنتها بمتوسطاتها التاريخية على المدى البعيد، وحتى لو لم تؤدي دورة الازدهار بالضرورة لأزمة، لكن لها دائماً أثرها على النمو.

وتتكون الدورة المالية التقديرية لدولة الإمارات من ثلاثة مكونات رئيسية متساوية في وزنها، وهي: الائتمان الخاص على مستوى الإمارات، ومتوسط أسعار مبيعات العقارات في دبي، ومؤشر "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الإمارات"⁴. وتتبع منهجية التجميع للدورة المالية خطوتين رئيسيتين: توحيد المتغيرات نظراً لوحدة القياس المختلفة الخاصة بها باستخدام المتوسطات والانحرافات الاعتيادية، تليها المعالجات الإحصائية بناءً على منهجية هيبيرت⁵.

الرسم البياني 1.2.1: الدورة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة



شهدت الدورة المالية خلال العام 2020 تقلبات أكثر مما كانت عليه في العام السابق. حيث وصلت الدورة في الربع الأول من عام 2020 إلى ثاني أدنى نقطة منذ عام 2008، ومع ذلك، فقد أظهرت تحسناً خلال الربع الثاني بسبب النمو الائتماني القوي، واستمرت في هذا الاتجاه مع نهاية العام، وكانت مدفوعة بانتعاش أسواق الأسهم في الإمارات، في حين استمرت أسعار

⁶ يُعرّف إجمالي الائتمان الخاص بأنه إجمالي الائتمان المقترض من قبل القطاع الخاص المقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة وباستثناء القطاع الحكومي.

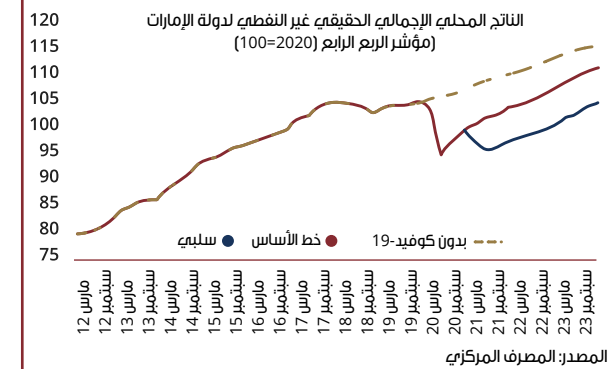
تقييم المخاطر في نموذج محاكاة لإيجاد حالة اتزان عامة بشكل عشوائي (OASIS) - نموذج كلي لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

يواصل القطاع المالي المرن تخصيص موارد مالية بكفاءة، ويركز على الحد من المخاطر النظامية خلال الضغط، مثل جائحة كوفيد-19 العالمية. ويمثل فهم الروابط المالية الكلية، والتأثير المحتمل لسياسات المصرف المركزي تحدياً حقيقياً، لأن النتيجة التي تظهر في البيانات المالية الكلية الأساسية (غير التجريبية)، تعكس قرارات المستهلكين والشركات، كذلك العوامل الخارجية التي لا يكون من السهل استبعادها².

وتستخدم نماذج ديناميكية لإيجاد حالة اتزان عامة بشكل عشوائي على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية لتحليل السياسة النقدية والاحترازية الكلية، وتسمح هذه النماذج باستكشاف قنوات الانتقال ذات الصلة، وتحليل السياسات غير الواقعية، ووضع التنبؤات، وبناء السيناريوهات. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان القطاع المالي محور أبحاث البحوث، مع إثراء نماذج المقارنة المعيارية بمتغيرات القطاع المالي التفصيلية وقنوات الانتقال.

وقام المصرف المركزي بتطوير نموذج محاكاة لإيجاد حالة اتزان عامة بشكل عشوائي، وهو مستوحى من نماذج التوازن العام الديناميكي العشوائي، ويكون منظماً ومصمماً على نحو يتطابق مع خصائص اقتصاد دولة الإمارات. إن الاقتصاد النموذجي يستند إلى عوامل عقلانية، ويسمح بتعاملات بأسعار حقيقية واسمية وائتمانية مع قيود على الاقتراض. ويشتمل أيضاً على القطاعات الهيدروكربونية والبنوك والإسكان.

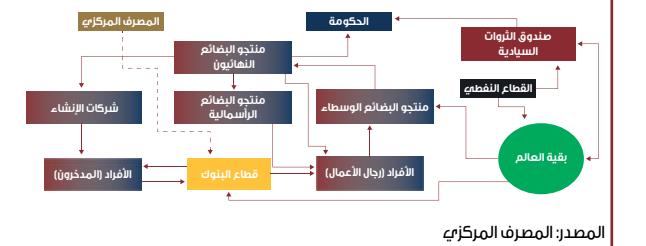
الرسم البياني 4.1.1: تحليل السيناريو في نموذج OASIS



يفترض السيناريو السلبي ظهور صدمات إضافية خلال العام 2021، وتسجيل مسارات أقل ملاءمة للذوابع الخارجية. ويظهر تقرير (بدون كوفيد-19) مساراً معاكساً للواقع للاقتصاد في دولة الإمارات عندما يتم تحديد الصدمات الشديدة المقدرة للعام 2020 عند مستوي الصفر.

وبالإضافة إلى وضع توقعات متوافقة في السيناريو للعوامل الرئيسية المتغيرة في الاقتصاد الكلي، يكون النموذج مفيداً أيضاً لفهم تأثير الصدمات المختلفة ومدى انتشارها. واعتماداً على الافتراضات حول الاتجاهات الحتمية والعشوائية، يصبح من الممكن أيضاً تقدير التأثير على الاتجاهات والفجوات لقياس استمرارية التأثير.

الرسم البياني 3.1.1: القطاعات والروابط في نموذج محاكاة لإيجاد حالة اتزان عامة



يسمح الهيكل التفصيلي للقطاع المصرفي في النموذج بوجود آليات فعالة وانتقال للصدمات من خلال أسعار الفائدة والائتمان والتمويل وقنوات الضمان. ويتماثل هذا مع أحدث جيل للنسخ التشغيلية من نماذج حالة الاتزان العام الديناميكي العشوائي التي تتضمن حالات مالية ناشئة عن تقلبات القيمة الصافية لرأس المال، والقيود المفروضة على الإقراض وقبول المخاطرة والقيود على السيولة. وتعد الحالات المالية عاملاً رئيسياً لفهم المخاطر الناجمة عن النشاط الاقتصادي، ويعد ذلك محور التحليل الاحترازي الكلي.

ومن بين استخدامات نموذج إيجاد حالة الاتزان العامة العشوائية في المصرف المركزي، تطوير سيناريوهات توافقية لاختبار القدرة على تحمل الضغط. يوضح تحليل السيناريو في نموذج OASIS الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة في ظل سيناريوهات مختلفة، ويشتمل هذا النموذج على الاتجاه العشوائي والصدمات الناتجة عن الفجوة في الإنتاج، بينما يفترض السيناريو الأساسي تحقيق انتعاش جزئي في الاتجاه والتوقعات للمدخلات الخارجية، مثل أسعار النفط وأهداف إنتاج النفط في مجموعة "أوبك +".

² على سبيل المثال، الدعم الذي قدمه المصرف المركزي للقطاع المصرفي واقتصاد الإمارات من خلال خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في أعقاب الصدمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ظل الإقراض المصرفي ثابتاً، كما تعافى النشاط الاقتصادي جزئياً منذ الربع الثاني 2020. ولتقييم فعالية هذه الخطة، ينبغي مقارنة النتيجة والسياسة (التي نتج عنها) بالنتيجة إذا لم يتم تنفيذ السياسة (وهو أمر مخالف للواقع ولم يحدث). وتكون هذه المقارنة ممكنة عادة فقط ضمن نموذج اقتصادي كلي هيكلية.

³ لمزيد من المحتوى حول الدورات المالية وخصائصها، يرجى الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي 2019 الصادر عن المصرف المركزي.

⁴ تم تصميم مؤشر "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال الإمارات" لقياس أداء القطاعات الكبيرة والمتوسطة في سوق الدولة، ومع وجود 9 مكونات، يغطي هذا المؤشر ما يقرب من 85% من قطاع الأسهم في الإمارات.

⁵ Hiebert, P., Peltonen, T. and Schuler, Y., "Coherent financial cycles for G-7 countries: Why extending credit can be an asset", Working Paper Series, No. 43, ESRB, Frankfurt am Main, May 2017.

هيكل التمويل

يعد هيكل الخصوم في القطاع المصرفي عاملاً مهماً في الإشارة إلى التغييرات المحتملة في مستويات المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي، بناءً على نوع الخصوم وبلدها الأصلي، والمخاطر التي قد تنتقل في النهاية إلى الاقتصاد الحقيقي. ويصنف المصرف المركزي الخصوم الأساسية على أنها ودائع المقيمين من الحكومات والشركات غير المالية والأفراد، بينما يعتبر الباقي خصومات ثانوية.

وبما أن نمو الائتمان كان أقل من متوسطه التاريخي في السنوات الأخيرة، فقد كان تخفيف السياسة النقدية الأمريكية وضعف الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الدرهم، من العوامل التي أسهمت في الحفاظ على الخصوم الثانوية عند مستويات مستقرة.

وانخفضت نسبة الخصوم الثانوية إلى الخصوم الأساسية خلال العام 2020 بنحو 3.5٪، وجاء ذلك بفعل تدفق خارجي للودائع بين البنوك والشركات غير المقيمة، ومع ذلك، فقد تعافت هذه التدفقات الخارجة بالكامل بحلول نهاية العام، مدعومة بالنمو القوي في الودائع الأساسية، ما أدى إلى عودة النسبة إلى متوسطها حول 23٪.

الرسم البياني 3.2.1: نسبة الخصوم الثانوية إلى الأساسية



مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي

واصل مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي لدولة الإمارات تحسنه في الأرباع الثلاثة الأخيرة من عام 2020، بعد الانخفاض الأولي للمؤشر في الربع الأول نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19.

ويعد المؤشر مقياساً كمياً طوره المصرف المركزي، ويجمع ثمانية عشر مؤشراً للاقتصاد المالي الكلي في مؤشر مركب واحد. ويتم تجميع المؤشرات في ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: المؤشر المصرفي، ومؤشر الاقتصاد، ومؤشر سوق الأوراق المالية، حيث يمثل كل منها جوانب معينة من البيئة الاقتصادية المالية الكلية التي تؤثر على النظام المالي لدولة الإمارات. ومع أن هذا المؤشر لا يتنبؤ بالأزمات المالية، إلا أنه يعكس الخصائص

الاقتصادية الكلية-المالية المهمة للاستقرار المالي. ويشير الرقم الإيجابي لمؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي إلى الظروف الاقتصادية الكلية-المالية الداعمة، بينما يشير الرقم السلبى للمؤشر إلى تدرج الأوضاع.

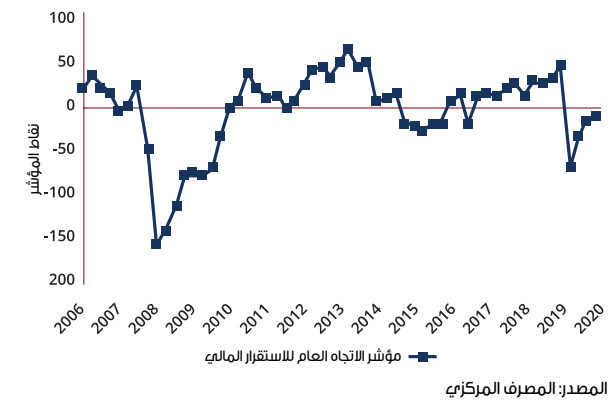
وأظهر المؤشر الكلي طوال العام 2020 علامات تحسن بعد أن هبط في البداية إلى المنطقة السلبية مع ظهور الوباء في الربع الأول من العام، ومع ذلك، شهدت الأرباع الثلاثة التالية تحسناً في المؤشر بمقدار 57 نقطة، مما يعد دلالة على تحسن البيئة الاقتصادية الكلية-المالية، وإن ظل في المنطقة السلبية.

وكان المؤشر الفرعي لسوق الأوراق المالية أكبر مساهم في الانخفاض الأولي لمؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في الربع الأول من عام 2020، وكان ذلك مدفوعاً بزيادة تقلبات السوق. وتحسن المؤشر الفرعي 227 نقطة بحلول نهاية العام، ويعزى ذلك أساساً إلى استقرار سوق قيمه أبو ظبي للأوراق المالية ودبي المالي اللذين يتم قياسهما بتقلبات السوق المحققة، وتحسن السعر إلى نسبة الأرباح بشكل عام.

وكان المؤشر الفرعي للاقتصاد ثاني أكبر مساهم في الانخفاض الأولي لمؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في الربع الأول 2020، وكان مدفوعاً بشكل أساسي بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي والسعر الفوري لخام برنت، ومع اقتراب العام من نهايته، تحسن المؤشر الفرعي بمقدار 43 نقطة، مع تعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي والسعر الفوري لخام برنت.

وأسهم المؤشر الفرعي المصرفي أيضاً في انخفاض مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي في الربع الأول 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة احتمالية تعثر السوق الضمنية في القطاع المصرفي، وتقلب الأسهم في القطاع ذاته. وأظهر المؤشر الفرعي تحسناً بمقدار 12 نقطة في المؤشر بحلول نهاية العام، ويعزى ذلك أساساً إلى الاستقرار في تقلبات أسهم البنوك ونسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى إجمالي الأصول.

الرسم البياني 4.2.1: مؤشر الاتجاه العام للاستقرار المالي لدولة الإمارات

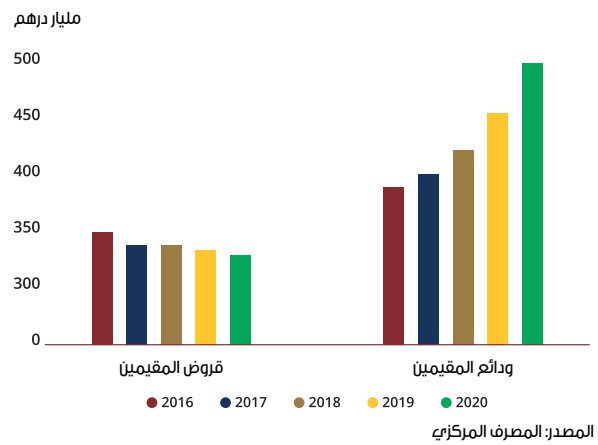


3.1 قطاعات الأفراد والشركات

واصل ائتمان الأفراد محلياً انكماشه للعام الثاني على التوالي بنسبة 0.9٪ في 2020، وإن كان بمعدل أبداً من المعدل المسجل في عام 2019، وانخفضت أنشطة بطاقات الائتمان وقروض السيارات والقروض الاستهلاكية، بينما شهدت الرهون العقارية نمواً إيجابياً. ومن جهة أخرى، أظهرت ودائع الأفراد المحلية أقوى نمو في خمس سنوات عند نسبة 9.5٪، مضيئة عاماً آخر من التوسع القوي في الودائع. ويظهر التحليل الأساسي لعينة من الشركات المدرجة في أسواق المال في الدولة أن الميزانيات العمومية للشركات غير المالية ظلت مرنة بشكل عام، مع تسجيل بعض التدهور في مستويات ربحيتها.

قروض وودائع الأفراد

الرسم البياني 1.3.1: قروض وودائع الأفراد



يقدم المدخون من الأفراد المحليين في معظم الاقتصادات الناشئة، مصدراً ثابتاً للتمويل للبنوك، وتعد دولة الإمارات واحدة من هذه الدول. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر زيادة مديونية الأفراد على الاستقرار المالي من حيث المستويات الإجمالية، وبالتالي، يكون من المهم مراقبة تلك الاتجاهات، والتأكد من حماية المستهلكين، وفعالية عمل وساطة البنوك بسلاسة، مدعومةً بمجموعة من الأنظمة التي تحد من مخاطر الأفراد على زيادة المديونية بمرور الوقت، مع الاستفادة من فوائد الاندماج المالي والتنمية.

وتبلغ قروض البنوك في دولة الإمارات للأفراد المقيمين ما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتشكل خمس قروض القطاع المصرفي في الدولة بمبلغ قدره 330 مليار درهم تقريباً كما في ديسمبر 2020. وتكون الغالبية العظمى (97٪) من قروض الأفراد مقومة بالدرهم الإماراتي. ويمثل مواطنو الإمارات ثلث محفظة القروض الفردية، في حين يكون الثلثان المتبقيان من نصيب المقيمين في الدولة من جنسيات أخرى.

وهاصلت محفظة قروض الأفراد انكماشها خلال عام 2020 بنسبة 0.9٪ (2019: -1.4٪). وساهمت تداعيات جائحة كوفيد-19 في التأثير على معايير الاكتتاب والطلب على الائتمان من الأفراد بشكل كبير في خلق هذه الاتجاهات.

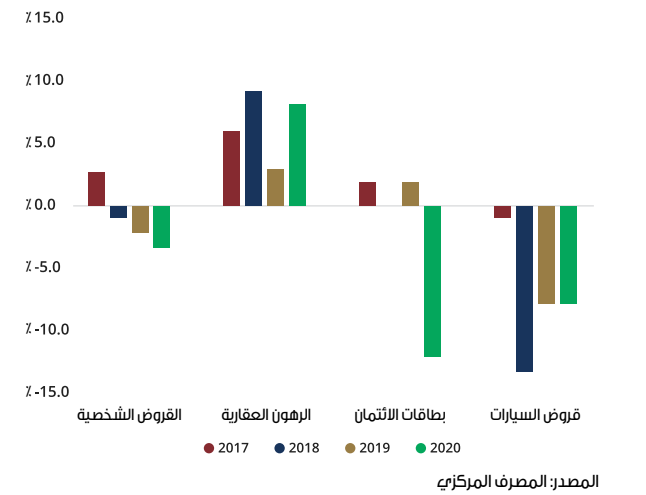
وعلى النقيض من ذلك، أظهرت ودائع الأفراد المقيمين نمواً قوياً خلال 2020، حيث أضافت 43 مليار درهم تقريباً إلى الودائع بمعدل نمو قدره 9.5٪ (2019: 8.0٪)، مع الحفاظ على مكانة الأفراد كصافي مودعين في النظام المصرفي، بينما يعتبر ذلك المعيار الأساسي لمعظم الدول.

ويقدم معظم الأفراد ودائعهم في حسابات تحت الطلب أو حسابات توفير والتي شكلت حوالي 80٪ من الودائع حتى ديسمبر 2020، في حين انخفضت حصة الودائع لأجل من 26٪ في 2019 إلى 20٪ في 2020، وشهدت تراجعاً في الفائدة طوال العام 2020، نظراً لبيئة انخفاض سعر الفائدة. وتكون 87٪ من مدخرات الأفراد مقومة بالدرهم، والباقي بالعملة الأجنبية.

وتمثل قروض وودائع الأفراد من غير المقيمين أقل من 2٪ و5٪ من إجمالي قروض وودائع الأفراد على التوالي، والتي ظلت مستقرة خلال 2020.

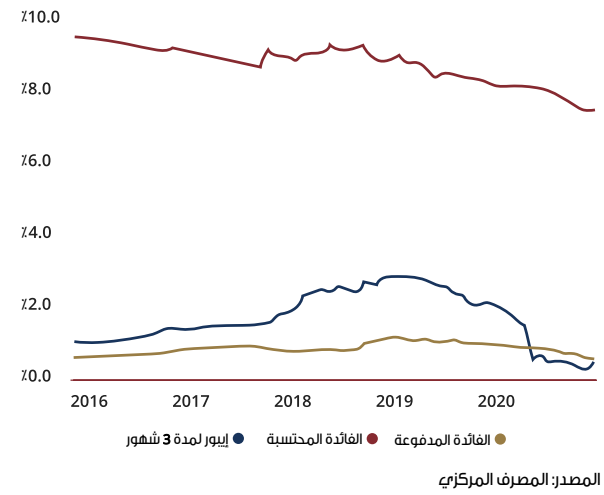
وأظهر النمو الإجمالي لقروض الأفراد اتجاهًا هبوطيًا، وهو الاتجاه المشترك بين الفئات الفرعية لقروض الأفراد خلال 2020، باستثناء الرهون العقارية التي نمت بنسبة 8.1% (على أساس سنوي) كما في ديسمبر 2020. وتراجعت فئات رئيسية أخرى مثل بطاقات الائتمان وقروض السيارات والقروض الشخصية بنسبة 12.2% و7.9% و3.4% على التوالي. ويمثل الانخفاض في قروض السيارات والقروض الشخصية استمرارًا للاتجاه الذي بدأ بالظهور خلال العام الماضي، في حين بدأ التراجع القوي لبطاقات الائتمان خلال 2020.

الرسم البياني 2.3.1: نمو قروض الأفراد حسب الفئة



سجلت أسعار الفائدة تراجعاً خلال عامي 2019 و2020، حيث اتبعت السياسة النقدية للمصرف المركزي سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والذي خفض أسعار الفائدة. وانعكس هذا الاتجاه على شكل انخفاض في سعر الفائدة بين البنوك في الدولة لمدة 3 أشهر بنحو 1.7%، وكذلك على متوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع. وعلاوة على ذلك، انخفضت الرسوم التي تفرضها البنوك على الأفراد لأول مرة بنحو 25% خلال 2020، وذلك نتيجة لإجراءات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، وانخفاض النشاط التجاري، والانخفاض العام في عدد سكان الإمارات العربية المتحدة.

الرسم البياني 3.3.1: أسعار الفائدة للأفراد وسعر الفائدة ما بين بنوك الإمارات "إيبور"



الأنظمة الحالية المتعلقة بديون الأفراد

يحدد نظام المصرف المركزي الحد الأقصى لنسبة خدمة الدين إلى دخل الفرد العامل بنسبة 50%، ووضع المصرف المركزي أيضاً حداً للقروض الاستهلاكية بواقع 20 ضعف للراتب الشهري أو إجمالي الدخل الشهري للمقترض، على ألا تتجاوز فترة سداد القروض الاستهلاكية للأفراد 60 شهراً. ويجب على البنوك وشركات التمويل التأكد من عدم تجاوز هذه الحدود.

ويتم التعامل مع قروض السيارات بشكل منفصل عن القروض الاستهلاكية، ويجب ألا تتجاوز 80% من قيمة السيارة الممولة.

واستجابةً لتبعية جائحة كوفيد-19، عمد المصرف المركزي إلى التخفيف من موقفه الاحترازي الكلي، مثل القيام بزيادة نسب القرض إلى القيمة على قروض الرهن العقاري لمشتري المساكن لأول مرة بمقدار خمس نقاط مئوية، وسيستفيد المشترون لأول مرة من خلال تخصيص قدر أقل من رؤوس أموالهم عند شراء عقار لأول مرة.

قطاع الشركات

يعتبر قطاع الشركات⁷ في دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر جهات الاقتراض والودائع في القطاع المصرفي للدولة، وهذا يعني أن أداءه، خاصة في أوقات عدم اليقين والتغيير، يكون مهماً لصحة القطاع المصرفي الوطني والاقتصاد العام، إلى جانب الاستقرار المالي.

وارتفع دين الشركات في دولة الإمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي⁸ بشكل حاد خلال العام الماضي، حيث قفز من 136% في عام 2019 إلى 152% في عام 2020. وترتبط هذه الزيادة أساساً بالانكماش المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وليس الزيادة في رقم الدين الإجمالي، حيث ارتفع بنسبة 4% فقط في عام 2020.

وقد أثر التباطؤ في نشاط العمل على أداء قطاع الشركات بشكل سلبي، وعلى مختلف القطاعات بشكل غير متساو، وبالتالي كان التأثير على قطاعات الخدمات والسياحة هو الأكبر. وظهر هذا الأثر السلبي في جودة أصول الشركات، حيث تراجعت قروضها المتعثرة لتصل إلى 11.2% مع نهاية عام 2020.

وتم الأخذ بالاعتبار ازدياد حالات التخلف عن السداد خلال قيامنا بإعداد السيناريوهات السلبية لاختبار القدرة على تحمل الضغط، وخلال كامل عملية إعداد النموذج، على اعتبار أن محفظة قروض قطاع الشركات هي الأكبر، وتشكل 37% تقريباً من إجمالي محافظ القروض في دولة الإمارات، كما تم الأخذ بالاعتبار الزيادات الكبيرة في معدلات العجز عن السداد في مختلف القطاعات، مما أدى إلى تأثير كبير على مستويات رأس المال لدى البنوك.

وبالإضافة لذلك، يتم تحليل أساسيات الشركات بشكل مستمر ضمن المصرف المركزي، من مؤشرات تقيس قدرة الشركات على الوفاء بالتزامات خدمة الديون، حيث أن سيولتها وربحيتها والرافعة المالية لديها تظهر علامات مرونة خاصة بالشركات الكبيرة المدرجة في دولة الإمارات.

⁷ عينة من 31 شركة مدرجة في أسواق المال في قطاعات مختلفة قدمت بياناتها المالية للعام 2020، وهي جزء من المؤشر العام لسوق دبي المالي ومؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية. ولا تمثل العينة الوضع العام للشركات في دولة الإمارات، لأنها منحازة للشركات الأكبر حجماً وذات القيمة الائتمانية الأكبر في العادة، ولديها تحيز قطاعي تجاه الاتصالات والعقارات.

⁸ يشمل الدين هنا القروض المصرفية في دولة الإمارات للشركات في الدولة، وإصدار السندات من قبل الشركات في الدولة، واقتراضها من الخارج من خلال القروض المشتركة.

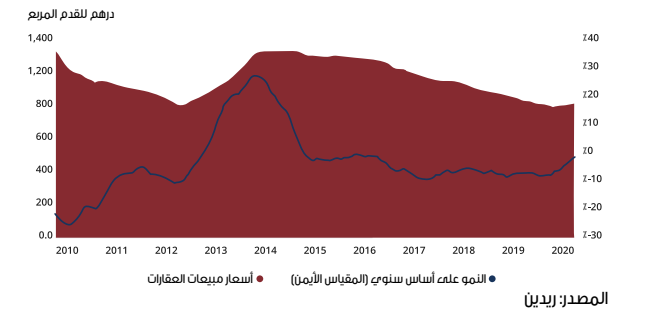
4.1 سوق العقارات

واصل سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات الانخفاض، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. حيث أطلقت حكومة الدولة مبادرات للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، وحماية التوازن بين العرض والطلب في سوق العقارات، الأمر الذي قد يسهم في ضبط العرض بشكل أفضل، وإعادة التوازن إلى السوق.

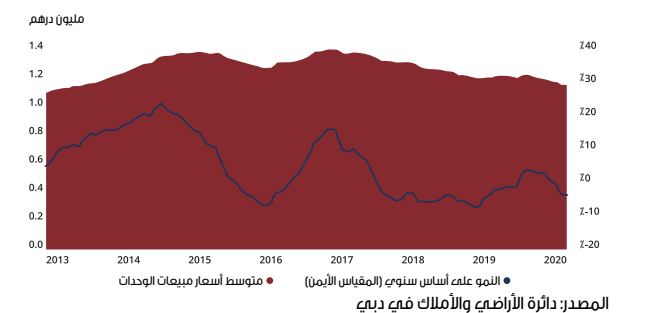
سوق العقارات السكنية

شهد سوق العقارات⁹ في أبوظبي وديها اتجاهًا هبوطيًا، حيث واصلت مبيعات العقارات السكنية وأسعار الإيجارات انخفاضها، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. وخلال عام 2020، انخفضت أسعار مبيعات الوحدات السكنية في أبوظبي بنسبة 2.0٪، بينما انخفضت الأسعار في دبي بنسبة 5.5٪¹⁰، وبلغ المعروض الجديد من العقارات السكنية في أبوظبي 2,900 وحدة في 2020، في حين أضيفت 38,900 وحدة في دبي. وتواصلت حالة الاختلال في العرض والطلب، إلا أن حكومة دولة الإمارات أطلقت مبادرات لضبط العرض بشكل أفضل وإعادة التوازن إلى السوق.

الرسم البياني 1.4.1: أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي

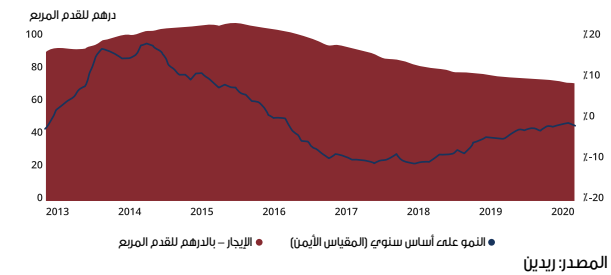


الرسم البياني 2.4.1: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

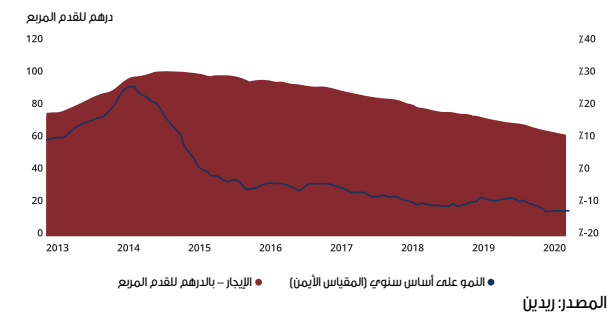


واصلت أسعار الإيجارات السكنية في 2020 انخفاضها، وهبطت أسعار الإيجارات في أبوظبي بنسبة 4.3٪ مقارنة بـ 12.2٪ في دبي¹¹. وارتفع متوسط العائد الإجمالي السنوي بشكل طفيف في أبوظبي ليصل إلى 7.0٪، بينما انخفض العائد قليلاً في دبي إلى 6.7٪. ورغم انخفاض أسعار المبيعات والإيجارات، تواصلت عائدات الإيجارات في المدينتين الحفاظ على مستوياتها.

الرسم البياني 3.4.1: أسعار الإيجارات السنوية في أبوظبي



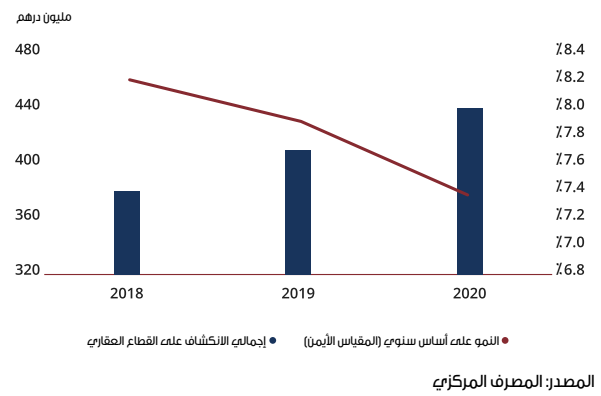
الرسم البياني 4.4.1: أسعار الإيجارات السنوية في دبي



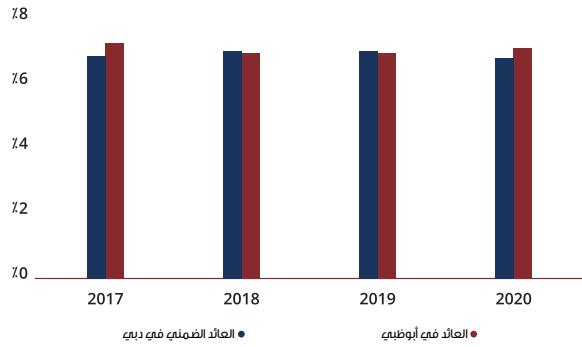
انكشاف البنوك على القطاع العقاري

تباطأ نمو إقراض البنوك في دولة الإمارات لقطاع العقارات بشكل طفيف إلى 7.4٪ مقارنة بـ 7.9٪ في العام الذي سبقه، حيث بلغ إجمالي الانكشاف 439.2 مليار درهم في 2020، وتركزت غالبية الانكشافات في المشاريع العقارية المنجزة التي تمثل 72٪ من إجمالي الإقراض العقاري.

الرسم البياني 6.4.1: حجم انكشاف النظام المصرفي في دولة الإمارات على القروض العقارية



الرسم البياني 5.4.1: متوسط العائد على العقارات السكنية



المصدر: ريدين بالنسبة لأبوظبي ودائرة الأراضي والأموال بالنسبة لدبي

المعاملات العقارية

انخفض العدد الإجمالي لعدد معاملات المبيعات خلال عام 2020 في دبي بنسبة 15.6٪ نتيجة الانخفاض الحاد في مبيعات العقارات قيد الإنشاء، والتي تمثل 45.4٪ من إجمالي المعاملات. وانخفض عدد وقيمة العقارات قيد الإنشاء بشكل حاد بنسبة 31.9٪/37.3 على التوالي. ومن ناحية أخرى، سجل عدد وقيمة الوحدات المنجزة ارتفاعاً بنسبة 5.4٪/2.0 على التوالي. ولا تتوافر بيانات للمعاملات العقارية في أبوظبي.

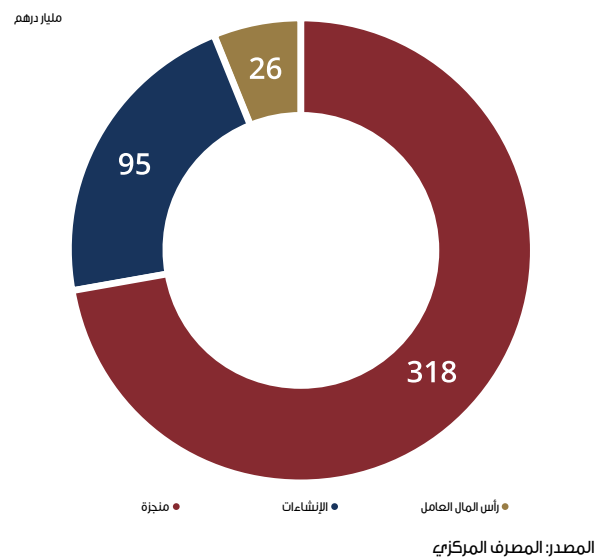
العقارات التجارية

خلفت جائحة كوفيد-19 تأثيراً على سوق العقارات التجارية، حيث شهد تغيرات بسبب تحول الشركات إلى العمل من المنزل، أو اتباعها نماذج هجينة للعمل من المنزل والمكتب. وإضافة إلى ذلك، أدت إغلاق الحدود والمطارات إلى تباطؤ السياحة العالمية، ما أثر على قطاع الضيافة. وواصلت أسعار إيجارات المكاتب اتجاهها الهبوطي، حيث تراجعت إيجارات المكاتب في أبوظبي بوتيرة أبطأ بنسبة 1.9٪ مقارنة بـ 4.3٪ في 2019، كما انخفضت في دبي بنسبة 7.5٪ مقارنة بـ 6.1٪ في العام السابق.

المبادرات الحكومية

لقد كانت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة خلال الجائحة للحد من عبء الوضع العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وكانت إجراءات التحفيز المالي وإصلاحات السياسات واضحة خلال عام 2020، حيث اعتمد المصرف المركزي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة لدعم الاقتصاد الوطني والمستهلكين والشركات. وتعاملت الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات في الدولة بسرعة، وقامت بإطلاق المبادرات التي تستهدف قطاعات مختلفة، مع ضمان صحة وسلامة مواطنيها والمقيمين والزوار خلال الجائحة. وشملت المبادرات تخفيض الرسوم في مختلف القطاعات، وتمديد تصاريح وتأشيرات الإقامة، وتطبيق عدد من الإجراءات لدعم سوق الأسهم والسندات.

الرسم البياني 7.4.1: الانكشاف على القطاع العقاري حسب الفئة



المصدر: المصرف المركزي

في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، قام المصرف المركزي في مارس 2020 بتخفيف نسبة القرض إلى القيمة بمقدار 5 نقاط مئوية لمستشري المنازل لأول مرة. ومنذ بداية العام 2020، زادت محفظة الرهن العقاري للقطاع المصرفي بنسبة 8.1٪ مقارنة بـ 2.7٪ في العام السابق. وكان لأسعار الفائدة المنخفضة والزيادة في نسب القرض إلى القيمة تأثير إيجابي على نمو قروض الرهن العقاري.

⁹ تم الحصول على بيانات أسعار البيع لديهي من دائرة الأراضي والأموال في دبي، بينما يتم الحصول على بيانات سوق العقارات الأخرى من "ريدين". وتخضع البيانات الواردة من دائرة الأراضي والأموال في دبي لعمليات مراجعة.

¹⁰ يتم احتساب التغيرات في الأسعار على أساس سنوي مقارنة بالأرقام الشهرية بنهاية الفترة من ديسمبر 2019 إلى ديسمبر 2020. وبلغ متوسط المعدل السنوي للتغير في أسعار بيع العقارات السكنية في عام 2020 - 6.0٪ في أبوظبي و -2.3٪ في دبي.

¹¹ بلغ متوسط المعدل السنوي للتغير في أسعار إيجارات العقارات السكنية خلال 2020 نسبة -4.4٪ في أبوظبي ونسبة -10.6٪ في دبي.

الجزء الثاني:

تقييم القطاع المصرفي

1.2 تقييم النظام المصرفي

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته رغم بيئة العمل الصعبة الناجمة عن تداعيات جائحة كوفيد-19. وأظهرت المؤشرات المصرفية الأساسية وجود تمويل ومراكز سيولة كافية والقدرة على الإقراض المستدام. ومع ذلك، استمر ضعف القطاع المصرفي في الوقت الذي أثر فيه التباطؤ الاقتصادي على جودة الأصول. وأدى تزايد رسوم اضمحلال القيمة وانخفاض الدخل التشغيلي إلى انخفاض الربحية. ومع ذلك، ظل احتياطي رأس المال الإجمالي كافياً ويتجاوز بكثير النسب التي تقتضيها الجهات الرقابية. ولعب القطاع المصرفي دوراً نشطاً في دعم الاقتصاد في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي.

دخل النظام المصرفي لدولة الإمارات مرحلة الجائحة وهو في وضع قوي، ما أتاح للبنوك اتخاذ تدابير للتخفيف موجهة لعملائها المتضررين. وأظهرت مؤشرات السلامة المالية الحالة المرنة العامة التي يتمتع بها النظام المصرفي في الإمارات، مدعوماً برأس المال واحتياطيات السيولة الكافية، وهي العوامل التي تم الحفاظ عليها خلال فترة الجائحة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بوتيرة الانتعاش الاقتصادي والضغط ذات الصلة على جودة الأصول. ومع بقاء هذه العوامل، سيحتاج القطاع المصرفي إلى الاستمرار في إعادة تقييم الاستراتيجيات، والتكيف مع مشهد العمل المتطور، بما في ذلك الاستفادة من زخم رقمنة الخدمات المصرفية.

وتمكنت أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات من تحقيق زيادة بنسبة 3.4% في عام 2020، لتصل إلى 3.2 تريليون درهم (ما يقرب من 240.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو 305.0% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطية). ويتألف القطاع المصرفي من 58 مصرفاً، منها 50 بنكا تقليدياً و8 مصارف إسلامية مؤهلة بالكامل. وبلغ عدد البنوك الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة 21 بنكا في عام 2020، بحجم أصول إجمالي قدره 2.8 تريليون درهم، ما يعكس اندماج بنكين خلال العام. وظل عدد البنوك الأجنبية العاملة في الإمارات عند 37 بنكا بإجمالي أصول يبلغ حوالي 0.4 تريليون درهم.

البيئة الائتمانية

ظل نمو إجمالي القروض بمستواه الإيجابي في عام 2020 عند 1.2% على أساس سنوي رغم حالة الانكماش الاقتصادي. وتباطأ نمو الإقراض في نهاية العام بسبب إعادة موازنة محفظة القروض وسداد قروض الشركات.

وتم دعم معدل نمو الإقراض الإجمالي بشكل أساسي من خلال الإقراض إلى الكيانات المرتبطة بالحكومة، بينما تحسن نمو القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال عام 2020، خاصة خلال النصف الثاني من العام. ورغم هيمنة حالة الضعف على قروض الأفراد، كان معدل الانخفاض أبطأ في نهاية العام، حيث تم تخفيف بعض القيود لاحتواء انتشار جائحة كوفيد-19.

لمحة عامة على النظام المصرفي في دولة الإمارات

أثرت جائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها على التدفقات النقدية للشركات والأفراد والميزانيات العمومية على مستويات العالم، مع احتمال تسجيل تأثير على النظام المالي. ومع ذلك، حافظ النظام المصرفي في الإمارات على مرونته خلال 2020 رغم التحديات الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الوباء.

وأسهمت الاستجابة الفعالة من جانب المصرف المركزي من خلال خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في الحفاظ على الثقة القوية في السوق إزاء النظام المالي في الدولة، وتخفيف ضغوط التمويل والسيولة، والحفاظ على قدرة البنوك على الإقراض، ومواجهة التحديات التشغيلية الرئيسية.

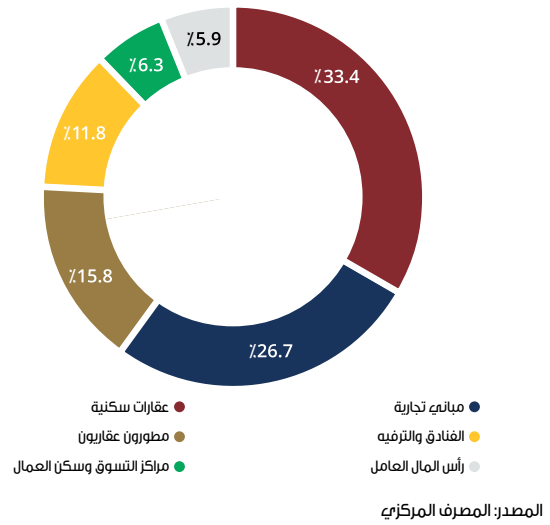
إجراءات تخفيف أثر جائحة كوفيد-19 على النظام المصرفي في دولة الإمارات

التخفيف من ضغوط السيولة والتمويل	التخفيف من عواقب التدفقات النقدية للمقرض
مواجهة التحديات التشغيلية	مواصلة قدرة البنوك على الإقراض

مؤشرات على مرونة النظام المصرفي في الإمارات

احتياطيات كافية لإجمالي رأس المال	18.1%	نسبة كفاية رأس المال
مركز سيولة مستدام	149.4% / 18.4%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة \ نسبة تغطية السيولة
تدبير ظروف جودة الأصول	3.5%	صافي معدل القروض المتعثر
استمرارية الربحية على الرغم من انخفاضها	0.7%	العائد على الأصول

الرسم البياني 4.1.2: النظام المصرفي في الإمارات - هيكل محفظة القروض العقارية



يواصل المصرف المركزي مراقبة المخاطر بعناية في محفظة القروض العقارية. وإضافة إلى المخاطر التقليدية، قد يؤدي التعافي الأبطأ والتزبيبات الجديدة للعمل عن بُعد، استناداً إلى تجربة 2020، إلى تفاقم توازن المخاطر الموجود مسبقاً في السوق، خاصة مع وفرة المعرض من العقارات. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى إعادة توازن آليات العرض والطلب على المدى الطويل.

وعلى مستوى قطاع العقارات غير السكنية، تأثر قطاع الضيافة بشكل أكبر بالجاثحة، وذلك نتيجة للقيود التي فرضت على السفر والأنشطة الترفيهية. وانخفض متوسط معدل إشغال الفنادق في دبي وأبوظبي إلى 54.0% و66.0% بنهاية 2020 على التوالي (يبلغ المتوسط التاريخي لمدة 5 سنوات: 78.0% و73.0%).

وتراجعت جودة الأصول العامة لمحفظة القروض العقارية للنظام المصرفي بشكل طفيف خلال فترة كوفيد-19. وارتفعت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 5.1%¹⁷ (2019: 4.0%)، ما أسهم إلى حد كبير في زيادة القروض المتعثرة في قطاع الإنشاء.

التمويل والسيولة

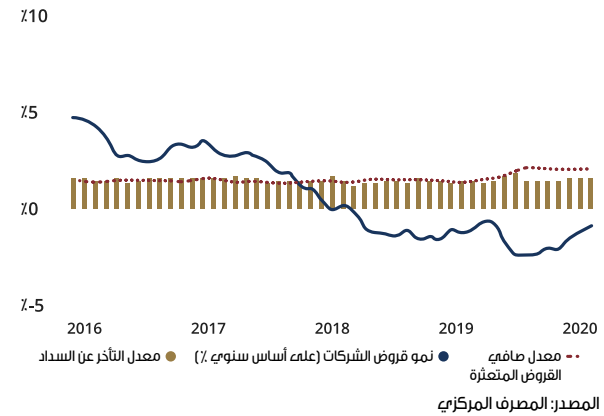
واصل هيكل التمويل في البنوك على النمط التقليدي، وذلك من خلال الودائع بشكل أساسي البالغة نسبتها 68.6% من إجمالي الخصوم¹⁸. وتتكون قاعدة وداير البنوك في دولة الإمارات تحديداً من وداير المقيمين بالعملة المحلية. وظل الاعتماد على التمويل بين البنوك منخفضاً، حيث يمثل 5.4% من إجمالي الخصوم. وعلاوة على ذلك، ظل النظام المصرفي في الإمارات، بشكل إجمالي، مفرطاً صافياً في السوق بين البنوك غير المقيمة، مع ارتفاع الإقراض بين البنوك عبر الحدود مقارنة بالاقتراض، الأمر الذي يسלט الضوء على مكانة السيولة القوية التي تتمتع بها البنوك في الدولة.

وحافظ نمو الودائع المصرفية على مستواه الإيجابي عند 0.8% على أساس سنوي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو الودائع من

ائتمان الأفراد

ظل النمو في قروض الأفراد سلبياً عند مستوى -1.0% خلال 2020، ما يعكس انخفاض الطلب من الأفراد وسط التباطؤ الاقتصادي. وسجلت جميع القطاعات الفرعية تقريباً نمواً سلبياً. ومع ذلك، واصلت قروض الرهن العقاري نموها بنسبة 8.1% على أساس سنوي مقارنة مع 2.7% في عام 2019. ويعكس هذا الوضع ارتفاع معدل الشراء وسط انخفاض أسعار المنازل وتدابير المصرف المركزي لخفض قيمة القرض إلى القيمة لمشتري المنازل لأول مرة في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

الرسم البياني 3.1.2: إقراض الأفراد في النظام المصرفي لدولة الإمارات: جودة الأصول ونمو القروض



ورغم تباطؤ نمو قروض الأفراد في النصف الأول من عام 2020، إلا أن نسبتها ارتفعت إلى الناتج المحلي الإجمالي¹⁶ لتبلغ 25.0% في 2020 من 22.0% في 2019، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وسط انكماش الاقتصاد في الإمارات.

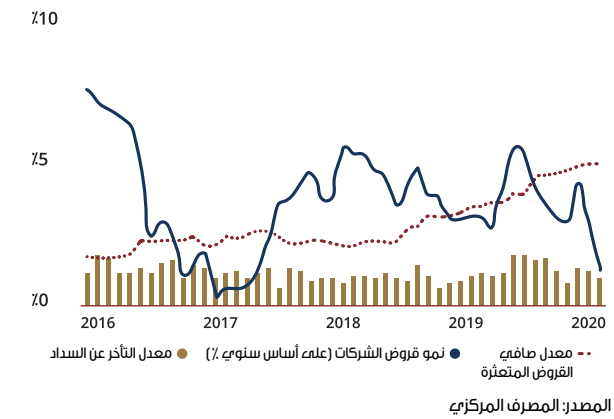
وتأثرت جودة الائتمان العامة لمحفظة قروض الأفراد لدى البنوك بشكل طفيف، حيث ارتفعت نسبة صافي القروض المتعثرة إلى 2.2% (2019: 1.5%)، بينما سجلت محفظة قروض الرهن العقاري للبنوك نسبة صافي قروض متعثرة قدرها 4.5% (2019: 3.6%) ومعدل أقل في التأخير عن السداد بنسبة 1.9% (2019: 2.1%).

الانكشاف المصرفي على قطاع العقارات والإنشاءات

نما إجمالي انكشاف قروض النظام المصرفي للقطاع العقاري الذي يمثل 24.7% تقريباً من إجمالي القروض بنسبة 7.4% على أساس سنوي، بزيادة قدرها 0.4 نقطة مئوية عن عام 2019. وازداد الانكشاف المصرفي على العقارات السكنية ليصل إلى 33.4% من المحفظة العقارية، ويظهر ذلك من خلال النمو المستمر في قروض الرهن العقاري. ومن جهة أخرى، شكلت العقارات التجارية التي تتكون من المباني التجارية والفنادق ومجمعات التسوق ومسكن العمال 50.7% تقريباً، بينما تتكون الحصة المتبقية من حالات الانكشاف على شركات التطوير العقاري.

ولا تزال بعض القطاعات أكثر عرضة لتداعيات الجائحة، خاصة تلك القطاعات المرتبطة بالسياحة والخدمات، إذ لا تزال القيود المفروضة على الحدود والسلوك الاحترازي من جانب المستهلكين تواصل تأثيرها على أنشطة العمل.

الرسم البياني 2.1.2: الإقراض لقطاع الشركات في النظام المصرفي بدولة الإمارات: جودة الأصول ونمو القروض



فرضت بيئة الأعمال الضعيفة ضغوطاً على التدفق النقدي في قطاع الشركات. وفضلاً عن تأثير النمو الاقتصادي الضعيف، أدت بعض عوامل التمييز¹³ خلال العام إلى تدهور جودة أصول محفظة قروض الشركات لدى البنوك، وهو ما انعكس على شكل زيادة في صافي نسبة القروض المتعثرة لقطاع الشركات وصلت إلى 5.0%¹⁴، بزيادة قدرها 1.5 نقطة مئوية عن عام 2019.

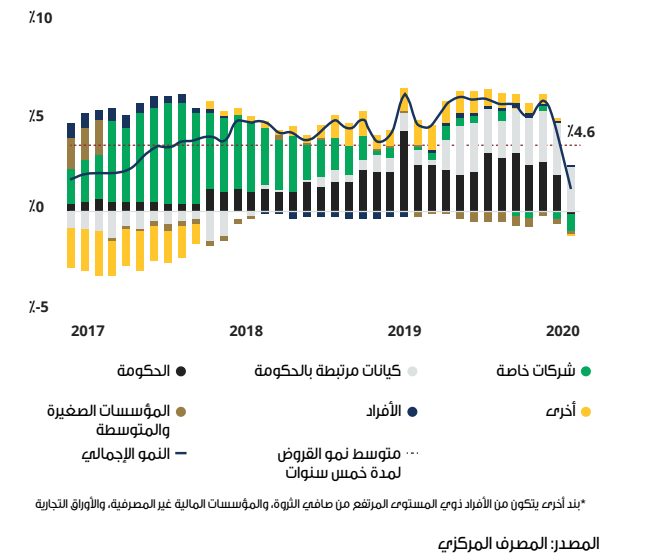
وكان تأثير الجائحة أكثر وضوحاً على قطاعات الإنشاء والتصنيع والخدمات، حيث ظلت نسب صافي القروض المتعثرة في هذه القطاعات مرتفعة عند نسب 9.2% و7.8% و7.3% على التوالي. وأسهمت تدابير التخفيف الهائلة التي أقرها المصرف المركزي في احتواء المخاطر النظامية المتمثلة في ارتفاع حالات التخلف عن السداد للشركات المتأثرة باضطرابات التدفقات النقدية مؤقتاً، مع الحفاظ على معدلات تأخير القروض للشركات منخفضة ومستقرة¹⁵ عند نسبة 0.9% تقريباً من إجمالي محفظة قروض الشركات.

وإضافة إلى ذلك، زاد انكشاف البنوك على قطاع الشركات من خلال حيازاتها لسندات الشركات، لتشكل حوالي 20.0% من إجمالي المحفظة الاستثمارية. ومع ذلك، ظلت جودة هذه السندات قوية، لاسيما وأن ما يزيد على 80.0% منها تنتمي إلى فئات استثمارية، بينما يتم تصنيف ما يقرب من 43.0% منها في درجة تتراوح من (AA-) إلى (AAA+).

ومن شأن مخاطر السيولة الخاصة بالشركات أن تضع قدرتها المالية تحت المحك في حالة استمرار الجائحة. وقد يقود هذا الوضع إلى المزيد من التحديات التي تواجهها البنوك لإدارة مخاطر الائتمان لمحفظة قروض الشركات. لذلك، يجب على البنوك توخي المزيد من الحيطة تجاه إدارة مخاطر الائتمان.

وظل هيكل محفظة الإقراض الإجمالية يركز بشكل كبير على قطاع الشركات الخاصة الذي يشكل ما نسبته 37.0% من إجمالي المحفظة، تليها قروض الأفراد والحكومة وقروض الكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 18.8% و14.8% و13.0% على التوالي. وشكل الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة 5.2% و5.0% على التوالي، في حين كان الباقي عبارة عن الأوراق التجارية وقروض للمؤسسات مالية غير مصرفية.

الرسم البياني 1.1.2: الإقراض في النظام المصرفي في دولة الإمارات، والمساهمة في النمو (على أساس سنوي، %)



انكشاف النظام المصرفي على قطاع الشركات¹²

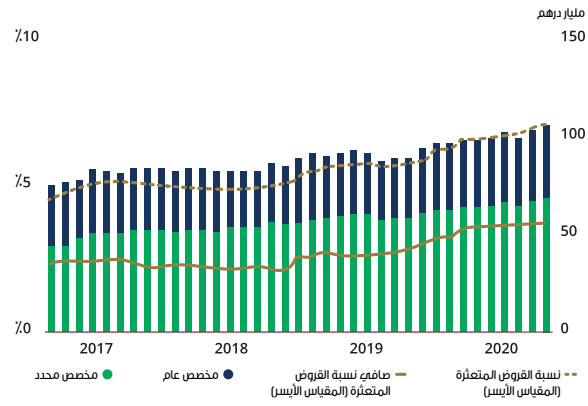
حققت محفظة قروض الشركات نمواً بنسبة 1.3% بشكل عام خلال 2020، مقارنة بنمو بنسبة 3.1% في العام السابق. وواصل منح القروض لشركات قطاعات النقل والنفط والغاز والعقارات والخدمات تحقيق النمو خلال العام ذاته، في حين سجل نمو القروض إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى انخفاضاً أكثر، وتحديداً في قطاعي التجارة والإنشاء.

ونما الإقراض للكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 20.9% خلال العام 2020، حيث عمدت هذه الشركات الكبيرة إلى تأمين التمويل لإدارة الضغوط على التدفق النقدي. ورغم تباطؤ النمو الإجمالي للشركات، ارتفعت القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 2.2% على أساس سنوي، وعلى وجه الخصوص خلال النصف الثاني من عام 2020 (2019: 1.3%)، حيث احتفظ القطاع المصرفي على قدرته للإقراض لدعم عملائه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم بيئة الأعمال الصعبة. وانخفض نمو القروض للشركات الخاصة على مدار العام، مسجلاً نمواً سلبياً وصلت نسبته إلى 2.3% بنهاية عام 2020.

¹² يتألف قطاع الشركات من الشركات الخاصة والكيانات المرتبطة بالحكومة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد ذوي المستوى المرتفع من صافي الثروة
¹³ تتعلق بإعادة الهيكلة أو تعسر بعض كبار المقترضين من الشركات غير المرتبطة بتأثير الوباء في دولة الإمارات العربية المتحدة.
¹⁴ وصلت نسبة القروض المتعثرة لقطاع الشركات حتى نهاية 2020 إلى 11.2%.
¹⁵ القروض التي فات موعد استحقاقها لفترة تتراوح من 30 إلى 90 يوماً.

¹⁶ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
¹⁷ بلغت نسبة القروض المتعثرة في قطاع العقارات والإنشاءات 10.7% بنهاية 2020.
¹⁸ الخصوم باستثناء رأس المال والاحتياطيات.

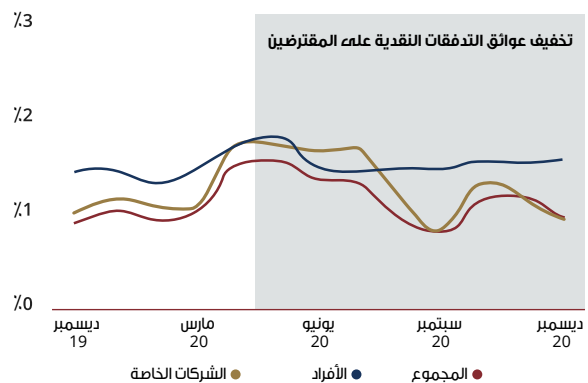
الرسم البياني 8.1.2 جودة أصول النظام المصرفي في الإمارات ومستويات المخصصات



المصدر: المصرف المركزي

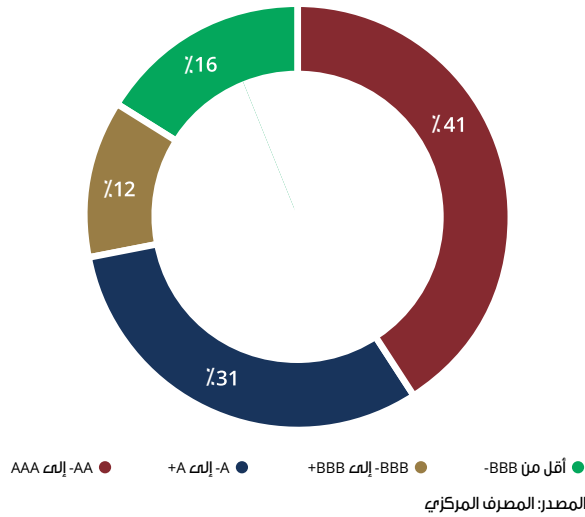
نجد دعم السياسة المتخذة، وتحديدًا برنامج تأجيل القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في منع حدوث حالات تخلف عن سداد القروض على نطاق واسع، بسبب مخاوف مؤقته تتعلق بالتدفق النقدي. ومع ذلك، يتعين على البنوك التعامل بحذر عند إدارة مخاطر الائتمان وممارسات إعادة الهيكلة، وتحديد وحل أية حالات تراجع في جودة الائتمان داخل محافظ الإقراض الخاصة بها بمجرد انتهاء فترة تأجيل سداد القروض. ويضمن المصرف المركزي استمرارية تأجيل القروض وبرنامج التعافي من خلال تمديد خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة حتى 2021، لتجنب أي تأثير محتمل قد يضر بالاستقرار المالي.

الرسم البياني 9.1.2 معدلات التأخر في السداد (90-30 يوماً بعد تاريخ الاستحقاق) لمحظة قروض مختارة



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 7.1.2: النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة - هيكل سندات الدين حسب مجموعة التصنيف



المصدر: المصرف المركزي

جودة الأصول

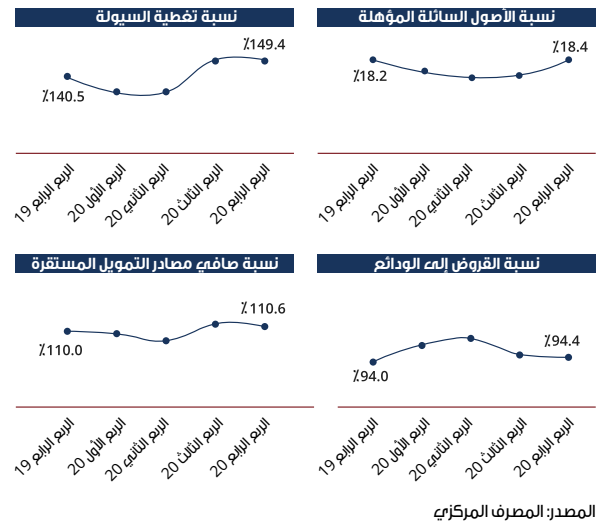
ترك الانكماش الاقتصادي خلال الجائحة تأثيراً على وتيرة النمو في إجمالي القروض المتعثرة، كما تأثرت النسب المرتفعة للقروض المتعثرة الرئيسية في دولة الإمارات بالقروض القديمة المتعثرة التي تم تقديمها بالفعل وإعادة هيكلة عدد قليل منها لكبار المقترضين خلال العام. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة صافي القروض المتعثرة²¹ ونسبة القروض المتعثرة إلى 3.5% و 8.1% بنهاية عام 2020 (2019: 2.5% و 8.1%). ومع أن الضغوط الناجمة عن الجائحة العالمية لا تزال تؤثر على جودة الأصول، من المتوقع أن يخفف الانتعاش الاقتصادي المحتمل تدريجياً من مخاوف جودة الائتمان، مع أن تأثير ذلك قد يأتي متأخراً.

وخلال 2020، وفي ظل الانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي، ارتفعت مخصصات الخسائر المتوقعة من القروض. وفي المجموع، ارتفع إجمالي المخصصات بنسبة 18.4% على أساس سنوي. ونمت مخصصات محددة من إجمالي الزيادة في المخصصات بنسبة 18.2%، بينما زادت المخصصات العامة بنسبة 19.0% على أساس سنوي. وفي نفس الفترة، ارتفعت القروض المتعثرة بنسبة 25.6%، مما أدى لتسجيل انخفاض في إجمالي تغطية المخصصات بمقدار 6.0 نقاط مئوية لتصل نسبته إلى 86.1%.

المالية المحلية. وفي نهاية العام، تجاوزت الأصول السائلة عالية الجودة للبنوك مستويات ما قبل الجائحة.

أما نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة²⁰ ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة اللتان تشيران إلى استقرار شروط التمويل المصرفي، فقد أظهرتا استقراراً على مدار العام رغم انخفاضهما الطفيف في بداية الهبة. وتحسنت نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة الإجمالية لتصل إلى 110.6% في نهاية 2020، بينما بلغت نسبة السلف إلى الموارد المستقرة 77.8% وخلال 2020، انخفض متوسط نسبة القروض إلى الودائع إلى 94.5%، وذلك انعكاساً لتوتيرة النمو الأسرع في الودائع مقابل القروض. ومن شأن حالة السيولة والتمويل المواتية للنظام المصرفي أن تساعد في الحفاظ على قدرة الإقراض ومواصلة دعم الانتعاش الاقتصادي.

الرسم البياني 6.1.2 اتجاه مؤشرات السيولة في النظام المصرفي في الإمارات



المصدر: المصرف المركزي

المحفظة الاستثمارية

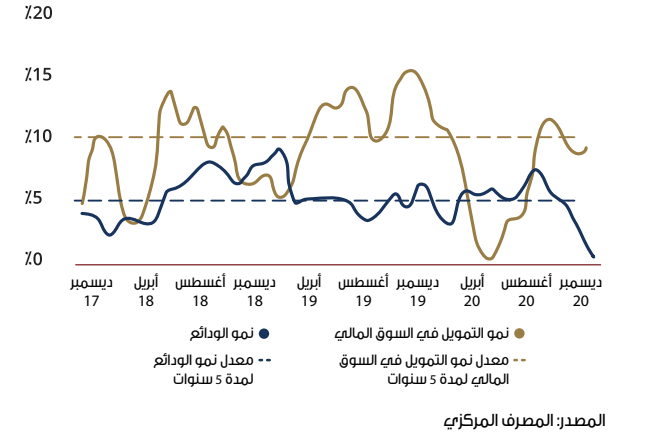
ارتفع إجمالي سندات الدين التي تحتفظ بها البنوك بنسبة 15.5% لتصل إلى 411.0 مليار درهم، أي ما يمثل 13.0% من إجمالي الأصول. وتعرضت الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات حيازة السندات المحلية والأجنبية. وتتألف معظم محفظة سندات الدين (91.5%) من الانكشافات على الدفاتر المصرفية، بينما تم الاحتفاظ بجزء أصغر في دفتر التداول.

وظلت غالبية حيازات الديون (83.0%) في درجة الاستثمار، وكان 41.0% منها تقريباً في تصنيف (AA-) لجودة ائتمان أعلى. ونمت سندات الدين المحلية التي تمثل 39.0% من إجمالي محفظة سندات الدين، بنسبة 17.4% على أساس سنوي، حيث كانت مدفوعة بزيادة حيازات الديون الحكومية المحلية. ومن ناحية أخرى، نمت سندات الدين الأجنبية بنسبة 14.2%.

قطاعي الأمداد والكيانات المرتبطة بالحكومة. وكان نمو ودائع الأفراد قوياً بشكل خاص عند 9.0% بسبب انخفاض الإنفاق خلال تدابير احتواء الهبة، وما يترتب عنه ذلك من ارتفاع التوجه للائحة. وتراجع نمو الودائع الإجمالية في نهاية العام بسبب تدفق الودائع الحكومية إلى الخارج في ديسمبر. وتحول هيكل الودائع نحو المزيد من الودائع السائلة وقصيرة الأجل خلال العام كالودائع للأجل.

وكان نمو الودائع من غير المقيمين الأكثر تقلباً خلال الجائحة، مع زيادة التدفقات الخارجة في بداية الجائحة، مقارنة بنهاية العام. وانخفضت ودائع غير المقيمين التي شكلت 10.7% تقريباً من إجمالي الودائع، لتصل إلى نسبة 8.6% في نهاية 2020.

الرسم البياني 5.1.2 ودائع النظام المصرفي في الإمارات ونمو التمويل في سوق رأس المال (على أساس سنوي)



المصدر: المصرف المركزي

وحافظت البنوك في الإمارات على فرص وصولها القومي إلى أسواق رأس المال خلال 2020. وأصدرت العديد من البنوك في الدولة سندات بأجال استحقاق متوسطة إلى طويلة الأجل، مستفيدة من أسعار الفائدة المنخفضة وشروط التمويل المواتية. ونما الاستحقاق لتمويل سوق رأس المال بنسبة 10.1% في 2020، بينما وصل عدد الإصدارات الجديدة في 2020 إلى 17.3 مليار درهم تقريباً (2019: 18.4 مليار درهم). وبلغ متوسط أجل استحقاق إجمالي إصدارات سندات الدين المصرفية ما يقرب من 36 شهراً، ما أدى إلى الحد من مخاطر تجدد الديون الإجمالية، وتحسين هيكل التمويل في بنوك الدولة. وكانت نسبة كبيرة من الإصدارات مقومة بالدولار الأمريكي، لتشكل بذلك أكثر من 94.5% من محفظة الديون.

وحافظ مركز السيولة في القطاع المصرفي في الدولة على وضعه السليم، مع الحفاظ على نسبة تغطية السيولة¹⁹ ونسبة الأصول السائلة المؤهلة الرقابية الصادرة عن المصرف المركزي عند نسبة 149.4% و 18.4% على التوالي.

وخلال النصف الأول من عام 2020، انخفضت النسبتان بشكل طفيف، لكنهما تحسنتا في النصف الثاني بفضل نجاح التدابير ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، ودورها في تخفيف ضغوط التمويل والسيولة، ودعم الثقة في الأسواق

²¹ يستبعد صافي نسبة القروض المتعثرة مخصصات محددة، ويوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول مع الأخذ في الحسبان مستويات المخصصات المرتفعة في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

¹⁹ تكون نسبة تغطية السيولة قابلة للتطبيق على 5 بنوك معتمدة
²⁰ نسبة صافي التمويل المستقرة المطبقة على 5 بنوك معتمدة.

حالات الانكشاف العابرة للحدود في الإمارات

تتمثل حالات الانكشاف العابرة للحدود للقطاع المصرفي في الإمارات في الأصول والخصوم لغير المقيمين. وتتألف الخصوم الإجمالية لغير المقيمين لدم البنوك إلى حد كبير من ودائع غير المقيمين وتمويل سوق رأس المال والاقتراض بين البنوك. وبلغت ودائع غير المقيمين والاقتراض بين البنوك 12.2% من إجمالي الخصوم، بينما شكل تمويل سوق رأس المال 8.0%. ويعد سوق الدين المحلي المنخفض نسبياً أحد العوامل التي تدفع تمويل سوق رأس المال العابر للحدود.

وتتكون أصول غير المقيمين من قروض غير المقيمين والإقراض بين البنوك والأصول الاستثمارية. وشكلت قروض غير المقيمين والإقراض بين البنوك ما نسبته 10.0% من إجمالي أصول النظام المصرفي. وتكون قروض غير المقيمين إلى حد كبير لشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يكون الإقراض بين البنوك لغير المقيمين لأطراف مقابلة في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ومصر وتركيا.

وتتكون استثمارات غير المقيمين للبنوك أساساً من سندات الدين، وتمثل 7.8% تقريباً من إجمالي أصول النظام المصرفي. وبشكل رئيسي، تُصنف استثمارات سندات الدين لغير المقيمين، والتي تشكل 47.0% من إجمالي المحفظة، في فئة AA+ فما فوق. ويعتبر معظم هذه الأوراق المالية سيادية من دول مجلس التعاون الخليجي والكيانات المرتبطة بالحكومة.

وتتوسع العمليات الخارجية للبنوك الوطنية في الإمارات عبر دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وأوروبا والأمريكتين. وحتّى عام 2020، تمتلك البنوك الوطنية في الإمارات ما مجموعه 47 فرعاً وشركات تابعة أجنبية لها حضور بارز في تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية. وشهدت العمليات الخارجية للبنوك الوطنية التي يبلغ إجمالي حجم أصولها 640 مليار درهم تقريباً، انخفاضاً في الربحية، حيث تأثرت هذه البنوك في مناطق أخرى وبشكل مماثل بتباطؤ النشاط الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19.

الرسم البياني 10.1.2: أفضل 5 فروع مالية أجنبية/ شركات تابعة لمجموعة الخدمات المصرفية المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب حجم الأصول

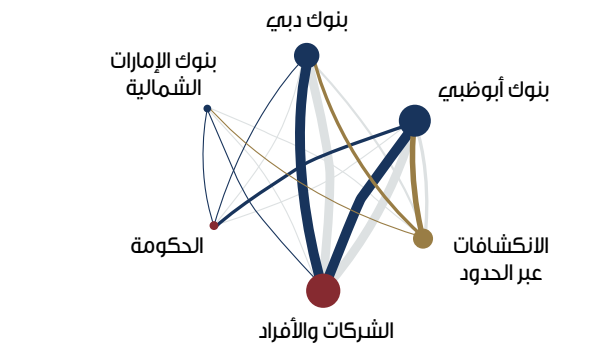


المصدر: المصرف المركزي

تواصل الشركات التابعة الرئيسية في الخارج أيضاً الحفاظ على مستويات عالية نسبياً من رأس المال، والتي تعمل بمثابة احتياطي قوي للتحوط ضد خسائر الائتمان المحتملة. وسيؤيد ذلك إلى الحد من الحاجة إلى دعم رأس المال من البنوك الأم المحلية.

ويسلط تحليل شبكة النظام المصرفي في الإمارات الضوء على تدفق الإقراض والتمويل بين البنوك في دولة الإمارات ومختلف قطاعات الاقتصاد الوطني والجهات النظرية الخارجية. ولا يزال القطاع المصرفي في الدولة ممولاً محلياً بشكل أساسي، من خلال ودائع الشركات والحكومة والأفراد. وتتركز حالات الانكشاف الخارجية، من حيث الأصول والخصوم العابرة للحدود بشكل أساسي في المجموعات المصرفية الكبيرة النشطة دولياً، في أبوظبي ودبي.

الرسم البياني 11.1.2: شبكة أنشطة الإقراض والتمويل للبنوك في دولة الإمارات



ملاحظة:
- الخطوط الزرقاء والبنية الذهبية تمثل قنوات التمويل
- الخطوط الرمادية تمثل قنوات الإقراض
- سماكة الخط تمثل حجم التمويل والإقراض لكل جهة نظيرة
- حجم العقدة يمثل حجم الأصل للبنوك وحجم مطلوبات البنوك للجهات النظرية

المصدر: المصرف المركزي

رأس المال

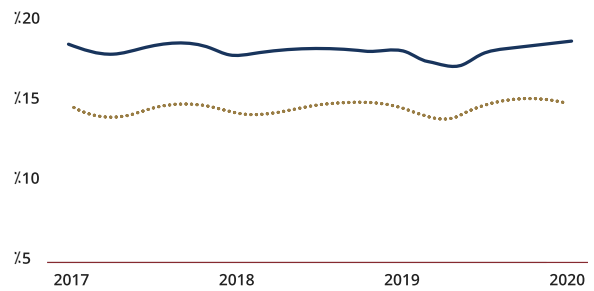
حافظ مركز رأس المال الإجمالي للبنوك على استقراره في 2020، كما واصلت البنوك الحفاظ على احتياطي رأس مال جيدة وبمستوى أعلى من الحد الأدنى الرقابي. وبلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%، بينما بلغت نسبة حقوق الملكية العادية (الشق-1) 14.8% في عام 2020، أي بزيادة طفيفة قدرها 0.5 و 0.1 نقاط مئوية عن العام 2019.

وتحقق التحسن في نسب كفاية رأس المال نتيجة لتخفيض الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 0.5% على أساس سنوي، حيث كان الإقراض موجهاً إلى حد كبير للكيانات المرتبطة بالحكومة ذات أوزان المخاطر المنخفضة وترجع الزيادة في رأس المال المتاح بنسبة 2.6% بشكل رئيسي إلى الأرباح المحتجزة.

وظلت مطالبات الشركات (بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومة) أكبر فئة أصول مرجحة لمخاطر الائتمان، حيث تمثل ما يقرب من 49.6% من إجمالي هذا النوع من الأصول، تليها العقارات التجارية (11.7%)، ثم المطالبات على الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (11.3%).

وتواجه البنوك في دولة الإمارات مستوى محدوداً من الانكشاف على مخاطر السوق التي مثلت ما نسبته 3.2% فقط من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.

الرسم البياني 12.1.2: النظام المصرفي في دولة الإمارات - نسب رأس المال



المصدر: المصرف المركزي
--- نسبة حقوق الملكية العادية (الشق-1) - نسبة كفاية رأس المال

ربحية النظام المصرفي وفاعلية التكلفة

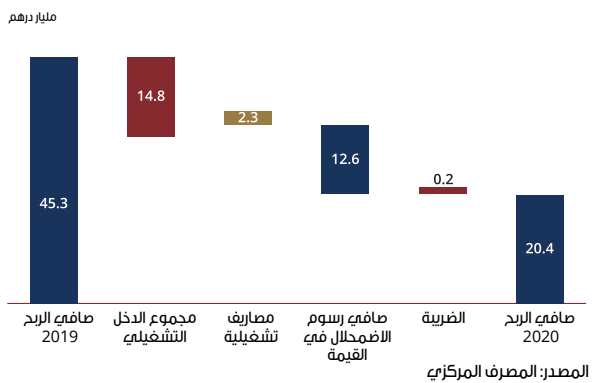
شهد الاقتصاد العالمي اضطراباً بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 في 2020، ما أثر أيضاً على ربحية القطاع المصرفي على مستوى العالم. ومع ذلك، ظل النظام المصرفي في دولة الإمارات يحقق ربحية بشكل عام في 2020، وبصافي ربح إجمالي قدره 20.4 مليار درهم. وعلاوة على ذلك، حافظت العديد من البنوك في الإمارات على توزيع الأرباح لمساهميها في العام ذاته.²²

وانخفض صافي الربح الإجمالي للنظام المصرفي في الإمارات بنسبة 55.1% على أساس سنوي نتيجة للبيئة التشغيلية الصعبة في 2020، وكان الانخفاض في ربحية النظام المصرفي مقارنة بالعام الماضي مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض إجمالي الدخل التشغيلي وزيادة صافي رسوم اضمحلال القيمة، والتي تأثرت جداً بفعل تداعيات الجائحة.

ورغم التحسن الذي طرأ على نفقات تشغيل النظام المصرفي في الإمارات خلال 2020، بفضل تدابير كفاءة التكلفة التي أدخلتها البنوك خلال فترة الجائحة، فقد ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل بنسبة 3.2 نقطة مئوية مقارنة بالسنة السابقة، لتصل إلى 37.0%، وعلاوة على ذلك، ارتفع معدل التكلفة إلى الدخل للبنوك الوطنية في الإمارات بشكل طفيف، ووصل إلى 33.8% مقارنة مع 31.1% في 2019. ولا تزال نسبة التكلفة إلى الدخل واحدة من أدنى النسب مقارنة بالمعيار الدولي.

وعلاوة على ذلك، سجلت نسبة العائد على الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات انخفاضاً بنسبة 0.9 نقطة مئوية، لتبلغ 0.7%، وبلغ العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات 4.7% خلال 2020 مقارنة مع 11.0% خلال العام السابق.²³

الرسم البياني 13.1.2: النظام المصرفي في الإمارات - محركات الربحية



المصدر: المصرف المركزي

الدخل التشغيلي للنظام المصرفي في دولة الإمارات

حقق النظام المصرفي في دولة الإمارات أكثر من 85.4 مليار درهم من إجمالي الدخل التشغيلي في عام 2020، وسجل إجمالي الدخل التشغيلي انخفاضاً بنسبة 14.7% مقارنة بالعام الماضي.

وكان صافي دخل الفوائد والأرباح المكوّن الرئيسي لإجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 68.5%، في حين انخفض إجمالي صافي الدخل من الفوائد والأرباح في 2020 بنسبة 14.1% على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض دخل الفوائد والأرباح مقارنة بانخفاض مصاريفها. وكانت بيئة أسعار الفائدة المنخفضة والعوامل المرتبطة بالطلب بسبب التباطؤ في النشاط التجاري أثناء الجائحة من العوامل الرئيسية التي أثرت بشكل سلبي على إيرادات الفوائد.²⁵

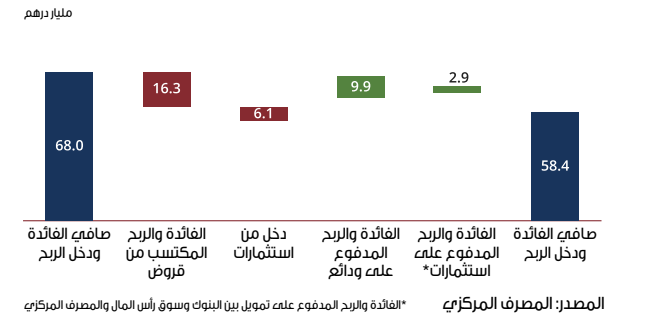
²² كان توزيع الأرباح المستحق خاضعاً لموافقة مسبقة من المصرف المركزي بناءً على معايير محددة مسبقاً.

²³ تم احتساب العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول على أساس المتوسط الشهري لحقوق الملكية والأصول على التوالي.

²⁴ تم تحقيق غالبية إجمالي الدخل التشغيلي 86.8% من قبل البنوك الوطنية في الإمارات.

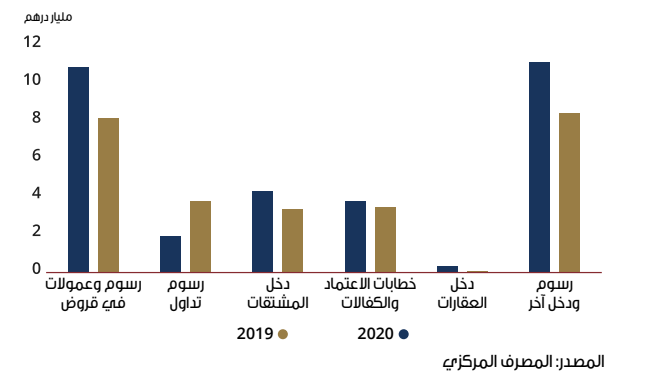
²⁵ أسهم برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في توفير المساعدة المؤقتة للنظام المالي وعملاء البنوك الذين تأثروا سلباً بالجائحة، وكان له أثر لاستقرار تقلب الميزانيات العمومية للبنوك وربحيها.

الرسم البياني 14.1.2: صافي الفوائد ومحركات الدخل من الأرباح



وعلاوة على ذلك، سجلت الإيرادات التشغيلية الأخرى انخفاضاً بنسبة 16.2٪ على أساس سنوي، ونجم ذلك أساساً من الرسوم والعمولات. وتأثر التخفيض في الرسوم والإيرادات الأخرى من غير الفوائد بشكل مباشر بانخفاض النشاط التجاري تحديداً في الفترة التي فرضت فيها السلطات المعنية تدابير الإغلاق للتخفيف من انتشار كوفيد-19.

الرسم البياني 15.1.2: النظام المصرفي - الدخل التشغيلي الأخر



المصرفيات التشغيلية ورسوم اضمحلال القيمة في النظام المصرفي بدولة الإمارات

رغم التحديات في العمليات المصرفية وتدابير الإغلاق، انخفضت المصرفيات التشغيلية في النظام المصرفي بدولة الإمارات بنسبة 6.7٪ على أساس سنوي. وسجلت كافة البنوك الوطنية والفروع الأجنبية العاملة في الدولة انخفاضاً في مصروفاتها التشغيلية بنسبة 7.5٪ و3.4٪ على التوالي، ما أدى إلى تحسين كفاءتها التشغيلية رغم بيئة الأعمال والاقتصاد الصعبة.

وجاء الانخفاض في المصروفات التشغيلية بشكل أساسي من توفير مصاريف الموظفين ومصاريف المكافآت التشغيلية. ومع ذلك، تم تسجيل زيادة في مصروفات المباني والأصول غير المنظورة.

وارتفع صافي مخصصات اضمحلال القيمة في النظام المصرفي لدولة الإمارات بنسبة 61.8٪ على أساس سنوي بسبب تراجع جودة الأصول ومخصصات الخسائر المتوقعة للقروض. وارتفع صافي مخصصات اضمحلال القيمة الذي يشتمل على مخصصات محددة ومخصصات جماعية، بمقدار 12.6 مليار درهم مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يمثل أعلى زيادة في المخصصات على أساس سنوي منذ الأزمة المالية العالمية.

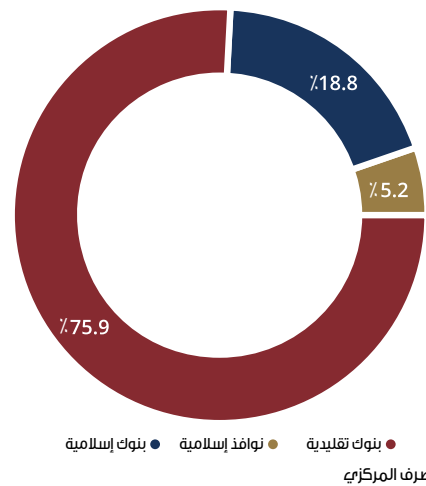
ربحية النظام المصرفي في دولة الإمارات على أساس سنوي	
صافي الدخل من الفوائد	14.1-٪
دخل تشغيلي آخر	15.5-٪
مجموع الدخل التشغيلي	14.4-٪
مجموع المصاريف التشغيلية	7.3-٪
صافي رسوم اضمحلال القيمة	65.3٪
صافي الربح	55.1-٪

المصدر: المصرف المركزي

قطاع التمويل الإسلامي

تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة قطاعاً مالياً إسلامياً راسخاً، يتألف من بنوك إسلامية مؤهلة، ونوافذ إسلامية وشركات تمويل إسلامية يبلغ إجمالي أصولها 782.0 مليار درهم. يوجد حالياً ثمانية بنوك إسلامية محلية مؤهلة وبنكان إسلاميان أجانبان مؤهلان، وهما مرخصان لمزاولة العمل في الدولة. وإضافة إلى ذلك، أنشأ 17 بنكاً تقليدياً نوافذ إسلامية بحجم أصول يقارب 166.2 مليار درهم في 2020، ما زاد من تنوعها وانتشارها في السوق. وعلاوة على ذلك، توجد 11 شركة تمويل إسلامي في الإمارات العربية المتحدة، وتمثل ما نسبته 55.0٪ (17.6 مليار درهم) إجمالي أصول قطاع شركات التمويل في عام 2020. ونمت أصول البنوك الإسلامية المؤهلة في الإمارات بنسبة 5.0٪ خلال 2020، وتمثل حوالي 19.0٪ من إجمالي أصول النظام المصرفي، بينما انخفضت أصول النوافذ الإسلامية بنسبة 2.4٪ وتمثل ما يقرب من 5.0٪ من إجمالي أصول النظام المصرفي. ويظهر النمو القوي للبنوك الإسلامية المؤهلة في الإمارات من خلال معدل نمو سنوي مركب على مدى السنوات الخمس الماضية حيث وصلت نسبته إلى 5.6٪.

الرسم البياني 16.1.2: أصول القطاع المصرفي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة



وتتألف أصول البنوك الإسلامية المؤهلة في الإمارات بشكل رئيسي من التمويل، وتمثل ما يقرب من 65.0٪ من إجمالي الأصول، تليها الاستثمارات في الأصول المالية بنسبة 11.0٪ تقريباً. في حين تتكون النسبة المتبقية من أرصدة في البنوك المركزية والتمويل بين البنوك والأصول الأخرى. وتتألف محفظة تمويل المصارف الإسلامية في الإمارات إلى حد كبير من تمويل الشركات الخاصة والأفراد. واكتسب التمويل الممنوح للحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة مكانة بارزة مع زيادة الحصة من

إجمالي التمويل ليصل إلى 22.0٪ في عام 2020، في حين ظل تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صغيراً نسبياً كحصة من إجمالي المحفظة. ويتركز هيكل محفظة الأفراد بشكل رئيسي على قروض الأفراد التي تمثل 42.0٪ من إجمالي المحفظة، يليها التمويل الاستهلاكي الشخصي بنسبة 41.0٪. وفيما يتعلق بالتمويل حسب القطاع الاقتصادي، فقد استحوذ قطاع الإنشاءات والتمويل العقاري على ما نسبته 21.0٪ من إجمالي محفظة التمويل، في حين استحوذ قطاع التجارة والخدمات على 16.0٪.

ويتم تمويل البنوك الإسلامية في الإمارات إلى حد كبير محلياً، حيث تمثل ودائع المقيمين 93.0٪ تقريباً من إجمالي الودائع. وشكلت الودائع 80.0٪ من إجمالي الخصوم، بينما شكلت إصدارات سوق رأس المال 6.0٪ تقريباً. واستحوذت ودائع الأفراد على أعلى حصة من إجمالي الودائع بنسبة 39.0٪، بينما بلغت حصة ودائع الشركات الخاصة 24.0٪، تليها الودائع من الحكومة والكيانات المرتبطة بالحكومة. ومع أنها تمثل 6.0٪ تقريباً من إجمالي الخصوم، إلا أن إصدارات الصكوك اكتسبت مكانة بارزة خلال 2020، ليتجلى ذلك بوضوح من خلال النمو القوي لتمويل سوق رأس المال.

وكانت غالبية إصدارات الصكوك بالعملة الأجنبية بنسبة 77.0٪، بينما كانت حصة الصكوك المقومة بالدرهم 23.0٪ فقط من إجمالي الإصدارات. وكانت إصدارات الصكوك في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص ضمن آجال استحقاق أطول، ما يسهم في تحسين استقرار التمويل العام. ومنذ نهاية 2020، استحوذ إصدار الصكوك متوسطة الأجل (1-5 سنوات) على 46.0٪ تقريباً من إجمالي المحفظة، بينما استحوذ الإصدار بفترة استحقاق لأكثر من خمس سنوات والتي بدأت في عام 2020 على 15.0٪ من المحفظة.

2.2 البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

قام المصرف المركزي بمراجعة منهجية التقييم لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية خلال 2020. وظلت قائمة البنوك دون تغيير، حيث ظل كل من بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني وبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي بنوكاً محلية ذات أهمية نظامية. وكجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، أطلق المصرف المركزي المصدات التحوطية لهذه البنوك للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19.

واستجابةً لتداعيات الجائحة، أطلق المصرف المركزي مصدات احتياطية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، واعتباراً من 15 مارس 2020، تم السماح للبنوك باستخدام نسبة 100% من المصدات الاحتياطية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كجزء من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة.

الجدول 2.2: المصدات الاحتياطية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

البنوك	المصدات الإضافية (النسبة -1)	الفئات
بنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي	0.5%	الفئة 1
	1.0%	الفئة 2
بنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني	1.5%	الفئة 3
	2.0%	الفئة 4
	2.5%	الفئة 5

يقوم المصرف المركزي سنوياً بتقييم البنوك الوطنية على مستوى مجموعتها الموحدة والبنوك الأجنبية على مستوى فروعها في دولة الإمارات، لتحديد البنوك التي يمكن أن يتصاعد فشلها ليشكل خطراً على نظام القطاع المصرفي في الإمارات، ويؤثر في النهاية على الاقتصاد. وخلال 2020، تمت الموافقة على منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، والتي تعكس أفضل الممارسات الدولية.

أدى التقييم الجديد إلى تصنيف نفس البنوك كبنوك محلية ذات أهمية نظامية محددة. وتم وضع متطلبات إضافية بشأن رأس المال عند نسبة 0.5% من حقوق الملكية العادية الشق - 1 بالنسبة لبنك أبوظبي التجاري وبنك دبي الإسلامي ونسبة 1.5% من حقوق الملكية العادية الشق - 1 بالنسبة لبنك أبوظبي الأول وبنك الإمارات دبي الوطني.

ولضمان مستوى أعلى للقدرة على استيعاب الخسائر، تخضع البنوك المصنفة ضمن هذه الفئة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية لمتطلبات رأس مال أعلى وإجراءات رقابية أكثر صرامة، مثل متطلبات السيولة الحادة، وخطط التعافي الشاملة، والإفصاح والتقارير الإضافية، وكذلك زيادة الزيارات الرقابية في المواقع وخارجها.

منهجية تقييم البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية

المعيار	الوزن	المؤشرات ²⁶
الحجم	30%	حصة البنك من الانكشاف الإجمالي ²⁷
الترايب البيئي	25%	حصة البنك من الأصول المحلية بين البنوك حصة البنك من الخصوم المحلية بين البنوك
قابلية الاستبدال	25%	حصة البنك من قيمة ودائع القطاع الخاص من المقيمين حصة البنك من قيمة قروض القطاع الخاص حصة البنك من قيمة تسويات المدفوعات
التعقيد	10%	حصة البنوك من إجمالي مشتقات البنوك بصافي المبلغ الاسمي حصة البنك من حيازات الأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع حصة البنك من الأصول المرجحة بمخاطر السوق
التركيز	10%	حصة البنك في أكبر مقترض لديه حصة البنك في الأصول في الخارج

وإضافة إلى منهجية التقييم الكمي، يوجد أيضاً مقياس نوعي إضافي، ويعد درجة إشرافية تمنح المصرف المركزي مرونة في إبداء رأي إشرافي خلال عملية التصنيف، وهو ما يتيح استخدام كلاً من المتغيرات الكمية والعوامل النوعية وفقاً لما يراه المصرف المركزي (على سبيل المثال: إجمالي الأصول كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونشاط الاندماجات والاستحوادات).

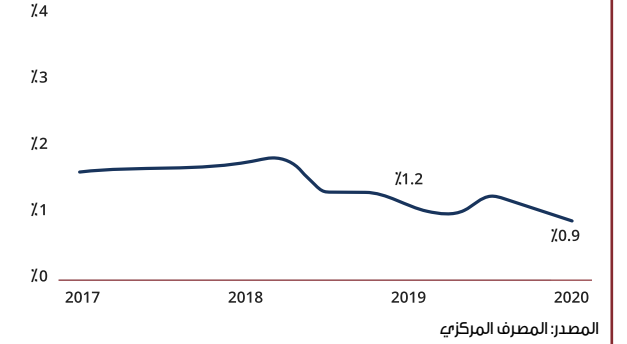
جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على قطاع البنوك الإسلامية في الإمارات

دخل قطاع الصيرفة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة في أزمة كوفيد-19 وهو يتمتع بمرونة، خاصة في ظل وجود احتياطات كافية من رأس المال والسيولة. ومع ذلك، فقد أثرت البيئة الصعبة على انكشاف البنوك على مخاطر الائتمان، كما شكّلت ضغطاً على الربحية. ومع ذلك، ظلت السيولة واحتياطات رأس المال عند مستويات كافية في نهاية 2020. ووصلت نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية المؤهلة إلى 19.9%.

وخلال عام 2020، حافظت البنوك الإسلامية على احتياطات للتمويل والسيولة أعلى من مستويات ما قبل كوفيد-19، كما حافظت على قدرتها التمويلية. وحصل القطاع على دعم من برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة من المصرف المركزي، والذي ساعد على التخفيف من ضغوط السيولة وتعزيز ثقة السوق. ولعبت البنوك الإسلامية في الإمارات دوراً كبيراً في تقديم المساعدة للعملاء المتضررين سلباً من الجائحة.

وخلال فترة الجائحة في عام 2020، حافظ نمو التمويل للبنوك الإسلامية في الإمارات على استمراريته عند نسبة 7.0% على أساس سنوي، ونمت الودائع بنسبة 2.1% على أساس سنوي، بينما استقرت البنوك أيضاً من تمويل سوق رأس المال بمعدل نمو في نهاية 2020 بنسبة 6.8%، وأدت البيئة التشغيلية الصعبة إلى ارتفاع مخصصات اضمحلال القيمة خلال 2020، والتي نمت بنحو 11.7%، بينما ظل القطاع مربحاً، وانخفضت الربحية الإجمالية، وهو ما ظهر على شكل انكماش طفيف في العائد على الأصول (0.9%) مقارنة بالعام 2019 (1.2%).

الرسم البياني 17.1.2: العائد على أصول المصارف الإسلامية في دولة الإمارات



وكان صافي دخل الأرباح من أنشطة التمويل والرسم من الأنشطة المتعلقة بالتمويل، المحركات الرئيسية لأرباح البنوك الإسلامية، مع أن الدخل المستمر من الرسم ظل صغيراً نسبياً، مقارنة بأنشطة التمويل الأساسية. وتحسنت الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية عاماً تلو الآخر، حيث تحسنت نسبة التكلفة الإجمالية إلى الدخل بنسبة 35.4% في عام 2020 من 40.0% تقريباً في عام 2016.

²⁶ يتم ترجيح درجة كل مؤشر بالتساوي عبر كل معيار للوصول إلى الدرجة الإجمالية.
²⁷ الموحدة للبنوك الوطنية في الإمارات.

3.2 الاختبار الرقابي لقياس القدرة على تحمل الضغط في دولة الإمارات

تم تأجيل اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي يتم إجراؤه بواسطة البنوك (من القاعدة إلى الأعلى) 2020 إلى العام 2021 لتخفيف العبء التشغيلي على البنوك في الإمارات. وبدلاً من ذلك، أجرى المصرف المركزي اختبارات متكررة للملاءة المالية التنازلية وضغوط السيولة، باستخدام عدد من السيناريوهات السلبية الافتراضية في مراحل مختلفة من أزمة كوفيد-19. وفي إطار آخر اختبار لتحمل ضغط الملاءة، تم الأخذ في الاعتبار عدة سيناريوهات بمستويات مختلفة من الشدة لقياس التأثير الأولي ومسارات التعافي. وانخفض متوسط نسبة حقوق الملكية العادية (الشق 1- في النظام المصرفي بمقدار 243 نقطة أساس من 14.0٪ إلى 11.6٪ في عام 2021 وفقاً للسيناريو السلبي الافتراضي. وفي اختبارات القدرة على تحمل ضغط السيولة، واصلت معدلات سيولة النظام المصرفي البقاء فوق المتطلبات الرقابية رغم الصدمات الشديدة الافتراضية للسيولة في السوق. وبشكل عام، أظهرت مجموعة اختبارات تحمل الضغط التنازلي أن النظام المصرفي في الإمارات يمتلك رأس مال قوي ومصداق تحوطية للسيولة تساعد على تحمل الصدمات الافتراضية الكبيرة.

الاختبار الرقابي للقدرة على تحمل الضغط خلال جائحة كوفيد-19

في بداية 2020، بدأت جائحة كوفيد-19 في إحداث تأثير هائل، ليس فقط على الصحة العامة، وإنما أيضاً على الاقتصاد العالمي والاقتصاد في دولة الإمارات. وكانت البنوك في الدولة تتمتع بمراكز رأسمالية وسيولة قوية قبل ظهور الوباء، وحافظت على مرونتها لتحمل الصدمات الشديدة. وكجزء من حزمة الدعم التي قدمها المصرف المركزي لتغلب على تبعات الجائحة، فقد تقرر تأجيل اختبار تحمل الضغط من القاعدة إلى الأعلى حتى عام 2021²⁸، حيث تم اتخاذ هذا القرار لتوفير دعم تشغيلي للبنوك المشاركة، من أجل إتاحة الفرصة لها بالتركيز على عملياتها الأساسية.

اختبارات تحمل الضغط خلال عام 2020

يوفر إطار اختبار تحمل الضغط الذي يتم إجراؤه بواسطة المصرف المركزي (من الأعلى إلى القاعدة) تقييماً شاملاً لمواطني الضعف المحتملة في القطاع المصرفي عن طريق وضع توقعات. وفي إطار تعامله مع الجائحة، أجرى المصرف تقييماً لتأثير الصدمات المعاكسة للاقتصاد على كفاية رأس مال البنوك والسيولة، وذلك من خلال اختبارات تحمل الضغط المتكررة التنازلية. وفيما يلي اختبارات مختلفة للقدرة على تحمل الضغط التي أجراها المصرف داخلياً:

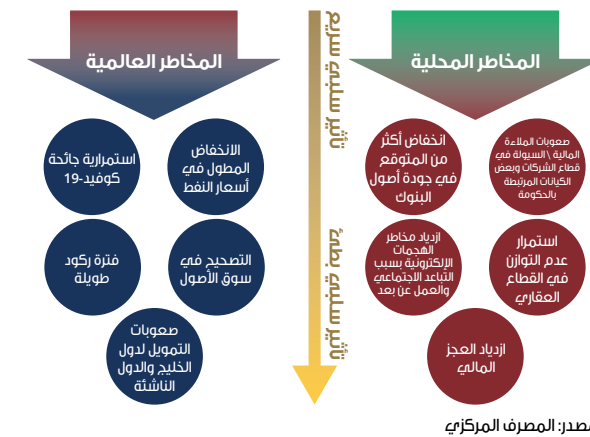
- اختبارات تحمل ضغط الملاءة الشاملة نصف السنوية
- اختبارات تحمل ضغط الملاءة ربع السنوية
- اختبارات تحمل ضغط السيولة الشهرية

المخاطر والسيناريوهات

بعد الركود العالمي الحاد بسبب جائحة كوفيد-19 أهم خطر نظامي في عام 2020. ولمعالجة هذا الخطر في إطار اختبارات القدرة على تحمل ضغط، تم وضع سيناريوهات للاقتصاد الكلي

الافتراضية بناءً على افتراضات بديلة تتعلق بشدة الجائحة ومدتها. وفي ظل حالة عدم اليقين الحادة، أخذت السيناريوهات في الحسبان توقعات الناتج المحلي الإجمالي، والموجة الثانية من تفشي الجائحة، ما يعني حدوث التعافي في وقت متأخر جداً.

الرسم البياني 1.3.2: المخاطر الرئيسية على الاقتصاد في دولة الإمارات

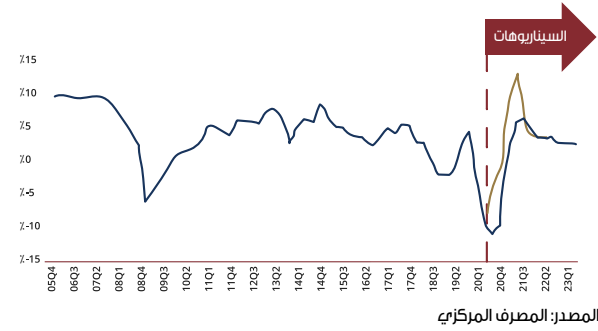


وإضافة إلى ذلك، تضمنت السيناريوهات السلبية الافتراضية صدمات أخرى تتعلق باقتصاد الدولة؛ ومنها الركود العالمي المتزامن، والانخفاض المستمر في أسعار النفط، وضغوط الملاءة والسيولة في الشركات وقطاع الكيانات المرتبطة بالحكومة، والتراجع في أسعار الأسهم، وإعادة التسعير في قطاع العقارات²⁹.

يشير السيناريو السلبي الأخير المستخدم في اختبار القدرة على تحمل الضغط الذي تم إجراؤه في الربع السنوي الثالث في عام 2020 إلى تسجيل انخفاض بنسبة 8.8٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2020، وتراجع أسعار النفط إلى أقل من 40 دولاراً حتى نهاية 2021.

²⁸ تُسمّى اختبارات تحمل ضغط من القاعدة إلى الأعلى أحياناً اختبارات ضغط تجربها البنوك، حيث يقوم البنك بإجراء اختبار ضغط السيولة باستخدام أساليبه الخاصة. ²⁹ تتكون السيناريوهات من السيناريو والمسارات المتغيرة، في حين يلخص السيناريو الصدمات وقنوات الانتشار المرتبطة بها، بينما تشمل المسارات المتغيرة توقعات السيناريوهات ربع السنوية على مدى أفق توقع لمدة ثلاث سنوات لـ 12 متغيراً اقتصادياً كلياً رئيسياً تغطي القطاعات الرئيسية للاقتصاد.

الرسم البياني 2.3.2: توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (على أساس سنوي)

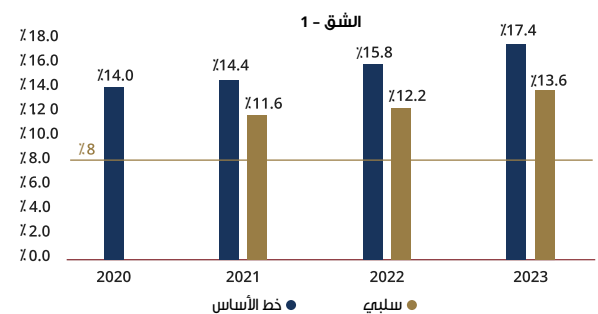


اختبار تحمل ضغط الملاءة

تقوم اختبارات تحمل ضغط الملاءة (من الأعلى إلى القاعدة) على جمع تأثيرات حول خط الأساس والسيناريوهات السلبية على الميزانيات العمومية للبنوك وبيانات الدخل، مع التركيز على كفاية رأس المال المتوقعة. وترتبط معايير ومخصصات مخاطر الائتمان للمحافظ المختلفة والعناصر الرئيسية للقوائم المالية (مثل صافي دخل الفائدة، والدخل من غير الفوائد، والأصول المرجحة بالمخاطر، وما إلى ذلك) بمحركات الاقتصاد الكلي، وذلك باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي.

وفي أحدث اختبار تحمل ضغط الملاءة التنازلي، ظلت البنوك تحافظ على رسملة كافية لمتوسط حقوق الملكية العادية (الشق 1 -) أعلى من 14.4٪ بموجب السيناريو الأساسي. وانخفض هذا المتوسط لحقوق الملكية العادية (الشق 1 -) في النظام المصرفي بمقدار 243 نقطة أساس من 14.0٪ إلى أدنى مستوى عند 11.6٪ في 2021 وفقاً للسيناريو السلبي³⁰.

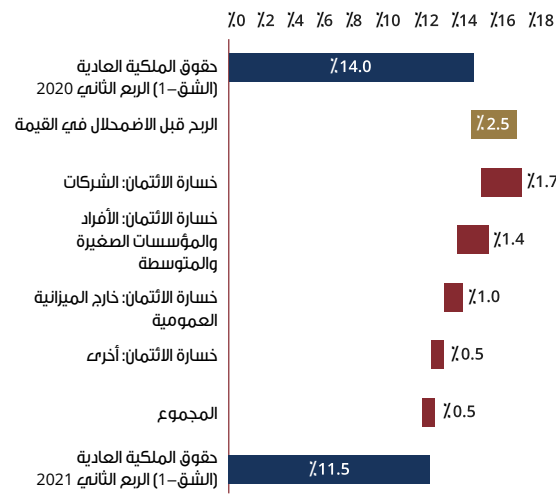
الرسم البياني 3.3.2: توقعات رسملة حقوق الملكية العادية (الشق 1 -) للربع الثاني من عام 2020



المصدر: المصرف المركزي

شكل اختبار تحمل الضغط نموذجاً عن زيادة كبيرة في معدلات التخلف عن السداد عبر الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، ما أدّى على الأغلب إلى انخفاض رأس المال. وكشفت اختبارات القدرة على تحمل الضغط التنازلية بشكل عام أن القطاع المصرفي في الإمارات قادر على تحمل الصدمات الكبيرة، والحفاظ على مستوى رأس المال فوق الحد الأدنى من المتطلبات، رغم البداية المجهدّة وشدة السيناريو السلبي إلى حد ما.

الرسم البياني 4.3.2: تحليل نسبة تراجع حقوق الملكية العادية (الشق 1 -) في الربع الثاني 2020



المصدر: المصرف المركزي

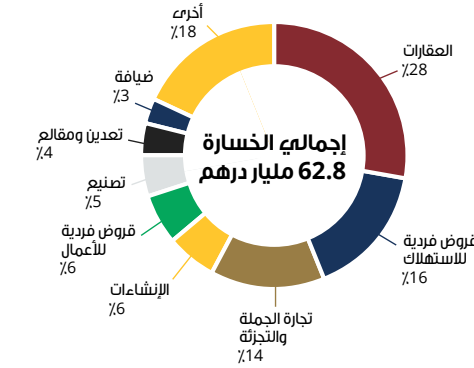
اختبار قابلية التأثير

أجرى المصرف المركزي اختبارات ربع سنوية لاختبار قابلية التأثير، استناداً إلى تحليله للقطاعات الاقتصادية الأكثر ضعفاً خلال جائحة كوفيد-19. وتطبق اختبارات قابلية التأثير بشكل مباشر على عوامل مخاطر الائتمان خاصة بقطاع البنوك، والعناصر الرئيسية للبيانات المالية، وذلك بناءً على المحاكاة التاريخية ومشاركات الخبراء. ويتم التوصل إلى التوقعات بناءً على توزيعات الأرباح والخسائر التاريخية.

واعتماداً على الأدلة الدولية وتحليل بيانات الإمارات، تم تحديد قطاعات الضيافة وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين والإنشاء على أنها الأكثر عرضة للخطر. وفي ظل أقسى الافتراضات، تم تطبيق ضغط إضافي بنسبة 50.0٪ على معايير المخاطر لأسوأ القيم التاريخية للقطاعات الضعيفة. وأظهرت النتائج أن حصة كبيرة من خسائر مخاطر الائتمان كانت من نصيب القطاعات الضعيفة في سيناريو سلبي افتراضي.

³⁰ تبلغ متطلبات نسبة الحد الأدنى الحالي من حقوق الملكية العادية (الشق 1 -) 8.0٪.

الرسم البياني 5.3.2: خسائر مخاطر الائتمان في سيناريو سلبي شديد – للربع الرابع من عام 2020 كنسبة مئوية



المصدر: المصرف المركزي

أظهر اختبار القدرة على تحمل ضغط وقابلية التأثير تأثيراً مشابهاً على القطاع المصرفي، مثل اختبارات تحمل ضغط الملاءمة الشاملة. وقد تتكد البنوك في الإمارات خسائر ائتمانية كبيرة طبقاً للسيناريو الافتراضي من القطاعات الضعيفة، لكن القطاع المصرفي كان قادراً بشكل عام على تلبية الحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

اختبار تحمل ضغط السيولة

واصل النظام المصرفي في الإمارات الحفاظ على مستويات كافية من الأصول السائلة، إلى جانب قاعدة ودائع مستقرة خلال العام. وبفضل المصداقية التحوطية للسيولة القوية، تمكنت البنوك من استيعاب عمليات السحب عندما اعتمدت الشركات بشكل كبير على تمويل البنوك حال ظهور صدمة كوفيد-19. وفي إطار حرصه على مواجهة حالة الضغط الناجمة عن الجائحة، اتخذ المصرف المركزي إجراءات للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي وفرت سيولة للبنوك وفقاً لنطاق ضروري وفعال لدعم آليات عمل السوق.

ويستخدم المصرف المركزي اختبارات تحمل ضغط السيولة لتقييم مرونة القطاع المصرفي في مواجهة صدمات السيولة، وقام بتطوير منهجية بناءً على معايير نسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات بازل 3 لمراقبة وضع سيولة البنوك على مدى فترة أطول من الضغوط (أي تصل إلى 60 يوماً)، وتغطي مخاطر السيولة الخاصة، ومخاطر السيولة على مستوى السوق، حيث يتم دمج مخاطر إضافية مثل تركيز التمويل ومخاطر تمويل غير المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

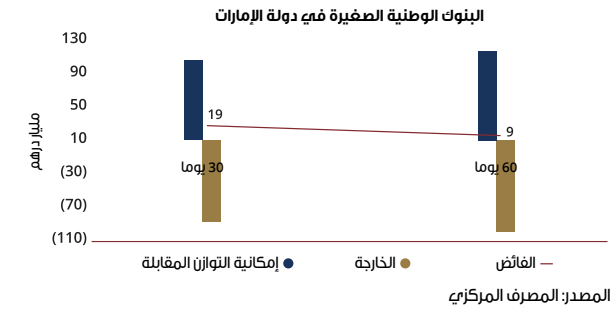
وقد تؤدي عمليات سحب الودائع من كبار المودعين أو العملاء غير المقيمين إلى إحداث ضغوط كبيرة على السيولة في السوق أو على البنوك الفردية. ولإدارة هذه المخاطر، تضمنت اختبارات تحمل ضغط السيولة معدلات تدفق خارجة أعلى على الودائع، عندما يكون تركيز التمويل مرتفعاً، أو عندما يكون المودعون غير المقيمين مصدراً للتمويل.

تم إجراء اختبارات تحمل الضغط على أساس شهري كواحدة من تدابير مراقبة المخاطر المتزايدة التي يقوم بها المصرف المركزي لضمان إمكانية اكتشاف مخاطر السيولة مبكراً ومعالجتها على الفور. وساعدت النتائج المصرف المركزي على مراجعة وضع السيولة للبنوك، واتخاذ القرارات اللازمة بشأن الإجراءات الإشرافية.

وأظهرت أحدث نتائج اختبار لتحمل ضغط السيولة أن النظام المصرفي يتمتع بالقدرة على تحمل التحولات المفاجئة في قاعدة الودائع من دون مواجهة تحديات السيولة. ومع ذلك، فإن بعض البنوك التي تعتمد على التمويل المؤسسي، مع تركيز أعلى على المودعين، ستكون أكثر عرضة للخطر في ظل ظروف الضغط.

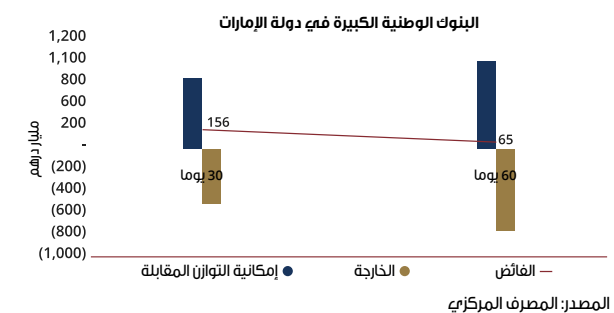
وخلال اختبار تحمل ضغط السيولة، ظلت معدلات السيولة للبنوك أعلى من المتطلبات الرقابية، بينما أظهر اختبار تحمل الضغط اليومي للاستمرارية أن القطاع المصرفي في الإمارات يكمله يمكنه تحمل ضغوط لمدة 30 و60 يوماً، (وبعني ذلك أن البنوك تمتلك أصولاً سائلة عالية الجودة، إلى جانب تدفق من الأصول الأخرى، لتغطية التدفقات الخارجة من الخصوم قصيرة الأجل).

الرسم البياني 6.3.2: عدد أيام القدرة على الاستمرار – البنوك الصغيرة



المصدر: المصرف المركزي

الرسم البياني 7.3.2: عدد أيام القدرة على الاستمرار – البنوك الكبيرة



المصدر: المصرف المركزي

مراجعة اختبار القدرة على تحمل الضغط وإجراءات السياسة

يواصل المصرف المركزي إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغط في إطار دوره الرقابي الاحترازي الكلي والجزئي. وعند قيامه بالرقابة الاحترازية الجزئية، تقوم دائرة الرقابة على البنوك بإدراج المخاطر المحددة من اختبار القدرة على تحمل الضغط في عملية التفتيش الخاصة بها، لتقرر بعد ذلك أنواع الإجراءات الرقابية المطلوبة لبنك معين، إذا كان اختبار القدرة على تحمل الضغط يشير إلى وجود نقص في رأس المال. وقامت دائرة الرقابة على البنوك أيضاً بإدراج نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط في عملية الموافقة على توزيعات الأرباح، وعندما تظهر البنوك أداء ضعيفاً في اختبار القدرة على تحمل الضغط، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى قرار سلبي تجاه خطة توزيع أرباح البنوك.

وتكون نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط في الرقابة الاحترازية الكلية بمثابة أداة قيمة لتقييم نقاط الضعف في النظام المصرفي بطريقة توقعية، كما تكشف عن معايير احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، واستخدام الأدوات الاحترازية الكلية الأخرى.

وبشكل عام، أظهرت مجموعة نتائج اختبار القدرة على تحمل الضغط تنازلياً أن النظام المصرفي في دولة الإمارات يمتلك مصداقية تحوطية كافية لرأس المال والسيولة، بما يساعده على تحمل صدمات كبيرة تماثل تلك التي ظهرت في عام 2020.

4.2 عرض عام للمستجدات الرقابية

أحرز المصرف المركزي في عام 2020 تقدماً كبيراً في عمله لتعزيز الإطار الرقابي في جميع المجالات التي تقع ضمن اختصاصه. وتم تصميم إطاره الرقابي حول خمس ركائز رئيسية، وهي: (1) إدارة المخاطر، (2) إطار عمل بازل لرأس المال والسيولة، (3) الضوابط والامتثال، (4) إطار الإحلال و(5) تنمية السوق. وتعد معايير حوكمة الشركات ومبادئ حماية المستهلك شاملة، وتدعم العناصر الرئيسية للإطار. قام المصرف المركزي بتزويد البنوك بالقدرات التشغيلية الإضافية، وحتى تتم إدارة تداعيات كوفيد-19 والاستجابة لها بفعالية، تم نشر تدابير مؤقتة على رأس المال والسيولة، بالإضافة إلى الجدول الزمني المؤجل للتنفيذ الكامل لاتفاقية بازل الثالثة "بازل 3".

ووفق ركيزة الضوابط والامتثال، تم إصدار أنظمة تغطي عمليات الاستحواذ الرئيسية ونقل الملكيات الكبيرة إلى جانب تحديث نظام الحسابات الخاملة.

واشتملت أعمال التطوير الرقابي على تعزيز الإطار الرقابي لرأس المال والسيولة لدى المصرف المركزي، كما تم إصدار عدد من المعايير الجديدة لرأس المال في عام 2020، لاستكمال نهج بازل الموحد لكفاية رأس المال للبنوك العاملة في الإمارات.

وفي إطار ركيزة إطار الإحلال، وضع المصرف المركزي سياسته الرقابية لدعم الاستقرار المالي في القطاع المالي للدولة، ومن المتوقع اعتماد الأنظمة خلال عام 2021.

وفي عام 2020، واصل المصرف المركزي تطوير الإطار الرقابي للنمويل الإسلامي للمؤسسات المالية، كما أصدر الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، إلى جانب معيار للمؤسسات التي تضم نافذة إسلامية. وتم الانتهاء أيضاً من العمل على معايير جديدة لإدارة المخاطر والسيولة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وشهد العام 2020 تركيزاً كبيراً على تطور الإطار الرقابي استناداً لتطور السوق. وأصدر المصرف المركزي أنظمة جديدة بشأن التمويل الجماعي القائم على القروض، وتسهيلات القيمة المخزنة، كما طور مجموعة من الأنظمة الجديدة التي تغطي أنظمة الدفع بقيمة كبيرة، وأنظمة الدفع للأفراد، وخدمات مدفوعات الأفراد، وبرامج البطاقات. وتهدف هذه الأنظمة إلى السماح بدخول مزودي خدمات جدد إلى سوق الدولة، كما أنها تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع للمصرف المركزي، من أجل تسهيل دخول الشركات المبتكرة والمتخصصة في النظام البيئي المالي، ما يوفر للمقيمين في الدولة فرصاً أفضل للوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية التي تلبى احتياجاتهم. كما تم الانتهاء من نظام جديد لدعم الوصول المعزز للائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2020. إضافة إلى ذلك، تم تطوير إطار رقابي شامل لحماية المستهلك، كما واصل المصرف المركزي جهوده بشأن المعايير الرقابية الجديدة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي.

مخاطر تغير المناخ والاستقرار المالي في دولة الإمارات

مع خروج الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد-19، باتت مخاطر تغير المناخ تأتي في مقدمة جدول أعمال صانعي السياسات العالميين. ويمكن أن يؤدي النعطل المحتمل للأنشطة التجارية والآثار المالية المترتبة على مخاطر تغير المناخ إلى إجراء تعديل هيكلية عميق في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، لن يكون القطاع المالي بمنأى عن مخاطر المناخ، حيث أظهرت الأبحاث الدولية أنها يمكن أن تؤدي إلى تعديلات غير منمطة في الأسعار، إلى جانب حالات إفلاس مرتبطة بالمناخ، فضلاً عن التغيير الذي قد يطرأ على تفضيلات المستهلكين والسياسات والتقنيات³¹.

وفي العادة، تُصنّف المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي ضمن المخاطر الفعلية والانتقالية. وتتعلق المخاطر الفعلية بالخسائر المالية المحتملة الناتجة عن الأحداث المناخية الشديدة، والتي يمكن أن تنطوي على أضرار مباشرة تصال أصول الشركات، وتأثيرات غير مباشرة تنجم عن اضطراب سلسلة التوريد. وتتعلق مخاطر التحول بعملية التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون، مما قد يؤدي إلى تغييرات سياسية وقانونية وتكنولوجية كبيرة.

بدء العمل بالسياسة من قبل الجهات الرقابية على المصارف

الدولة بتحديد هدف يتمثل في استخدام الطاقة النظيفة بنسبة 50.0٪ في إجمالي مزيج الطاقة بحلول العام 2050، وتقليل البصمة الكربونية لتوليد الطاقة بنسبة 70.0٪، تماشيًا مع استراتيجية الإمارات للطاقة 2050³⁴.

وفي إطار الاستراتيجية البيئية الوطنية الشاملة، أصدر المصرف المركزي مع السلطات الأخرى في دولة الإمارات "المبادئ التوجيهية للموويل المستدام" في يناير 2020. وستحفز المبادئ التوجيهية على تنفيذ أجندة الاستدامة في الدولة من خلال صياغة خريطة طريق للكيانات المالية في دولة الإمارات لتقوم بتطوير استراتيجيات تشتمل على الممارسات المستدامة في أنشطتها التجارية، وصنع القرار وإدارة المخاطر. ومع أن هذه المبادئ تكون طوعية، وتمثل المرحلة الأولى من العمل المشترك للسلطات، إلا أنه يتم تشجيع بنوك الإمارات إلى إدراج هذه المبادئ في إطار إدارة المخاطر الخاص بها، لضمان الانتقال التدريجي والسلس نحو الاستراتيجيات الخضراء الوطنية والدولية.

استبيان الوعي بالمخاطر المناخية الذي أجره المصرف المركزي

قد تواجه المؤسسات المالية مخاطر انتقالية ومادية من الآثار المتواصلة لتغير المناخ. لذلك، يكون هاماً بالنسبة لبنوك الإمارات النظر في دمج مخاطر تغير المناخ في عمليات الإقراض والتشغيل، من أجل تحديد وتقييم وإدارة كل من المخاطر المادية والانتقالية. وبناءً على ذلك، شرع المصرف المركزي في إجراء مسح لتقييم مخاطر المناخ لزيادة الوعي بمخاطر تغير المناخ، وإضافة إلى ذلك، يخطط المصرف المركزي لدمج تقييم مخاطر تغير المناخ في خطته الاستراتيجية، لتطوير منهجية لمراقبة مخاطر المناخ، والتخطيط لسيناريو واختبار تحمل ضغط السيولة.

اتخذت هيئات الرقابة المصرفية الدولية والإقليمية خطوات ملموسة نحو تقييم مخاطر الاستقرار المالي بشأن مخاطر تغير المناخ. ومن ذلك على سبيل المثال، أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخرًا فريق عمل رفيع المستوى تم تكليفه للتعامل مع المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، كما يكون الفريق ذاته مسؤلاً عن تعزيز الاستقرار المالي العالمي، وذلك من خلال إطلاقه مبادرات لمعالجة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ³². وبدأ مجلس الاستقرار المالي أنشطته للإبلاغ عن المخاطر والإفصاح عنها في إطار فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البنوك المركزية والمشرّفون شبكة لتخضير النظام المالي، والتي بذلت بدورها جهداً كبيراً لدعم الانتقال إلى الاقتصاد منخفض الكربون وإدارة مخاطر تغير المناخ. وعلى الصعيد الإقليمي، أصدر البنك المركزي الأوروبي موجهات إرشادية حول التوقعات الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ والكشف عنها. وطلبت الإدارة الرقابية المصرفية للبنك المركزي الأوروبي من البنوك إجراء تقييم ذاتي لمخاطر المناخ، ومن ثم وضع خطط عمل قبل اختبار القدرة على تحمل الضغط المناخي على مستوى البنك في العام المقبل 2022.

أجندة دولة الإمارات العربية المتحدة

لمواجهة تحديات مخاطر المناخ، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية خضراء للتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة واستمرارية. وفي ظل قيادة حكومة الدولة، تم اتباع إطار وطني للنمو الأخضر تحت عنوان "أجندة الإمارات الخضراء 2030" قبل بضع سنوات³³. وإضافة إلى ذلك، فقد التزمت

³¹ على سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى شبكة تخضير النظام المالي 2019: "دعوة للعمل: تغير المناخ باعتباره مصدراً للمخاطر المالية".

³² انظر مثال بلو كروس بلو شيلد 2021: "دوافع المخاطر المرتبطة بالمناخ وقنوات انتقالها".

³³ يرجع الرجوع إلى برامج الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015 - 2030) للحصول على التفاصيل.

³⁴ يرجع الرجوع إلى استراتيجية الإمارات للطاقة 2050.

الجدول 1.4.2: ملخص المبادرات الرقابية التي أطلقها المصرف المركزي

المبادرة	البيان
عمليات الاستحواذ الكبرى	يحدد هذا النظام السمات التي تشكل عملية استحواذ كبيرة، ويشتمل على المتطلبات ذات الصلة للبنوك من حيث الحوكمة المتعلقة بها، وبالنسبة لعمليات الاستحواذ الكبرى، يتعين على البنوك الحصول على موافقة مسبقة من المصرف المركزي، أما بالنسبة إلى عمليات الاستحواذ ذات الحجم المحدد التي تقل عن مستويات الاستحواذ الكبرى، فتحتاج إلى إخطار المصرف المركزي.
نقل الملكية الكبيرة	يهدف هذا النظام إلى توفير إطار رقابي بخصوص المساهمين الرئيسيين في البنوك، ويتطلب نقل ملكية كبيرة من البنوك الاحتفاظ بسجل يشتمل على تفاصيل جميع المساهمين، ويطلب منهم إخطار المصرف المركزي حال حصول أي شخص على أسهم تزيد عن حد معين، وتتطلب الأسهم التي تزيد عن حد أعلى الحصول على موافقة المصرف المركزي مسبقاً.
التمويل الجماعي المستند إلى القروض	يشتمل هذا النظام للتمويل الجماعي المستند إلى القروض على إطار عمل لترخيص أنشطة التمويل الجماعي وتنظيمها ومراقبتها. ويشتمل النظام على فئتين من التراخيص، اعتماداً على حجم الإقراض المتوقع.
حماية المستهلكين	أكمل المصرف المركزي في عام 2020، الإطار الجديد لحماية المستهلك، بما في ذلك عقد جولات متعددة من المشاورات مع الأطراف المعنية بشأن الأنظمة والمعايير التي تم وضع تصور بشأنها. ويشتمل النظام على عدد من المبادرات التي يجب اتباعها من قبل المؤسسات المالية المرخصة لضمان حماية مصالح المستهلكين، بينما توفر المعايير مزيداً من التفاصيل حول توقعات المصرف المركزي فيما يتعلق بسلوك البنوك عند التعامل مع المستهلكين.
إطار عمل "بازل 3"	تم إصدار معايير إطار اتفاقية بازل 3 الخاصة بالمصرف المركزي في عام 2020 والتي تغطي مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ونسبة الرافعة المالية، وبسبب جائحة كوفيد-19، عمد المصرف المركزي إلى تمديد فترة التشغيل التدريجي لتنفيذ المعايير المتبقية في إطار اتفاقية بازل 3، والتي سيتم تنفيذها على مراحل، وسيتم التنفيذ الكامل في الربع الثاني من عام 2022.
أنظمة المدفوعات والتسويات	أصدر المصرف المركزي نظاماً جديداً بشأن تسهيلات القيمة المخزنة في عام 2020، كما قام بإصدار أنظمة بشأن أنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة وأنظمة وخدمات الدفع للأفراد وبرامج البطاقات في أوائل عام 2021. ومع وجود المتطلبات الأكثر صرامة من حيث الحوكمة وإدارة المخاطر والأمن الإلكتروني، توفر هذه الأنظمة وكذلك أنظمة الترخيص الجديدة التي تقدمها، مجالاً متكافئاً لجميع المشاركين في السوق، وتسمح بدخول مزودي خدمة جدد غير مؤهلين سابقاً، للحصول على هذه التراخيص والأنشطة التي تتيح لحاملها هذه التراخيص العمل بموجبها.
التمويل الإسلامي	في عام 2020، أصدر المصرف المركزي الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى معيار للمؤسسات التي تضم نافذة إسلامية، ويتناول المعيار المسائل المتعلقة بحوكمة النافذة الإسلامية داخل المؤسسات المالية المرخصة، والإدارة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأصول والخصوم، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وإعداد التقارير عن أنشطة النافذة الإسلامية. وأصدرت الهيئة العليا للشريعة قرارات تتعلق بجوانب شرعية لممارسات معينة في السوق، إلى جانب إرشادات متطورة تتعلق بجوانب شرعية لتحويل سعر الليبور والتأثيرات المتصلة على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تبذل الهيئة العليا للشريعة جهوداً لتوحيد صناعة الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر الجهد التعاوني مع لجنة الصكوك التابعة لاتحاد مصارف الإمارات، بمثابة الخطوات الأولى للتأكيد على أهمية حماية سوق الصكوك من مخاطر السمعة.
إطار عمل الإحلال	واصل المصرف المركزي في عام 2020 عمله بشأن تطوير إطار عمل الإحلال، وسيغطي الإطار التخطيط لمرحلة التعافي والقرارات وتدابير التدخل المبكر.

إطار السياسة الاحترازية الكلية

تتضمن مراجعة إطار السياسة الاحترازية الكلية لعام 2020 آخر التحديثات في نتائج البحوث الدولية، والتحسينات المستندة إلى المقارنة المعيارية لأفضل الممارسات العالمية، وتجربة المصرف المركزي لسياسة الاحتراز الكلية.

تمت الموافقة على إطار السياسة الاحترازية الكلية لدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي في العام 2017. وكان الهدف من هذا الإطار تفعيل السياسة الاحترازية الكلية للدولة، والتي تهدف إلى تعزيز المرونة، والحد من تراكم المخاطر النظامية داخل النظام المالي. ويتناول الإطار كلاً من الأبعاد الدورية والهيكلية للمخاطر النظامية، حيث يعمل كدليل لاستخدام السياسة الاحترازية الكلية، بما في ذلك اختيار مؤشر الإنذار المبكر والمستويات الحرجة، واختيار الأدوات وتنفيذ السياسات والحوكمة واتخاذ القرارات، إلى جانب تقييم السياسات ومراقبتها.

وفي العام 2020، تمت مراجعة الإطار ليشتمل على التحديثات في نتائج البحوث الدولية، والمقارنة المعيارية مع أفضل الممارسات الدولية. وتعكس التحديثات أيضاً تجربة المصرف المركزي في وصف ونشر السياسة الاحترازية الكلية لمواجهة التراكم المحتمل للمخاطر النظامية التي قد تترتب عليها عواقب سلبية خطيرة على النظام المالي والخدمات والاقتصاد الحقيقي. وتم إجراء العديد من التحسينات والتغييرات التشغيلية على إطار العمل، مثل تحديث مجموعة مؤشرات الإنذار المبكر والمستويات الحرجة إلى جانب مراجعة منهجية التقييم الخاصة بالبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

5.2 تنفيذ معايير رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة

قام المصرف المركزي بنشر مجموعة واسعة من الإجراءات الرقابية لتوفير قدرة إضافية للبنوك للإدارة والاستجابة لتأثير الوباء بفعالية. ويشمل ذلك الجدول الزمني المؤجل لتنفيذ إطار عمل رأس المال الكامل في إطار اتفاقية بازل 3. واعتمد المصرف نهجاً تدريجياً يبدأ من الربع الأول 2021 وحتى الربع الثاني 2022. بالإضافة إلى ذلك، قام المصرف بتفعيل تدابير تخفيف المتطلبات مؤقتاً على رأس المال والسيولة لتعزيز قدرة البنوك لدعم النشاط الاقتصادي. تم بيان هذه التدابير في الجدول 5.2.1.

الجدول 5.2.1: متطلبات رأس المال والسيولة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	الحد الأدنى للمتطلبات كما في يناير 2021	الحد الأدنى من المتطلبات بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة خلال 2021
الحد الأدنى من نسبة حقوق الملكية العادية الشق 1 -	7.0%	7.0%
الحد الأدنى من نسبة رأس المال الشق 1 -	8.5%	8.5%
مصد حماية رأس المال	2.5%	1.0%
احتياطي حماية البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	0.5% - 1.5% رسوم إضافية على رأس المال الفردي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية المحددة	0.0%
مصد التقلبات الدورية	0.0% - 2.5% احتياطي التقلبات الدورية لانكشافات الإمارات بنسبة 0.0%	0.0% - 2.5% احتياطي التقلبات الدورية لانكشافات الإمارات بنسبة 0.0%
الحد الأدنى لمتطلبات السيولة	الحد الأدنى للمتطلبات كما في يناير 2021	الحد الأدنى من المتطلبات بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة خلال 2021
نسبة تغطية السيولة	100.0%	70.0%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	10.0%	7.0%
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	100.0%	110.0%
نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة	100.0%	90.0%

إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة و"بازل 3"

- وفق خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي، يُسمح للبنوك المؤهلة الاستفادة من المصدات الوقائية لرؤوس الأموال، وتحرير 50 مليار درهم من الأموال الإضافية للبنوك لإقرارها. ويُسمح للبنوك الاستفادة من المصدات الوقائية لحماية رأس المال بنسبة تصل إلى 60.0%، بينما يُسمح للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية باستخدام 100.0% من مصداتها الوقائية حتى نهاية العام 2021.
- يمكن للبنوك المعتمدة لنسبة تغطية السيولة / نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة (وهي 4 من 5 بنوك محلية ذات أهمية نظامية) أن تعمل بنسبة 70.0% من نسبة تغطية السيولة بدلاً من 100.0% و 90.0% من نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة بدلاً من نسبة 100.0%.
- لغرض احتساب نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة، يجب التعامل مع التمويل الذي تم الحصول عليه من خلال تسهيلات تمويل التكلفة الصغرية من المصرف المركزي بموجب برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، على أنه تمويل مستقر مع عامل 50.0% بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق.
- قد تستخدم البنوك الأصول السائلة المؤهلة / نسبة السلف إلى الموارد المستقرة، بنسبة 7.0% للأولئك كحد أدنى بدلاً من 10.0% وبحد أقصى 110.0% للثانية بدلاً من 100.0%.
- تم الجمع بين جميع إجراءات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة وإجراءات رأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف المركزي منذ 14 مارس 2020 بإجمالي 256 مليار درهم.
- تم إصدار نظام جديد يتعلق بمعالجة المخصصات المحاسبية للأغراض الرقابية، لفترة من 2020 إلى 2024. ويضيف عامل التصفية الاحترازي جانباً معيناً من المخصصات المحاسبية إلى رأس المال الرقابي للبنوك وشركات التمويل.
- إصدار موجهات إرشادية جديدة بشأن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في أثناء جائحة كوفيد-19.
- تغيير في معايير رأس المال، وخفض أوزان المخاطر المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 75.0% و 85.0% على التوالي، وذلك اعتماداً على فتحها، مع توسيع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيل شريحة أكبر للتعامل وتخفيف ضغوط رأس المال على البنوك.
- تأجيل تنفيذ اتفاقية "بازل 3": وافق المصرف المركزي على التنفيذ المرحلي لاتفاقية "بازل 3" في دولة الإمارات على النحو التالي:
-الربع الثاني 2021: المعايير الخاصة بمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية
-الربع الرابع 2021: مخاطر تخلف الائتمان للطرف الآخر، نسبة الرافعة المالية، التوريق، استثمار حقوق الملكية في الصناديق، معيار الركيزة الثالثة (بدون تعديلات على قيمة الائتمان)
-الربع الثاني 2022: تعديل قيمة الائتمان والركيزة 3 (مع تعديلات قيمة الائتمان)

الجزء الثالث:

المؤسسات المالية
غير المصرفية وأسواق
رأس المال

1.3 قطاع التأمين في دولة الإمارات

لعب قطاع التأمين في دولة الإمارات دوراً هاماً خلال فترة الجائحة، ورغم تأثيره العالمي، تمكن هذا القطاع من التغلب على تداعيات الجائحة لأسباب عديدة، ومنها: المبادرات، وحزم التحفيز الموجهة لقطاع التأمين، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، والبنية التحتية القوية، مع القدرة على تقديم الخدمات، وتنفيذ خطط الطوارئ في مختلف الشركات العاملة في هذا القطاع. وحتى يناير 2021، أصبح المصرف المركزي أيضاً السلطة المسؤولة عن ترخيص ومراقبة قطاع التأمين والإشراف عليه، من خلال الدمج مع هيئة التأمين.

أداء قطاع التأمين

نما إجمالي أصول قطاع التأمين بنسبة 4.9% خلال عام 2020، حيث وصل إجمالي الأصول إلى 118 مليار درهم. وفيه المجموع، تعمل 62 شركة تأمين مرخصة في دولة الإمارات، منها 26 شركة أجنبية، و24 شركة وطنية، و12 شركة تكافل. وسجل القطاع ربحاً قدره 2.9 مليار حسب النتائج المالية الأولية للعام 2020.

الجدول 1.1.3: المؤشرات المالية الرئيسية
لشركات التأمين

مليون درهم	2020		2019	
	محلي	أجنبي	محلي	أجنبي
إجمالي الأصول	71,797	46,253	66,484	46,075
إجمالي الاستثمارات	34,485	35,495	33,648	35,315
رأس المال المدفوع	7,739	0	7,722	0
إجمالي حقوق الملكية	21,611	5,696	21,436	4,997
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	29,295	13,389	29,038	14,982
إجمالي الأرباح (الخسائر)	2,025	909	1,741	843

*معلومات أولية
المصدر: المصرف المركزي

الجدول 2.1.3: عدد المهن المرتبطة بقطاع
التأمين

2020	2019	
166	167	وسطاء التأمين
25	23	وكلاء التأمين
47	44	مستشارو التأمين*
116	109	خبراء تقييم الخسائر والأضرار*
64	59	خبراء حساب التأمين*
24	26	الطرف الإداري الثالث
2	0	مواقع إلكترونية لمقارنة أسعار وثائق التأمين**

* الأفراد والشركات
** مهنة جديدة في 2020
المصدر: المصرف المركزي

المبادرات والحزم التحفيزية لقطاع التأمين
لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19

كان لحزم التشريعات والحوافز الصادرة لقطاع التأمين منذ بداية أزمة كوفيد-19 تأثير كبير على دعم مرونته وضمن استمرارية أعماله، وتقليل التأثير عليه عموماً.

كما تم اتخاذ الإجراءات التالية من قبل هيئة التأمين:

1- إصدار تعاميم لقطاع التأمين، بشأن الإجراءات الاحترازية والوقائية للحفاظ على السلامة والصحة العامة لجميع العاملين، واستمرار ممارسة عملهم، (المستويين الفني والتشغيلي).

2- تفعيل الإجراءات الاحترازية وخطة التعافي، ومنها تفعيل نظام "العمل عن بعد" لبعض فئات الموظفين في قطاع التأمين.

3- تضمنت حزمة التحفيز تعديلات على التشريعات والقرارات والتعاميم الرقابية مثل:

- أنظمة وساطة التأمين التي خفضت مبلغ خطاب الضمان بمبلغ مليون درهم، بما يعادل 33.0% من القيمة السابقة لخطاب الضمان، كما مُنحت شركات وساطة التأمين فترة إضافية لتقديم بياناتها وتقاريرها المالية السنوية والمرحلية، لتسهيل ممارسة الأعمال التجارية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدتها في أداء مهامها بسلاسة خلال هذه المرحلة.

- تمديد الفترة الممنوحة لتطبيق الأنظمة الجديدة للتأمين التكافلي على الحياة والأسرة لفترة إضافية (ستة أشهر) اعتباراً من أبريل 2020.

- تمديد مواعيد تقديم التقارير السنوية والبيانات المالية لشركات الوساطة إلى أربعة أشهر من نهاية السنة المالية، وتمديد فترة تقديم التقارير والبيانات ربع السنوية إلى 45 يوماً اعتباراً من نهاية الفترة ربع السنوية.

4- إطلاق أكاديمية التدريب المهني المجاني لقطاع التأمين، لتوفير التدريب المستمر في مجالات التأمين المختلفة.

5- تمديد فترة تقديم الطلبات بخصوص تعليمات القواعد التنظيمية للصندوق الاختباري للتكنولوجيا المالية "Sand box" في قطاع التأمين، وإطلاق المسار السريع في اتخاذ القرارات بشأن الطلبات المقدمة من مختلف الشركات.

6- أداء العمل عن بعد في لجان تسوية المنازعات التأمينية وحلها.

7- تعديل نظام تعرفه تأمين المركبات حتى انتهاء فيروس كورونا على النحو التالي:

- خصم 50.0% على أقساط التأمين للمركبات المملوكة للعاملين في الخطوط الأمامية والفئات الأخرى.

- الحق في تغيير احتساب أقساط بوالص التأمين على المركبات الجديدة أو المجددة، عن طريق ربطها بالكيلومترات المقطوعة "الدفع لكل كيلومتر"، شريطة ألا يتجاوز قسط التأمين الحد الأقصى المحدد في التعريفات الخاصة بأسعار التأمين على المركبات.

- تنظيم ورش عمل وندوات افتراضية لقطاع التأمين بخصوص (التأمين وكوفيد-19)، ما أسهم في تعزيز الوعي لدى قطاع التأمين.

تشريعات التأمين الجديدة

إضافة إلى المبادرات والحزم التحفيزية لقطاع التأمين في أثناء الجائحة، صدرت مبادرات تشريعية جديدة لتعزيز تطور قطاع التأمين:

أولاً: تعليمات جديدة لترخيص منتج التأمين

تم إصدار تعليمات جديدة لترخيص منتج التأمين، لتسهم في تنظيم "منتج التأمين" المعروفين باسم "الوكلاء المرتبطين"، بالاعتماد على أحكام محددة، بما في ذلك شروط الترخيص والتسجيل، تماشياً مع أوارهم وواجباتهم في عملية التأمين.

ثانياً: تعديل الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات

تم تعديل بعض أحكام الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات ضد مسؤولية الطرف الثالث، والوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات ضد الخسائر والأضرار.

ثالثاً: نظام التأمين الإلكتروني

تدعم الحلول الجديدة عمليات التأمين الإلكتروني والتأمين الذكي، والتي تتضمن الأحكام العامة للموافقة على ممارسة عمليات التأمين الإلكتروني وإدارة المواقع الإلكترونية، وكذلك بنود ترخيص مواقع إلكترونية لمقارنة أسعار وثائق التأمين (Aggregators) وهما موقعان إلكترونيان على شبكة الإنترنت، وتم ترخيصها كمهنة تأمين جديدة في العام 2020.

رابعاً: تقييم الأثر المالي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17-

ضمن جهود قطاع التأمين في دولة الإمارات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17- المتعلق بالقطاع، تم نشر تقرير شامل عن تقييم الأثر المالي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد رقم 17-، على قطاع التأمين.

خامساً: تعديل التعليمات الخاصة بترخيص مسؤولي الطرف الثالث للتأمين الصحي

يتم تقديم تقرير ربع سنوي من قبل مسؤولي الطرف الثالث، يتضمن نتائج أعمال الشركة، وذلك للإشراف على الأعمال ومتابعتها عن كثب كل ثلاثة أشهر.

ويعتبر الابتكار أساس الاستدامة في قطاع التأمين، وبالتالي، فإن منصة الإشراف الرقمي الجديدة تمثل نقلة نوعية إلى الجيل التالي من الإشراف على أعمال القطاع في دولة الإمارات.

2.3 شركات التمويل

أثرت تداعيات "جائحة كوفيد-19" على إجمالي أصول 22 شركة تمويل نشطة في 2020 وأدت إلى تقلصها. فيما ظلت ربحية وجودة أصول شركات التمويل عموماً تحت الضغط، على الرغم من أن نصف شركات التمويل النشطة سجلت أرباحاً في العام ذاته. وعلاوة على ذلك، ظل القطاع يتمتع برسملة كافية، ووصلت نسبة الأصول السائلة الإجمالية للقطاع إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب.

الجدول 2.3: إجمالي أصول شركات التمويل حسب الملكية والنوع

قطاعات شركات التمويل النشطة	
العدد	حصة إجمالي الأصول
الملكية	
مملوكة للبنوك	6 25.2%
غير مملوكة للبنوك	16 74.8%
النوع	
إسلامي	11 55.6%
تقليدي	11 44.4%

المصدر: المصرف المركزي

ظلت القروض المكون الرئيسي لأصول شركات التمويل، حيث استحوذت على ما نسبته 55.9% من إجمالي الأصول في 2020، تليها المعاملات النقدية وعمليات الإيداع والاستثمارات والأصول الثابتة والأصول الأخرى.

أنشطة الإقراض

وخفضت شركات التمويل أنشطة الاككتاب الخاصة بها بشكل كبير خلال العام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى انخفاض إجمالي القروض بنسبة 22.9% لتصل إلى 17.7 مليار درهم.

وتتكون محفظة الإقراض لشركات التمويل بشكل أساسي من القروض العقارية التي شكلت 39.6% من إجمالي المحفظة، تليها قروض الشركات وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية. خلال عام 2020، وسجلت جميع قطاعات القروض المذكورة انخفاضاً في الإقراض.

لمحة عامة على شركات التمويل

واصل إجمالي أصول شركات التمويل انخفاضه خلال 2020 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19. وبلغ إجمالي أصول شركات التمويل النشطة في 2020 ما نسبته 1.0% من إجمالي أصول النظام المصرفي، مما يُظهر إمكانية محدودة للغاية للانتقال المخاطر النظامية إلى النظام المالي في دولة الإمارات.

وعلى غرار القطاع المالي العالمي، ظلت ربحية وجودة أصول قطاع شركات التمويل تحت الضغط خلال 2020. ومع ذلك، وبشكل عام، كانت شركات التمويل تتمتع برأس مال كاف، في حين وصلت نسبة السيولة الإجمالية للقطاع إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، رغم وجود بعض التباينات الملحوظة بين شركات التمويل الفردية.

وأصدر المصرف المركزي نظاماً خاصاً بشركات التمويل في عام 2018، مع تحديد فترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات. وبسبب تداعيات الجائحة، عمد المصرف المركزي إلى تمديد الفترة الانتقالية الأصلية حتى 30 يونيو 2023، مع الامتثال العام لما يقرب من 70.0% في 2020.

أصول شركات التمويل

انخفض إجمالي أصول 22 شركة تمويل نشطة تعمل في دولة الإمارات بنسبة 15.5% لتصل إلى 31.6 مليار درهم³⁵. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تؤدي بيئة التشغيل الصعبة لشركات التمويل، يضاف إليها تداعيات الوباء، إلى المزيد من الانخفاض في إجمالي أصول شركات التمويل.

وعلاوة على ذلك، استحوذت شركات التمويل المملوكة للبنوك على 25.2% تقريباً من إجمالي الأصول، في حين تملك شركات التمويل الإسلامي 55.6% تقريباً منه، وسجلت القطاعات الأربعة انخفاضاً في الأصول خلال عام 2020.

³⁵ يمثل إجمالي أصول شركات التمويل 2.0% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، 3.0% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النقطي.

الجدول 2.2.3: الأنشطة المرخصة لشركات التمويل

المنتج/ الخدمة	لمحة عامة على الأنشطة المسموح بها لشركات التمويل المرخصة	فئة الترخيص
تمويل الأفراد	• تمويل الأفراد، بما فيه ذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وقروض السيارات.	
تمويل الرهن العقاري	• تمويل الرهن العقاري، بما فيه ذلك السكني والتجاري.	
تمويل الشركات	• تمويل الشركات، بما فيه ذلك تمويل المقترضين من الشركات الكبيرة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمويل المؤسسات متناهية الصغر، والتمويل والتأجير التشغيلي، ونظام حماية الأجور.	يمكن لشركة التمويل التقدم بطلب للحصول على ترخيص لإجراء واحد أو أكثر من هذه الأنشطة المرخصة
البطاقات المدفوعة مسبقاً	• إصدار بطاقات مسبقة الدفع.	
خدمات العملاء	• توزيع منتجات الغير كوكيل، بشرط أن تحصل شركة التمويل على موافقة السلطة المعنية لتوزيع منتجات الغير.	

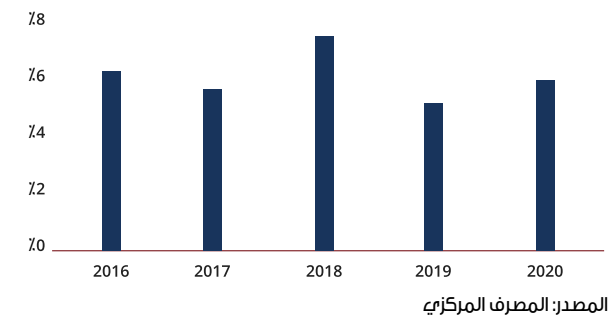
* يحظر على شركات التمويل قبول الودائع من العملاء الأفراد وفتح حسابات إيداع بالبنية عنهم، كما يحظر عليها القيام بأعمال شركات الصرافة.

جودة الأصول

تراجعت جودة أصول شركات التمويل في الإمارات خلال عام 2020، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التأثير السلبي للوباء على النشاط التجاري. وارتفع معدل صافي القروض المتعثرة³⁹ إلى 6.1% في العام ذاته، مقارنة مع 5.2% في عام 2019.

ومع ذلك، ظلت نسبة تغطية المخصصات⁴⁰ مستقرة عند 97.0% في عام 2020، حيث كانت الزيادة في إجمالي المخصصات متناسبة مع الزيادة في القروض المتعثرة.

الرسم البياني 2.2.3: نسبة صافي القروض المتعثرة لشركات التمويل



كفاية رأس المال

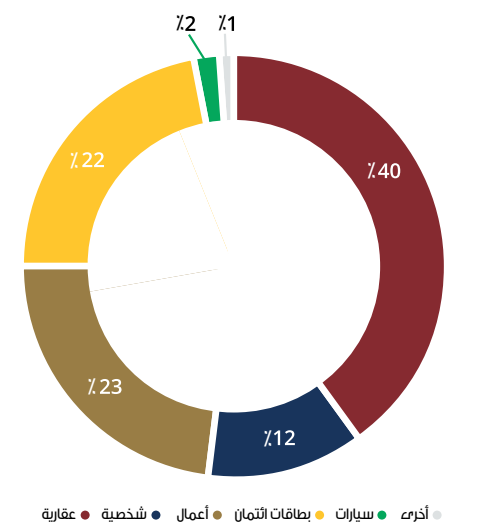
وبشكل عام، تمكن قطاع شركات التمويل من الحفاظ على رأس المال الكافي في عام 2020، حيث بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 40.6%، وتحسنت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بنحو 5 نقاط مئوية مقارنة بالفتره نفسها من العام الماضي. ورغم انخفاض إجمالي رؤوس الأموال⁴¹، إلا أن الانخفاض الأعلى في إجمالي الأصول أسهم في تحسين نسبة رأس المال. وعلاوة على ذلك، سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك معدل رأس مال إجمالي أعلى إلى إجمالي الأصول مقارنة بالشركات غير المملوكة للبنوك.

الربحية

سجل القطاع صافي خسارة بلغت 978.6 مليون درهم خلال العام (2019: - 904.2 مليون درهم). وتمكنت نصف شركات التمويل فقط من تسجيل أرباح خلال 2020، وبعد ذلك انعكاساً لبيئة التشغيل الصعبة التي سادت القطاع.

وأدى استمرار معدل التكلفة إلى الدخل المرتفع نسبياً، والبالغ 75.2% لشركات التمويل، إضافة إلى ارتفاع رسوم انخفاض القيمة بسبب جائحة كوفيد-19، في تسجيل صافي خسارة خلال عام 2020.

الرسم البياني 1.2.3: محفظة قروض شركات التمويل



الخصوم والودائع

وفقاً لأنظمة المصرف المركزي، يحظر على شركات التمويل استلام الودائع من الأفراد. لذلك، فإن ودائع الشركات والتمويل من البنوك والأطراف ذات الصلة تمثل مجتمعة المصادر الرئيسية لتمويل شركات التمويل. وفي عام 2020، تقلص إجمالي التمويل بنسبة 27.8% ليصل إلى 12.3 مليار درهم، مقارنة مع 17.0 مليار درهم في عام 2019.

السيولة

كانت شركات التمويل المملوكة للبنوك مؤهلة للحصول على تسهيلات بتكاليف صفرية بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة³⁶ من خلال البنوك الأم. ومع ذلك، لم تتمكن شركات التمويل غير المملوكة للبنوك من الحصول على هذه التسهيلات، والتي كانت تخضع لمتطلبات الضمان المؤهلة للعمليات النقدية مع المصرف المركزي.

وأظهرت نسبة الأصول السائلة الإجمالية³⁷ لشركات التمويل تحسناً في عام 2020، ووصلت إلى 30.6%، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية البالغة 10.0%. وكان الدافع وراء زيادة هذه النسبة بشكل جزئي تفضيل السيولة الاحترازية بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وضعف الطلب على التمويل الجديد خلال العام³⁸.

³⁶ خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة لاحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19.

³⁷ الأصول السائلة على النحو المحدد في المادة 1.12 من نظام شركات التمويل مقسومة على صافي إجمالي المطلوبات.

³⁸ سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك نسبة أصول سائلة قدرها (128.8%)، أي أعلى بكثير من المؤسسات المملوكة لغير البنوك (18.4%).

³⁹ يتم تعريف صافي القروض المتعثرة على أنها قروض متعثرة مقسومة على إجمالي القروض، مع وجود فائدة معلقة، ويتم خصم مخصص محدد من كل من البسط والمقام.

⁴⁰ مخصصات القروض العامة والخاصة مقسومة على القروض المتعثرة، مطروحاً منها الفائدة المعلقة.

⁴¹ وفقاً للمادة 1.11 من نظام شركات التمويل، يتكون رأس المال الإجمالي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

3.3 شركات الصرافة في دولة الإمارات

تتخصر الأنشطة الرئيسية لـ 88 شركة صرافة نشطة ومرخصة من قبل المصرف المركزي في: (1) صرف العملات الأجنبية، (2) عمليات الحوالات، و(3) دفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور. وتأثر هذا القطاع بتبعات جائحة كوفيد-19، ومع ذلك فقد حافظ على مرونته رغم الانكماش السلبي، لكن يتوقع أن يستعيد القطاع ربحيته خلال 2021.

لمحة عامة على شركات الصرافة

تلعب شركات الصرافة في دولة الإمارات دوراً مهماً في البنية التحتية للنظام المالي غير المصرفي، وذلك عن طريق توفير خدمات الصرف الأجنبي وعمليات الحوالات ودفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور⁴².

قام المصرف المركزي بالإشراف على 88 شركة صرافة نشطة، بإجمالي أصول تبلغ 10 مليارات درهم تقريباً كما في ديسمبر 2020. ومع ذلك، تتركز غالبية عمليات القطاع في عدد قليل من شركات الصرافة الكبيرة.

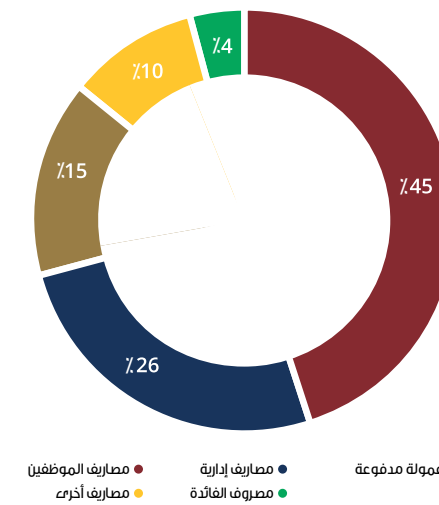
وتحمل 37 شركة صرافة تراخيص الفئة (ج)، ما يسمح لها بتقديم جميع المنتجات/الخدمات⁴³ الأساسية الثلاثة، في حين تتيح تراخيص الفئة (ب) ممارسة عمليات الصرف الأجنبي وعمليات الحوالات، وتملكها 42 شركة صرافة، أما تراخيص الفئة (أ)، فهي تلك التي تسمح فقط بعمليات الصرف الأجنبي، وتحملها تسع شركات صرافة. ويتعين على شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات الامتثال لجميع القوانين والقواعد واللوائح والمعايير المعمول بها، والإشعارات الصادرة عن المصرف المركزي. وتخضع شركات الصرافة لفحص المخاطر من قبل المصرف المركزي. ولضمان امتثالها الصارم للقواعد واللوائح المعمول بها، ألغى المصرف المركزي تراخيص 3 شركات صرافة، وفرض غرامات على شركتي صرافة إضافيتين خلال العام 2020.

منتجات وخدمات شركات الصرافة

تتمثل الأنشطة الرئيسية الثلاثة لشركات الصرافة في صرف العملات الأجنبية، وعمليات الحوالات، ودفع الأجور من خلال نظام حماية الأجور. وخلال العام 2020، شكلت عمليات الحوالات 72.0٪ من الدخل الأساسي لشركات الصرافة، ومثل نشاط صرف العملات الأجنبية 17.0٪ من الدخل الأساسي، بينما استحوذت إدارة الأجور من خلال نظام حماية الأجور على نسبة 9.0٪ وكانت حصة المنتجات والخدمات الخاصة الأخرى النسبة المتبقية من الدخل الأساسي والبالغة 2.0٪.

وفيما يتعلق بمصروفات التشغيل، فإن غالبية تكلفة شركات الصرافة تتمثل في مصاريف الموظفين بنسبة 45.0٪، ويعود الباقي إلى مصاريف الأعمال، بما في ذلك العمولات والفوائد والمصروفات الإدارية مثل الإيجار والمرافق.

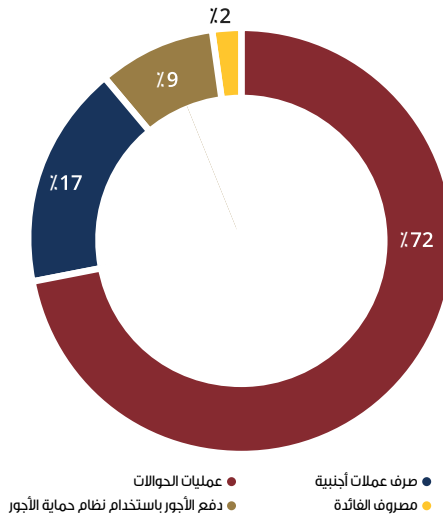
الرسم البياني 1.3.3: مصاريف شركات الصرافة



المصدر: المصرف المركزي

وسجل إجمالي مصروفات شركات الصرافة خلال العام 2020 انخفاضاً بنسبة 7.1٪، حيث ركز القطاع على تحسين هيكل التكاليف الخاص به، وتحديدًا من خلال نفقات الموظفين والمصروفات الإدارية. ومع ذلك، سجلت شركات الصرافة عموماً خسارة صافية في عام 2020 بلغت 185 مليون درهم، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في الدخل الأساسي خلال جائحة كوفيد-19، مقارنة بأرباحها التي حققتها في العام السابق، والتي بلغت 665 مليون درهم.⁴⁴

الرسم البياني 2.3.3: الدخل الأساسي لشركات الصرافة



قامت بعض شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات بإغلاق فروع لها في مواقع مختلفة، في حين قامت شركات صرافة أخرى بتقييد ساعات العمل التزاماً بالتدابير التي تم اتخاذها للتقليل من انتشار جائحة كوفيد-19. وبسبب القيود التي فرضها الوباء، أصبح العملاء يفضلون القنوات الرقمية، وبالتالي تمثل الاتجاه الرئيسي في نشاط الحوالات خلال عام 2020 في الاعتماد الفعال على القنوات الرقمية لإجراء الحوالات.

ومن المحتمل أن تتحسن ربحية قطاع الصرافة خلال العام 2021، بفضل الانتعاش الاقتصادي المتوقع وتخفيف قيود السفر. ويزر هذا القطاع من خلال مكانة الإمارات باعتبارها ثاني أكبر سوق عالمي للتحويلات الصادرة بعد الولايات المتحدة⁴⁵، ما يسلط الضوء على الدور الحيوي للقطاع في البنية التحتية المالية غير المصرفية للدولة.

عمليات الحوالات

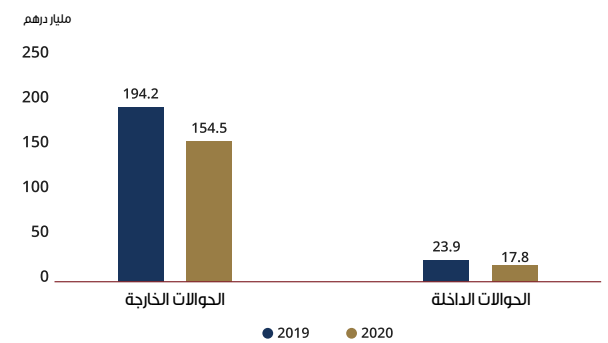
وصل المبلغ الإجمالي للحوالات الصادرة من خلال شركات الصرافة خلال عام 2020 إلى 154.5 مليار درهم، وهي تشكل الحوالات الشخصية (113 مليار درهم)، والتجارة (29.9 مليار درهم)، والاستثمارات (1.15 مليار درهم)، وأغراض أخرى (10.3 مليار درهم). وكانت الجهات الخمس الأولى للتحويلات الخارجية هي الهند (34.0٪)، باكستان (15.0٪)، الفلبين (7.0٪)، مصر (6.0٪) والولايات المتحدة الأمريكية (5.0٪). وخلال 2020، تراجعت الحوالات الخارجية من خلال شركات الصرافة بنسبة 20.0٪ نتيجة تداعيات الوباء العالمي.

وبلغ إجمالي قيمة الحوالات الواردة من خلال شركات الصرافة في دولة الإمارات 17.7 مليار درهم، وهي تشكل الحوالات الشخصية (5.8 مليار درهم)، والتجارة (8.6 مليار درهم)، والاستثمارات (1.3 مليار درهم)، وأغراض أخرى (2.1 مليار درهم). وضمت قائمة أعلى الدول للحوالات الواردة كلاً من عمان (16.0٪) والكويت (13.0٪) واليمن (13.0٪) والعراق (7.0٪) والأردن (6.0٪). وشهد إجمالي قيمة الحوالات الواردة عبر قطاع الصرافة انخفاضاً بنسبة 26.0٪ مقارنة بالعام السابق.

رأس المال والسيولة في قطاع الصرافة

بلغ إجمالي الأصول التي سجلها قطاع الصرافة 10 مليارات درهم في 2020. وبشكل عام، كان القطاع يتمتع بحجم كافٍ من رأس المال بمقدار 2.5 مليار درهم، وهو ما يمثل 25.0٪ تقريباً من إجمالي الأصول.

الرسم البياني 3.3.3: الحوالات



المصدر: المصرف المركزي

يبلغ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المطلوب لشركات الصرافة وفقاً لنظام المصرف المركزي 50 مليون درهم للكيانات التي تم تأسيسها كشركات ذات مسؤولية محدودة، أما بالنسبة لشركات الصرافة العاملة كمؤسسات فردية أو شركات، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع يتراوح من مليونين إلى 10 ملايين درهم. ويتطلب المصرف المركزي من شركات الصرافة الحفاظ على السيولة الكافية. ووفقاً لأنظمتها، يجب أن تمثل الأصول المتداولة لشركات الصرافة 1.2 ضعف الخصوم المتداولة على الأقل.

⁴² تقدم شركات الصرافة أيضاً هذه الخدمات المالية للعملاء الذين يتعذر عليهم التعامل مع البنوك، وبالتالي تعزز الشمول المالي.

⁴³ للمزيد من التفاصيل حول الأنشطة المرخصة لشركات الصرافة، يرجى الاطلاع على الجدول 1.2.3.

⁴⁴ خلال العام 2020، خضعت إحدى أكبر شركات الصرافة العاملة في دولة الإمارات لعملية إعادة هيكلة، ما أثر سلباً أيضاً على أداء القطاع خلال العام 2020. وتم الإشراف على عملية إعادة هيكلة الشركة تحت الرقابة المعززة من قبل المصرف المركزي.

4.3 أسواق رأس المال

تعد هيئة الأوراق المالية والسلع الجهة المسؤولة عن مراقبة وتنظيم الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية. ووضعت الهيئة إطاراً تشريعياً ضرورياً لتطوير أسواق رأس المال في الدولة لحماية حقوق المستثمرين في الأسواق المالية، من خلال اتباع أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية. وخلال جائحة كوفيد-19، وضعت الهيئة تدابير فعالة لتعزيز ثقة المستثمرين في السوق. وبلغ إجمالي رأس المال لسوق دبي وأبوظبي ودبي مجتمعين 1,082.7 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 19.0% عن العام 2019.

و9.9% لسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على التوالي، وانخفض الاستثمار الأجنبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث سجل إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية تدفقات خارجية بقيمة 2.1 مليار درهم، بينما سجل سوق دبي المالي تدفقات داخلية بقيمة 0.7 مليار درهم خلال العام 2020، مقارنة مع 2.9 مليار درهم في عام 2019.

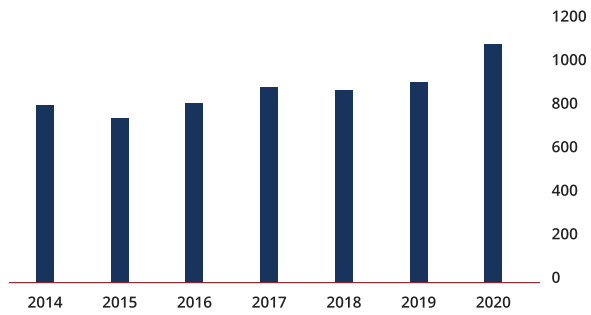
الجدول 4.3: أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق أبوظبي للأوراق المالية	2020	2019	التغير %
المؤشر (نقطة)	5,045.31	5,075.8	-0.6%
القيمة المتداولة (مليار درهم)	72.8	56.8	28.1%
حجم التداول (مليار سهم)	21.8	15.5	40.6%
الصفقات	513,080	387,693	32.3%
القيمة السوقية (مليار درهم)	742.6	531.1	39.8%
صافي الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	(2.1)	9.7	-
صافي الاستثمار المؤسسي (مليار درهم)	2.9	9.8	-70.4%

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

الرسم البياني 4.3: القيمة السوقية للأسواق المالية في دولة الإمارات

القيمة السوقية للأسواق المالية في دولة الإمارات (مليار درهم)



المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

لمحة عامة على أداء أسواق الأسهم في دولة الإمارات خلال 2020

كان عام 2020 عاماً مليئاً بالاضطرابات، حيث أثر تفشي وباء كوفيد-19 على جميع الاقتصادات وأنشطة الأعمال. وأدت سرعة انتشار الوباء إلى عمليات إغلاق كاملة ومراقبة الحدود في معظم الدول حول العالم.

وتأثر سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي باضطرابات في عام 2020، حيث أدت الجائحة إلى الإغلاق في الدولة، وكانت القطاعات الاقتصادية، مثل الضيافة والسياحة والنقل وشركات الطيران والتجزئة الأكثر تضرراً، ما ترك تأثيراً سلبياً على أسواق الأسهم، كما أدى إلى انخفاض مؤشرات السوق بنسبة 0.6%

الجدول 3.2.3: الأنشطة المرخصة لشركات الصرافة

المنتج / الخدمة	لمحة عامة على الإجراءات المسموح بها من قبل الشركة المرخصة	فترة الترخيص		
		أ	ب	ج
صرف العملات الأجنبية	• شراء/ بيع العملات الأجنبية والشيكات السياحية • فتح حسابات تحوط مع مؤسسة مالية تخضع للرقابة داخل أو خارج دولة الإمارات كجزء من التخفيف من مخاطر تقلبات أسعار الصرف	✓	✓	✓
عمليات الحوالات	• تنفيذ عمليات الحوالات بالعملة المحلية/ العملات الأجنبية بالنيابة عن عملائها • إبرام الترتيبات اللازمة مع البنوك والمؤسسات المالية المرخصة أو مقدمي خدمات الأموال لتنفيذ الحوالات	✓	✓	
دفع الأجر باستخدام نظام حماية الأجر	• تنفيذ مدفوعات الأجر من خلال نظام حماية الأجر بالنيابة عن الكيانات القانونية التي تعمل في دولة الإمارات • إصدار بطاقات الرواتب للموظفين من عملائها، والتي لا يجوز إعادة تحميلها بأية قيمة أو أموال غير الراتب/ الأجر حسب نظام حماية الأجر	✓		
المنتجات أو الخدمات الخاصة	• يجب على الجهات المرخصة الحصول على خطاب عدم ممانعة من المصرف المركزي إذا كانت تعتزم بيع/ عرض أي منتجات/ خدمات • استيراد/ تصدير الأوراق النقدية بالعملات الأجنبية من/ إلى الكيانات الخاضعة للحصول على خطاب عدم ممانعة من المصرف المركزي.	*✓	*✓	

* خاضعة للحصول على رسالة عدم ممانعة من المصرف المركزي.

وسطاء الحوالة في دولة الإمارات

تم الاعتراف بالحوالة، والتي تُعرف باسم شبكات تحويل الأموال غير الرسمية خارج القطاع المالي الرسمي، لأول مرة في الإمارات العربية المتحدة من خلال إعلان أبوظبي بشأن الحوالة في العام 2002، وخاصة للأشخاص الذين قد يتعذر عليهم الوصول إلى القطاع المالي الرسمي.

وأصدر المصرف المركزي أنظمة تضم وسطاء الحوالة المسجلين في العام 2019، والتي تتوافق مع توصيات فريق العمل المالي لتريخ أو تسجيل خدمات تحويل الأموال والقيمة. واشتملت الأنظمة على إطار تسجيل إلزامي لوسطاء الحوالة، كما فرضت التزامات امتثال إضافية، ويبرز هذا الإطار الجهود المستمرة التي يبذلها المصرف المركزي لحماية النظام المالي في دولة الإمارات.

وتعترف عملية التسجيل الإلزامية التي أدخلها المصرف المركزي رسمياً بوسطاء الحوالات المسجلين للعمل إلى جانب القنوات الرسمية الأخرى للحوالات، بما في ذلك شركات الصرافة. كما أصدر المصرف المركزي شهادات لستة وسطاء حوالة مسجلين حتى الربع الأول من عام 2021. ويخضع وسطاء الحوالة لعمليات فحص تسبق التسجيل، إضافة إلى الفحوصات المستمرة القائمة على المخاطر من قبل المصرف المركزي لضمان الامتثال للالتزامات الرقابية.

الجدول 2.4.3: أداء سوق دبي المالي

سوق دبي المالي	2020	2019	التغير %
المؤشر (نقطة)	2,492.0	2,764.9	-9.9%
القيمة المتداولة (مليار درهم)	65.6	53.1	23.6%
حجم التداول (مليار سهم)	65.5	40.0	63.5%
الصفقات	977,526	656,674	48.9%
القيمة السوقية (مليار درهم)	340.1	374.3	-9.1%
صافي الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	0.7	2.8	-76.6%
صافي الاستثمار المؤسسي (مليار درهم)	(1.0)	1.3	-

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

مراجعة وتحليل المخاطر خلال العام 2020

أداء الأسواق المالية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تداعيات تماثل تبعات الأزمة المالية العالمية التي ظهرت منذ أكثر من عقد، وتم تسجيل تباطؤ في محركات النمو الرئيسية، ورغم الانخفاضات الحادة في شهري مارس وأبريل التي شهدتها معظم أسواق الأسهم حول العالم، نجحت العديد من أسواق الأسهم في الارتداد مع نهاية عام 2020. وارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) العالمي الذي يتتبع الأسهم في العالم المتقدم، بنسبة 16.5% في 2020.

وتضررت القطاعات الاقتصادية، مثل الضيافة والسياحة والنقل والطيران والتجزئة بشدة بسبب الإغلاقات في دولة الإمارات. ولا تزال معنويات السوق العامة مشوبة بالحذر، لاسيما وأن احتمالية حدوث مشكلات تتعلق بالحكومة والرقابة لا تزال قائمة، بالإضافة إلى تزايد الانخفاض في القيمة المالية في الشركات المدرجة خلال عام 2020.

وقامت هيئة الأوراق المالية والسلع بوضع سيناريوهات مختلفة لدراسة التأثير المحتمل للتطورات المستقبلية، وكيفية التعامل معها، في ظل أوضاع السوق المختلفة، وتم تحويل هذه

السيناريوهات إلى مبادرات يمكن للهيئة اعتمادها على ضوء التحديات المقبلة، كما تم تحديد عدد من السيناريوهات مع التحديات الداخلية والخارجية.

ونشرت الهيئة العديد من التحذيرات للجمهور حول مقدمي المنتجات والخدمات المالية غير المرخص لهم، إضافة إلى إحالة المخالفات الجسيمة إلى الجهات القضائية المختصة، ما أدى إلى تعزيز آليات الردع وتقليل عدد المخالفات.

وفي إطار الجهود التي تبذلها الهيئة لخلق بيئة استثمارية جذابة من خلال تقليل عدد المخالفات في الأسواق المالية، فقد قامت بتكثيف حملاتها التفتيشية على الكيانات المرخصة، وتحليل البيانات المالية للشركات المدرجة، للتأكد من امتثالها للمتطلبات الرقابية للحد من المخالفات.

وإضافة إلى ذلك، بدأت الهيئة بنشر أسماء المخالفين على موقعها الإلكتروني.

الفرص والتحديات

يمثل ظهور منتجات وخدمات مالية جديدة ومبتكرة مثل تقنية البلوكتشين/ تقنية دفتر الأستاذ الموزع والذكاء الاصطناعي وتقنية الأصول المميزة فرصاً وتحديات أمام المنظمين، من حيث القدرة على مواكبة هذه التطورات الجديدة، وتقييم التأثير على هذا القطاع والأسواق، وتوفير نظام رقابي ملائم لتطوير هذه الخدمات. وتركز الهيئة على دعم تطوير وتشجيع المنتجات والخدمات المالية المبتكرة للأفراد والمؤسسات، لمساعدتهم على خفض التكاليف ورفع الكفاءة.

ومع ذلك، فإن هذه الابتكارات التكنولوجية لا تخلو من المخاطر، ومن أهمها المخاطر التنظيمية والقانونية بسبب حالة عدم اليقين في تصنيف وترخيص ومراقبة هذه الشركات والخدمات، وصعوبة مراقبة المعاملات العابرة للحدود، والمخاطر التشغيلية للشركات التي تتبنى هذه التكنولوجيات، يضاف إلى ذلك مخاطر الأمن الإلكتروني وخصوصية البيانات وحمايتها.

ويتواصل ظهور المنتجات والخدمات الجديدة غير الخاضعة للرقابة في الأسواق، ويتم الترويج لها من قبل الشركات غير المرخصة عبر الإنترنت، ما يشكل بدوره تحدياً لجميع الجهات الرقابية لحماية المستثمرين، والحفاظ على النزاهة المالية. ومن أهم التحديات أن العديد من هذه المنتجات يستخدم نماذج وآليات معقدة تتطلب التدريب والتطوير المستمر لرفع كفاءات ومعرفة الهيئات الرقابية وموظفيها، خاصة في مجال الإفصاح.

استعراض المستجدات الرقابية الأخيرة والمبادرات الأخرى خلال 2020

اتخذت هيئة الأوراق المالية والسلع عدداً من الإجراءات للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 على الأسواق المالية، بما في ذلك:

- تعديل الحد الأدنى⁴⁶ لأسعار الأسهم، حيث سيكون للأسهم حد أدنى بنسبة 5.0% اعتباراً من 18 مارس 2020 وحتى إشعار آخر. وتتمتع الأسواق بالمرونة لزيادة الحد إلى 7.0% لعدد من الأسهم المختارة، وذلك بناءً على معايير تحددها الأسواق، وتوافق عليها هيئة الأوراق المالية والسلع.
- آلية لتسهيل إعادة شراء الأسهم للشركات المدرجة، والتي تهدف لتعزيز المستثمر ودعم استقرار الأسواق المالية. بناءً على ذلك، لن تقوم شركة بشراء أسهمها حتى انقضاء فترة معينة بعد الإفصاح عن بياناتها المالية أو أي معلومات جوهرية أخرى قد تؤثر على سعر السهم، وتؤدي لارتفاعه أو انخفاضه.
- تمديد فترة الإفصاح عن تقديم البيانات المالية السنوية للعام 2019، وتأجيل الإفصاح عن البيانات المالية الأولية للفترة المنتهية في 31 مارس 2020.
- تمديد الموعد النهائي لعقد اجتماعات الجمعيات العمومية السنوية للشركات المساهمة العامة إلى 30 يونيو 2020، لتجنب المخاطر التي قد تنجم عن عدم عقد جمعياتها العمومية خلال الفترة المحددة قانوناً، والمقرر أن تنتهي في 30 أبريل 2020.

نشرت السلطات المالية في دولة الإمارات، بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع، مجموعة المبادئ التوجيهية الأولى في دولة الإمارات، بشأن التمويل المستدام. وستكون هذه المبادئ التوجيهية بمثابة بوابة لزيادة تنفيذ ودمج الممارسات المستدامة بين الكيانات المالية في دولة الإمارات، وستضمن تحقيق هدفها نحو اقتصاد أكثر استدامة وانتشاراً.

وأصدرت هيئة الأوراق المالية والسلع عدداً من الأنظمة الجديدة في العام 2020، وكانت على النحو التالي:

القرار رقم (3/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

القرار رقم (5/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2020 بشأن المعايير الملائمة والمناسبة.

القرار رقم (4/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2020 بتعديل القرار رقم (157/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2005 بشأن لوائح إدراج وتداول السلع وعقودها.

التعديل على القرار رقم (20/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2018 بشأن إصدار وطرح الأوراق المالية الإسلامية. وتهدف هذه التعديلات إلى تحسين النظام التشريعي، وتطبيق أعلى المعايير في إصدار وطرح الأوراق المالية الإسلامية، لضمان امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية.

القرار رقم (23/ رئيس مجلس الإدارة) لسنة 2020 لتمهيد الطريق لتنظيم أنشطة الأصول المشفرة في أسواق الأوراق المالية والسلع.

التعديل على القرار رقم (11/ آ.م.) لسنة 2016 بشأن لوائح إصدار وطرح أسهم الشركات المساهمة العامة. وتهدف هذه التعديلات إلى السماح لشركات الحرة بإصدار أسهمها وإدراجها في الأسواق المحلية.

وتبنت الهيئة أيضاً مبادرة لتوفير نماذج إفصاح موحدة لاستخدام الشركات المدرجة، وتهدف المبادرة لرفع كفاءة وشفافية الإفصاحات، والتأكد من عدم استبعاد أي معلومات جوهرية، وعدم وجود أي تناقضات كبيرة بين الإفصاحات التي قدمتها الشركات المدرجة في أسواق الأسهم في دولة الإمارات.

كما أطلق سوق دبي المالي مؤشر الإمارات للحكومة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية بدعم وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع، وكان أول مؤشر من نوعه في الأسواق المالية في دولة الإمارات والمنطقة، بهدف قياس الشركات المدرجة التي تتبنى أفضل ممارسات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية. كما تم تطوير المؤشر بالتعاون مع مؤشرات "إس أند بي داو جونز" (S&P Dow Jones Indices).

ودخل قرار الهيئة بشأن تخصيص شاشة تداول منفصلة للشركات الموقوفة عن التداول حيز التنفيذ في أوائل يوليو 2020، وسيتم وضع هذه الشركات على قائمة المراقبة لتقييم مدى امتثالها لمتطلبات الإدراج والإفصاح. ويجب على الشركات المدرجة في القائمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاعها والامتثال لمتطلبات الإفصاح.

ونفذت الهيئة آلية توكيل للمساهمين في الاجتماعات العامة للمساهمين، وتهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق المساهمين القصر، ومساعدتهم على التعبير عن آرائهم وطرح اقتراحاتهم بشأن نشاط الشركة والأداء المالي.

وقامت الهيئة بالتنسيق مع جميع السلطات التنظيمية في دولة الإمارات، لتنظيم نشاط التمويل الجماعي، ومتطلبات الإشراف القضائي، وبناء على ذلك، وضعت الهيئة أنظمة للتمويل الجماعي على أساس حقوق الملكية، وتم تقديم مسودة النظام للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

⁴⁶ يتمثل الهدف من آلية الحد الأدنى في منع تنفيذ صفقات خارج نطاق السعر المحدد.

الجزء الرابع:

أنظمة الدفع والتسوية والتكنولوجيا المالية والمخاطر الإلكترونية

1.4 أنظمة الدفع والتسوية في دولة الإمارات

حافظت أنظمة الدفع لدى المصرف المركزي خلال العام 2020 على مرونتها، وواصلت العمل بسلاسة دون حدوث انقطاع كبير. وتم تنفيذ وتسوية 155 مليون معاملة بشكل إجمالي، بقيمة قدرها 4.5 تريليون درهم، من خلال أنظمة الدفع الخاصة بالمصرف المركزي. وتم تسجيل زيادة كبيرة في حجم المعاملات المنفذة عبر نظام تعليمات الدفع الفوري الذي يوفر تحويلات مالية محلية فورية. وعلاوة على ذلك، وكما كان متوقفاً في أثناء جائحة كوفيد-19، تم استخدام أدوات الدفع الرقمية على نطاق واسع، بينما انخفضت معاملات الشيكات الورقية وعمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

تعزيز المدفوعات العابرة للحدود

أنجز المصرف المركزي الإماراتي والبنك المركزي السعودي خلال العام 2020، مشروعاً مشتركاً لإثبات مفهوم إصدار عملة رقمية للبنوك المركزية خاصة بالشركات. وتم اختيار المشروع الذي حمل اسم "عابر" بنجاح في أوائل العام 2020، باستخدام تقنية دفتر الأستاذ الموزع. وأتاح هذا المشروع للبنوك المشاركة في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية إجراء تحويلات محلية وعابرة للحدود باستخدام العملة الرقمية بشكل مباشر طوال ساعات اليوم وعلى مدار الأسبوع. وصدر تقرير مفصل للدراسة المشتركة في العام 2020، كما واصل المصرف المركزي لعب دور رئيسي في تسهيل استضافة دولة الإمارات للمؤسسة الإقليمية المسؤولة عن تشغيل نظام الدفع الإقليمي العربي "بنه"، والذي يشكل منصة مركزية متعددة العملات لتعزيز فرص التكامل المالي، ودعم الروابط الاقتصادية والاستثمارية مع الشركاء التجاريين في الدول العربية. وفي عام 2020، تم توقيع اتفاقية استضافة وتم إدراج درهم دولة الإمارات كأول عملة تسوية متاحة في "بنه". وفي 28 ديسمبر 2020، تم إطلاق منصة "بنه" مع أول معاملة مباشرة بين المشاركين فيها. وباعتباره أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مشروع تنفيذ النظام الآني للتسويات الإجمالية لمجلس التعاون الخليجي.

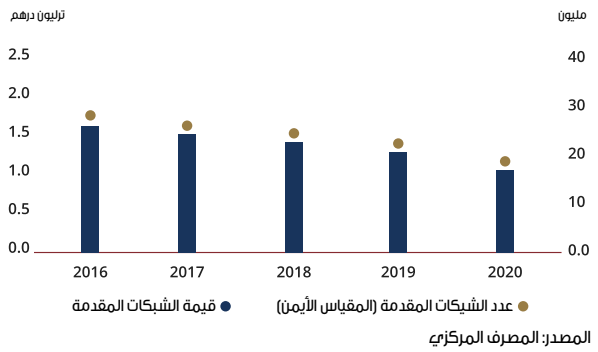
وهو يهدف إلى تسهيل التنفيذ الآني، وتسوية المدفوعات العابرة للحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد عمل المصرف المركزي بفعالية لضمان التنفيذ الناجح لهذا المشروع، كما تم إطلاق منصة متعددة العملات رسمياً في ديسمبر 2020 بدعم من المصرف المركزي.

البنية التحتية للسوق المالي

شجع المصرف المركزي في عملية هامة على مستوي البنية التحتية تركيز على تحديث البنية التحتية للأسواق المالية في دولة الإمارات، وذلك من خلال مبادرة الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع. وتتمثل الأهداف الرئيسية في تطوير بنية تحتية تكون الأفضل في فئتها للسوق المالي، إلى جانب توفير حلول دفع مبتكرة تعزز الأمن، وترتقي بتجربة العملاء، وتحفز الشمول المالي، وتعمل على تنفيذ المعاملات غير النقدية.

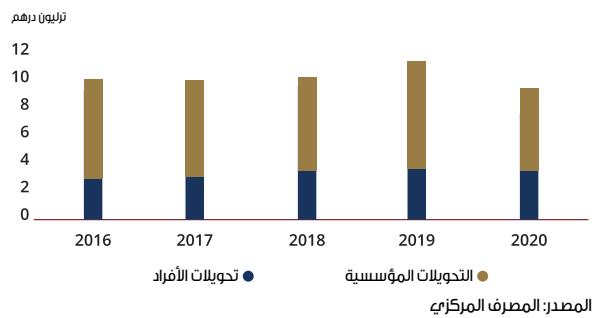
أما من حيث حجم وقيمة أنظمة الدفع في دولة الإمارات خلال عام 2020، فقد نفذ نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها بين البنوك المشاركة، 22.3 مليون شيك بقيمة 1.0 تريليون درهم (-17% و-18% مقارنة بالعام الماضي على التوالي).

الرسم البياني 1.4.1 الشيكات المقدمة من خلال نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها



سجل نظام تحويل الأموال في دولة الإمارات 51 مليون معاملة بقيمة 3.4 تريليون درهم لتحويلات الأفراد (+8.1% و-3.3%) على التوالي مقارنة بالعام الماضي، بينما بلغ أداء التحويلات المؤسسية 459,000 عملية تحويل بقيمة 5.7 تريليون درهم (-3.9% و-2.3% على التوالي مقارنة بالعام الماضي).

الرسم البياني 1.4.2 قيمة المعاملات من خلال نظام تحويل الأموال



شهد حجم وقيمة معاملات نظام المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات انخفاضاً بشكل طفيف، مسجلاً 66 مليون معاملة بقيمة 108.5 مليار درهم، مقارنة مع 89 مليون معاملة بقيمة 126.6 مليار درهم في العام الذي سبقه.

2.4 التكنولوجيا المالية

تعدّ دولة الإمارات أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحدثت تطورات مستمرة في هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية، لتتمكن الخدمات المصرفية من الوصول إلى عدد أكبر من السكان، وتعزيز الشمول المالي. ومنذ ظهور جائحة كوفيد-19، شهد القطاع نمواً أعلى في الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات والتحويلات والتجارة الإلكترونية، حيث تم إطلاق مبادرات جديدة من قبل البنوك ومقدمي الخدمات الآخرين.

الشمول المالي

تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين قدرة مزودي الخدمات المالية للوصول إلى عدد كبير من السكان، وخاصة شريحة المستهلكين التي لم يسبق لها التعامل مع البنوك، كما يساهم تحسين البنية التحتية للتكنولوجيا وانخفاض تكلفة الخدمات في تمكين المؤسسات المالية للوصول إلى شرائح سكانية ذات الدخل المنخفض.

تجربة محسنة للعملاء

أدت التكنولوجيا المالية إلى تغيير تجربة وتوقعات العملاء بالنسبة لجميع المؤسسات المالية، كما أن الابتكارات في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبيانات الضخمة تتيح تجربة ملائمة أكثر للعملاء لتلبية احتياجاتهم.

زيادة الاختيارات والشفافية

عملت التكنولوجيا المالية على زيادة فرص الوصول إلى المنتجات المالية من خلال زيادة الشفافية، وتزويد العملاء بالمعلومات حول خيارات الاستثمار المتاحة وفئتها.

تعزيز الأمن والامتثال

أتاحت التكنولوجيا المالية للشركات تنفيذ حلول أمنية متقدمة، إلى جانب تعزيز الامتثال الرقابي، من خلال زيادة الاتصال وأمن البيانات وسلسلة العمليات الخاصة بها.

التكنولوجيا المالية

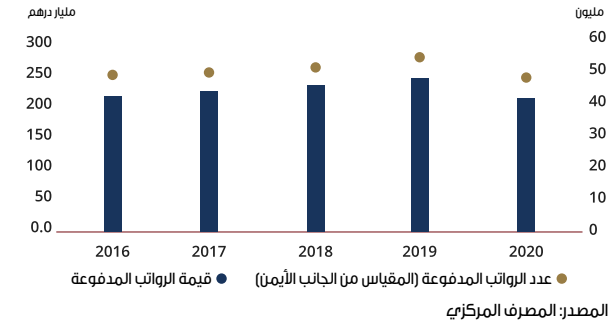
يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها "ابتكار مالي قائم على التكنولوجيا، حيث يمكن أن ينتج عنه نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، ويكون لها تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية"⁴⁷.

وتطورت الابتكارات القائمة على التكنولوجيا في الخدمات المالية بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تعتبر الجوانب المفضلة للمستهلك، والبحث عن راحة وسرعة التسليم وتكلفة الخدمات المالية، من العوامل الرئيسية الدافعة وراء اعتماد التكنولوجيا المالية عالمياً. ومع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجياً من جائحة كوفيد-19، فإن استخدام التكنولوجيا الجديدة بات يعد أمراً حتمياً للمستقبل. وبدأت الشركات بالتكيف مع بيئة ما بعد جائحة كوفيد-19، لأن أنظمة وخدمات الدفع الرقمية أصبحت فعالة للغاية من حيث التكلفة، لتسهيل الأنشطة والمعاملات المالية الرقمية في الاقتصاد. وشهد قطاع التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات نمواً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية، وأظهر النظام البيئي مرونة خلال فترة الجائحة، في حين أثبتت دولة الإمارات مكانتها كأكبر مركز للتكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما واصلت تحولها الرقمي واعتماد التكنولوجيا المبتكرة في الخدمات المالية.

التكنولوجيا المالية – الفرص والفوائد

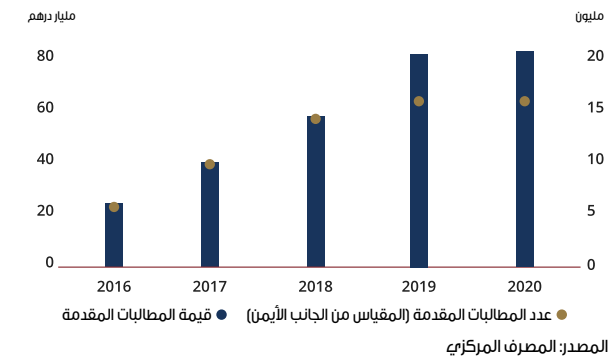
تعرض التكنولوجيا المالية فوائد محتملة ضخمة لجميع أنشطة الأعمال، لاسيما في تحول المؤسسات التقليدية، مثل البنوك وشركات التمويل، عن طريق تحسين آليات تقديم خدماتها. وأظهرت التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات تأثيراً إيجابياً في دفع النمو الاقتصادي للدولة، وفيما يلي بعض الفوائد الرئيسية التي تقدمها التكنولوجيا المالية:

الرسم البياني 5.1.4: المعاملات من خلال نظام حماية الأجور

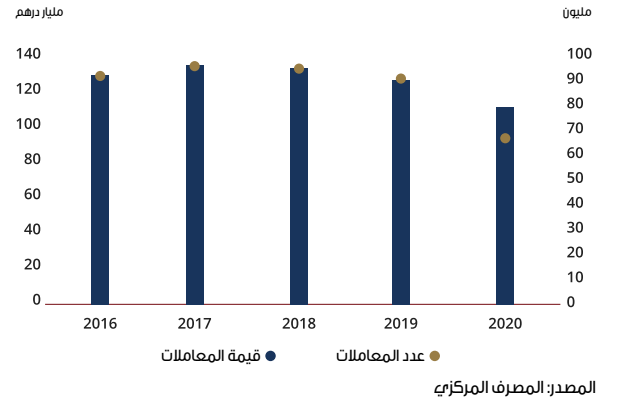


أجرى نظام الخصم المباشر في دولة الإمارات 15.2 مليون معاملة بقيمة 70 مليار درهم، وكانت قريبة من حجم وقيمة المعاملات في العام الماضي.

الرسم البياني 6.1.4: المطالبات المقدمة من خلال نظام الخصم المباشر في دولة الإمارات

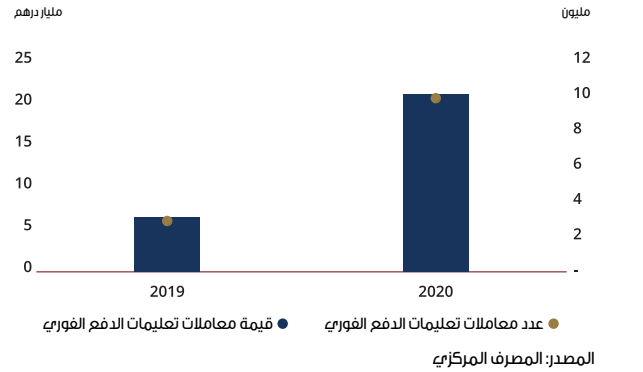


الرسم البياني 3.1.4: المقسم الإلكتروني في دولة الإمارات: قيمة وعدد المعاملات



ارتفع عدد المعاملات على نظام تعليمات الدفع الفوري بشكل ملحوظ مسجلاً 9.5 مليون معاملة بلغت قيمتها 21 مليار درهم في عام 2020، مقارنة مع 2.4 مليون معاملة بقيمة قدرها 6.0 مليار درهم في عام 2019.

الرسم البياني 4.1.4: نظام تعليمات الدفع الفوري: قيمة وعدد المعاملات



انخفض متوسط عدد الموظفين المسجلين في نظام حماية الأجور في دولة الإمارات إلى 4.1 مليون في العام 2020 مقارنة بالعام 2019، كما انخفض عدد جهات التوظيف إلى 220 ألفاً في العام 2020 مقارنة بالعام 2019. وأدت هذه الانخفاضات إلى تدني مدفوعات الرواتب الإجمالية إلى 208 مليار درهم، مقارنة مع 240 مليار درهم في عام 2019.

⁴⁷ ماغنيت – تقرير الاستثمار المغامر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020

تبعات الاستقرار المالي

يشتمل نمو التكنولوجيا المالية على عدد من الفوائد لجميع المشاركين في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، لكن هذا القطاع المزدهر في نفس الوقت قد يؤدي لاحتماية انقطاع النظام المالي. ومن بين المخاطر المحتملة المترتبة على الاستقرار المالي بسبب هذه التكنولوجيا المالية ما يلي:

1- توسع شركات التكنولوجيا الكبيرة⁴⁸ في الخدمات المالية: شهدت هذه التطورات بشكل عام سرعة أكبر وتوسعاً أكثر خلال السنوات الأخيرة، وأدت إلى المخاطر المحتملة التالية للاستقرار المالي في العديد من المناطق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القضايا الناشئة، لكن دون حصر، على ما يلي:

- حجم وتركيز أنشطة شركات التكنولوجيا الكبيرة في الخدمات المالية، والتي تكون أكبر من احتمال تعرضها للفشل في بعض الحالات؛
- الاعتماد الكبير من قبل المؤسسات المالية على شركات التكنولوجيا الكبيرة لتوفير خدمات البحث على الإنترنت، وتطبيقات البرامج، وخدمات الأفراد عبر الإنترنت، والاتصالات، وخدمات البنية التحتية (مثل مركز البيانات، وشبكات الاتصالات، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة وما إلى ذلك)؛

- قيام شركات التكنولوجيا الكبيرة بتوفير الائتمان للسوق المالي، باعتبارها جهة مقرضة للبيانات وليس بدافع من العلاقة، والتي قد تشهد انكماشاً أكثر حدة في الائتمان خلال حدوث فترة انكماش مقارنة مع المؤسسات المالية؛ و

- التهديد التنافسي للمؤسسات المالية التقليدية، حيث يمكن لشركات التكنولوجيا توفير خدمات دفع متعددة بتكلفة أكثر انخفاضاً من البنوك التقليدية، مما يؤثر على ربحيتها.

2- إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للأسواق المالية: سمحت دول عديدة لشركات التكنولوجيا المالية بالوصول إلى البنية التحتية الحيوية للأسواق المالية والمشاركة فيها، مثل أنظمة الدفع ذات القيمة الكبيرة وأنظمة الدفع للأفراد. ويبدو واضحاً أن أي مسائل إلكترونية وأمنية وتشغيلية تنشأ عن هؤلاء المشاركين، والتي قد لا تتمتع بنفس مستوى الأمان والضوابط مثل الأطراف المعنية، قد تتسبب في حدوث انقطاعات كبيرة في البنية التحتية للأسواق المالية المهمة بشكل منتظم، وكذلك في النظام المالي ككل.

3- الحكومة وإدارة المخاطر: إن النمو السريع لسوق التكنولوجيا المالية يفرض المزيد من الضغط على الأطراف المعنية للاستجابة بسرعة، مما قد يؤدي إلى الابتعاد عن عمليات صنع القرار السليمة على حساب السلامة والنزاهة والإدارة السليمة للمخاطر.

4- مخاطر الترحيح القانوني / التنظيمية: قد لا تتم تغطية بعض أنشطة التكنولوجيا المالية من خلال الأنظمة أو القوانين الحالية في بعض المناطق، ما يعني توفير مجالات غير منصفة، ويؤدي ذلك إلى نشر مخاوف بشأن حماية المستهلك وخصوصية البيانات وإساءة استخدامها.

5- الائتمان غير المستقر: يقدم بعض مزودي التكنولوجيا المالية الائتمان بدرجة مبسطة وأكبر وأسرع إلى السوق، إضافة إلى السكان المستهلكين غير المتعاملين مع البنوك. ومع أنه قد تكون هناك زيادة في تدفقات الائتمان إلى الاقتصاد، إلا أن الائتمان نفسه قد يكون غير مستقر، وبالتالي يفرض تهديداً على الاستقرار المالي بشكل عام.

6- مخاطر الصندوق الأسود: يؤدي استخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والتعلم الآلي والنمذجة إلى زيادة مخاطر الصندوق الأسود، لأن هذه النماذج تصبح معقدة للغاية عند مراجعتها والاستدلال بها وتقييمها من قبل السلطات الرقابية.

أدوار الهيئات الرقابية

تعرض تجارب العديد من الدول الدور الإيجابي للسلطات الرقابية، والسياسات الرسمية للقطاع في دعم الابتكار في الخدمات المالية، والأهم من ذلك التخفيف من مخاطر التطورات السريعة للتكنولوجيا المالية. وتسلط هذه التجارب الضوء أيضاً على أهمية تطبيق مبدأ "نفس المخاطر - نفس النظام" فيما يتعلق بأنشطة شركات التكنولوجيا المالية، مع تصميم الأطر الرقابية بهدف إبراز الأهمية النسبية ونطاق أنشطة شركات التكنولوجيا المالية. ويجب أن تستمر الهيئات الرقابية في تطبيق هذه المبادئ الأساسية على أنشطة التكنولوجيا المالية.

3.4 المخاطر الإلكترونية

إن الرقمنة المتسارعة للمعاملات وإمكانية الاتصال في النظام المالي تعمل على تضخيم مكان الضعف في البنية التحتية الرئيسية للأسواق المالية والبنوك المركزية تجاه الهجمات على التقنيات الرقمية، وقد تتصاعد إلى حد التأثير على الاستقرار المالي. ومع زيادة عدد المحاولات والهجمات وتعقيدها، تزداد المخاوف بشأن الأمن المالي وأمن المعلومات، مع ما يترتب على ذلك من استثمارات في الأفراد والتقنيات التي تركز على إدارة المخاطر الإلكترونية. ويعمل المصرف المركزي وفق ركائز أساسية لتعزيز المرونة الإلكترونية للنظام المصرفي في الإمارات والمصرف المركزي نفسه، والتي تشمل: (1) إطار حوكمة الأمن الإلكتروني لدمج المصرف المركزي، (2) إطار إدارة المخاطر لدمج المصرف المركزي، (3) التميز التشغيلي، (4) التعلم والتطوير، (5) تطوير العمليات.

المقدمة

في حين كان القطاع المالي محور تركيز الهجمات الإلكترونية لفترة طويلة، وأدت معايير التباعد الاجتماعي الجديدة وتدابير الإغلاق إلى زيادة اعتماد المجتمع على الخدمات المالية الرقمية، أصبحت الجريمة أكثر جاذبية من خلال المنصات الرقمية. ومن جهة أخرى، زادت دفاعات الأمن الإلكتروني والتكاليف المرتبطة بها لمواجهة التعقيد المتزايد للمجرمين عبر شبكة الإنترنت وأدوات القرصنة المتاحة، في سياق زيادة الترابط والتعقيد للنظام المالي.

ويسمح هجوم ناجح على مؤسسة مالية، بالوصول إلى شبكة كاملة تمكن المجرمين عبر شبكة الإنترنت من ممارسة عمليات الاحتيال على المجتمع في الإمارات، والوصول إلى المعلومات السرية. وقد تؤدي الهجمات الإلكترونية على مؤسسة مالية ذات أهمية نظامية أو على أنظمة دفع أساسية، إلى عطل في الأداء السليم للأسواق المالية، وربما حدوث مخاطر انكماش شديد في النشاط الاقتصادي، بالإضافة لفقدان الثقة في النظام، وتضرر سمعة الأعمال، وتدني ثقة المستثمرين والمستهلكين، فضلاً عما يترتب على ذلك من نقص في السيولة والاضطرابات الاجتماعية.

ولا يمكن التنبؤ بتوقيت وأهداف الهجمات الإلكترونية، مما يجعل تعزيز المرونة الإلكترونية للمصرف المركزي والنظام المالي في مقدمة الأولويات. وبناءً على ذلك، يركز المصرف المركزي على تحسين إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري والأنظمة، ومتابعة التنسيق عن كثب مع الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة في دولة الإمارات. لذلك، تصبح إمكانية الاستجابة والتعافي من حوادث الأمن الإلكتروني عنصراً حاسماً في استراتيجية الأمن الإلكتروني للمصرف المركزي، حيث

يمكن تلخيص نشاط المصرف المركزي في هذه المجالات من خلال الركائز التالية:

الركيزة الأولى - حوكمة الأمن الإلكتروني لدمج المصرف المركزي

عمل المصرف المركزي على تحديد جميع القوانين والأنظمة التي تعتمد على هيكل حوكمة قوي، بما في ذلك معيار أمن البيانات في قطاع بطاقات الدفع، ومعيار أيزو ISO27001 ومبادئ البنية التحتية للسوق المالية، والتوجيهات الصادرة عن لجنة بازل والقوانين الاتحادية لدولة الإمارات بشأن تأكيد المعلومات. وحصل المصرف المركزي على شهادة أيزو ISO27001 في أوائل العام 2021.

الركيزة الثانية - إدارة المخاطر لدمج المصرف المركزي

يدير المصرف المركزي إطار فعال للأمن الإلكتروني، وهو مدمج في إطاره وتصنيفه لإدارة مخاطر المؤسسات مع مستوى الإقدام المحدد جيداً والمعايير الكمية للمخاطر الإلكترونية. وتتم مناقشة المخاطر الإلكترونية في دولة الإمارات باستمرار على جدول أعمال مجلس إدارة المصرف المركزي ولجان إدارة المخاطر.

ويتولى المصرف المركزي إجراء تقييمات منتظمة لمكان الضعف الأمني، وذلك من خلال اتباع نموذج محاكاة الهجمات على الأنظمة الداخلية والخارجية، بما في ذلك أنظمة الدفع لتحديد أي ضعف واضح ووضع الحل اللازم لمعالجته.

الركيزة الثالثة – التميز التشغيلي

تتم المحافظة على التميز التشغيلي من خلال دمج فرق الأمن الإلكتروني في جميع مشاريع الأنظمة الداخلية وطوال دورة حياة المشاريع، واعتماد المصرف المركزي تقنيات متقدمة في إدارة مخاطره الإلكترونية، وذلك بالاعتماد على قدرات البيانات الضخمة من أنظمة مختلفة لتحديد المخاطر الكامنة في النظام.

الركيزة الرابعة – التعلم والتطوير

يعد التركيز باستمرار على توعية الموظفين بالمخاطر الإلكترونية، والتدريب على قابلية التأثير، استراتيجية أساسية للتخفيف من نقاط الضعف الداخلية. وفي هذا الشأن، ينظم المصرف جلسات توعية بالأمن الإلكتروني عبر الإنترنت لجميع الموظفين، كما يتم تشجيع البنوك في الإمارات على اتباع استراتيجيات توعية قوية.

ومن هنا تبرز أهمية تجارب ومحاكاة الأمن الإلكتروني، ليس فقط لتحديد مكان الضعف في الأنظمة (التخطيط الإلكتروني)، وإنما أيضاً لضبط ومواءمة استراتيجيات الاستجابة والتعافي على النحو الصحيح. وفي الآونة الأخيرة، تم إجراء تجارب محاكاة للأمن الإلكتروني بالتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات. وتعرضت البنوك المشاركة لسيناريوهات واقعية لتقييم وتطبيق استراتيجيات إدارة الأزمات على مستوى القطاع. وتهدف هذه التجارب إلى: (1) قياس القدرة على حماية الأصول الحيوية، (2) تقييم قدرة الفرق الفنية والإدارية للاستجابة للحوادث، (3) فهم تأثير الخروقات الأمنية، (4) اكتشاف نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى إعاقة جهود الإصلاح في أثناء الاستجابة للحوادث الإلكترونية، (5) بناء "ذاكرة عضلية" عبر المؤسسات للاستجابة للهجمات الإلكترونية المستقبلية.

الركيزة الخامسة – تطوير العمليات

في إطار التطوير المستمر لتعزيز التدابير والعمليات الفنية الرئيسية، يراقب المصرف المركزي قدرات الأمن الإلكتروني لدى الموردين من الطرف الثالث، باستخدام خدمات درجات الأمن الإلكتروني، من أجل تحديد ومراقبة الامتثال لسياسات المصرف المركزي وإجراءاته، حيث يتواصل المصرف المركزي مع القطاع المصرفي من خلال إصدار إخطات منتظمة حول آخر حوادث وأساليب المخاطر الإلكترونية.

وعمل المصرف المركزي أيضاً مع مختلف أصحاب المصلحة لإطلاق أول حل لمشاركة المعلومات لدعم المجتمع المالي والمصرفي، لمشاركة تهديدات محددة للأمن الإلكتروني تتصل بالبنوك في المنطقة.

ويطلب المصرف المركزي من جميع البنوك استيفاء المعايير لتأكيد المعلومات مع الالتزام بها كحد أدنى، حيث يقوم على وجه التحديد بالطلب من جميع المؤسسات المالية المرخصة في دولة الإمارات رفع الحد الأدنى من مستوى تأكيد المعلومات، ورفع مستوى معايير المراقبة ومرونة الضوابط الأمنية في ظل الظروف السائدة التي تتطلب العمل عن بعد (شعار رقم: 2020/1599).

مرفق

المؤشرات الرئيسية للبنوك الوطنية

2020	2019	2018	2017	
كفاية رأس المال				
٪14.2	٪14.0	٪13.7	٪14.0	نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٪16.6	٪16.0	٪16.2	٪16.6	نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٪17.8	٪17.2	٪17.5	٪18.1	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
الربحية				
٪0.8	٪1.5	٪1.5	٪1.5	العائد على الأصول
٪33.8	٪31.2	٪35.9	٪39.1	نسبة التكلفة إلى الدخل
السيولة والتمويل				
٪16.9	٪16.6	٪17.5	٪18.3	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
٪80.0	٪82.6	٪82.3	٪84.5	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة
مؤشرات الإقراض				
٪96.7	٪93.3	٪94.3	٪97.1	نسبة القروض إلى الودائع
٪70.6	٪61.7	٪64.3	٪69.0	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
جودة الأصول				
٪3.4	٪2.4	٪1.6	٪1.6	نسبة صافي القروض المتعثرة
٪55.0	٪59.6	٪70.1	٪69.7	نسبة تغطية المخصصات المحددة
٪85.9	٪97.0	٪104.7	٪107.0	نسبة إجمالي تغطية المخصصات

المؤشرات الرئيسية للنظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

2020	2019	2018	2017	
كفاية رأس المال				
٪14.8	٪14.7	٪14.3	٪14.6	نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٪17.0	٪16.4	٪16.2	٪16.6	نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
٪18.1	٪17.6	٪17.5	٪18.1	نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
الربحية				
٪0.7	٪1.6	٪1.5	٪1.5	العائد على الأصول
٪37.0	٪33.9	٪35.9	٪39.1	نسبة التكلفة إلى الدخل
السيولة والتمويل				
٪18.4	٪18.2	٪17.5	٪18.3	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
٪78.0	٪92.5	٪82.3	٪84.5	نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة
مؤشرات الإقراض				
٪94.5	٪92.5	٪94.3	٪97.1	نسبة القروض إلى الودائع
٪72.9	٪66.6	٪64.3	٪69.0	نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية
جودة الأصول				
٪3.5	٪2.4	٪1.8	٪1.8	نسبة صافي القروض المتعثرة
٪58.6	٪62.4	٪70.0	٪68.1	نسبة تغطية المخصصات المحددة
٪86.1	٪97.5	٪104.7	٪107.0	نسبة إجمالي تغطية المخصصات

المؤشرات الرئيسية للبنوك الإسلامية

	2020	2019	2018	2017
كفاية رأس المال				
نسبة حقوق الملكية العادية الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٪14.6	٪13.4	٪12.7	٪11.4
نسبة رأس مال الشق-1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٪18.9	٪16.5	٪16.2	٪15.3
نسبة إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	٪20.1	٪17.6	٪17.3	٪16.4
الربحية				
العائد على الأصول	٪0.9	٪1.8	٪1.8	٪1.7
نسبة التكلفة إلى الدخل	٪35.3	٪35.4	٪37.5	٪37.9
السيولة والتمويل				
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	٪19.6	٪19.7	٪19.6	٪20.0
نسبة صافي مصادر التمويل المستقرة	٪82.0	٪80.7	٪81.6	٪83.1
مؤشرات الإقراض				
نسبة القروض إلى الودائع	٪95.5	٪86.5	٪93.0	٪92.2
نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية	٪107.5	٪79.2	٪82.5	٪88.9
جودة الأصول				
نسبة صافي القروض المتعثرة	٪3.4	٪2.0	٪1.7	٪2.0
نسبة تغطية المخصصات المحددة	٪52.5	٪59.7	٪65.6	٪66.5
نسبة إجمالي تغطية المخصصات	٪74.1	٪97.8	٪105.9	٪100.1

